جامعة آل البيت
كلّية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة وآدابها

الفعلُ ودورهُ في بناءِ الجُملةِ العربيّة عندَ المتأخرينَ

أبو حيَّان الأندلسي أنموذجاً

The Verb and Its Role in the Arabic Sentence Ad in the Arab Latecomers Grammarians: Abu Hayyan Al-Andalusi as Model

إعداد الطالب

محمود إبراهيم فيصل

١٣٢٠٣٠١٠٠٨

إشراف الدكتور **محمود محمد الديكي**

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيّة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العُليا

٢٠١٥م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ

بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ

وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤ ﴾[طه: 114]

التفويض

أنا : الطالب **محمود إبراهيم فيصل**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسَخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع: ..... .

التاريخ: ..... / ..... / 2015

الإقرار

أنا: الطالب محمود إبراهيم فيصل الرقم الجامعي: 1320301008

التخصص: اللغة العربيّة الكلّية: الآداب والعلوم الإنسانية

أقرُّ بأنني قدْ التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتِها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المُتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قُمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الفعل ودوره في بناء الجملة العربيّة عند المتأخرين، أبو حيَّان أنموذجاً

وذلك بما ينسجم مع الأمانة المُتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنّني أعلن بأنّ رسالتي هذه غير منقولة أو مُستلّة من رسائل او أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تمّ نشرها أو تخزينها في أيّ وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدّم فإنّني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافّة في حال تبيّن غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرُج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حقٍّ في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....،التاريخ: ..... / ..... / 2015 .

الفعلُ ودورهُ في بناءِ الجُملةِ العربيّة عندَ المتأخرينَ

أبو حيَّان الأندلسي إنموذجاً

The Verb and its role in the Arabic sentence ad in the Arab Latecomers Grammarians: Abu Hayyan Al-Andalusi as Model

إعداد الطالب

محمود إبراهيم فيصل

١٣٢٠٣٠١٠٠٨

إشراف الدكتور

محمود محمد الديكي

أعضاء لجنة المناقشة

ت	الاسم	التوقيع
١	د. محمود رمضان الديكي/ مشرفا ورئيسا	
٢	أ د. علي حسين البواب/ عضوا	
٣	أ د. زيد خليل القرالة/ عضوا	
٤	د. قاسم محمد صالح/ عضوا خارجيا	

قدمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيّة .

نوقشت وأوصيَ بإجازتها يوم ..١٢/١٠/٢٠١٥.. الموافق : ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٥ .

الإهداء

إلى صاحِبَيْ هذا الغرس اللذَيْنِ لم يمهلهما القدْرُ ليَشْهَدا ثمَارَ غَرْسِهما

أمي وأبي رحمهما الله، وأدخلهما فسيح جنّاته

إلى زوجتي وأبنائي الذين شاركوني رحلة البحث

إلى إخوتي وأخواتي الذين تفانوا في مساعدتي

إلى جميع أقاربي الذين ما فتئوا يدعون لي بالتوفيق

إلى وطني الغالي

أهدي لكم جميعاً ثمَرة هذا الجُهد المتواضع . . . . .

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آلهوأصحابه أجمعين وعلى كافة الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين

يا رب لك الحمد أنْ علّمتنا أنّه من لا يشكر الناس لا يشكرك، وأنّه من لا يعرف الفضل للناس لا يعرفه لك، وقدْ حان الوقت لأسَطِّرَ بمداد قلمي شكراً وعرفاناً لأناسٍ لا أوفّيهم حقّهم من الشكر ما حييت، ولن أنسى أنّ الفضل لله وقد أكرمني به على يدي الأستاذ الدكتورمحمد تميم وزير التربية العراقي السابق الذي منحني فرصة إكمال الدراسات العليا، كما أتقدَّم بالشكر والتقديرللسادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين كلّ من :

د/ محمود رمضان الديكي

أ.د/ علي حسين البواب

أ.د/ زيد خليل القرالة

د/ قاسم محمد صالح

وختاماً فإنّي أتقدّم بوافر شكري، وخالص عرفاني، وعظيم امتناني، لكلّ من شارك، أو أسهم بأيّشكل من الأشكال في إنجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات	رقم الصفحة
1	عنوان الرسالة	أ
2	الآية	ب
3	التفويض	ج
4	الإقرار	د
5	قرار اللجنة	هـ
6	الإهداء	و
7	الشكر والتقدير	ز
8	فهرس المحتويات	ح ط
9	الملخص باللغة العربيّة	ي
10	المقدِّمة	1
11	التمهيد	4
	الفصل الأوّل: الفعل في النحو العربي	11
12	المبحث الأوّل: الفعل مفهومه وعلاماته	12
13	حدّ الفعل	12
14	نعم وبئس وليس وعسى	15
15	لغة أكلوني البراغيث	16
16	نون التوكيد	20
17	نون الوقاية	21
18	لم	22
19	المبحث الثاني: زمن الفعل	25
20	زمن الفعل المضارع	29
21	زمن الفعل الماضي	31
22	المبحث الثالث/ الفعل والدلالة على الحدث	32
23	دلالةالفعل المضارع	33

24	دلالة الفعل الماضي	43
25	الفصل الثاني/الفعل بين البناء والإعراب	48
26	المبحث الاول: بناء الفعل	49
27	بناء الفعل المضارع	49
28	المبحث الثاني/ الإعراب	60
29	علامات الإعراب	63
30	الفعل المضارع المرفوع	67
31	عمل (أنْ) مضمرة	72
32	جزم الفعل المضارع	78
33	الأدوات التي تجزم فعلين	83
39	الفصل الثالث: الفعل في حالة التركيب	88
40	المبحث الاول/ التعدي واللزوم	89
41	حذف حرف الجر من الفعل المتعدي بحرف الجر	93
42	ظن	97
43	حذف مفعولي ظن وأخواتها	102
44	الإعمال والإلغاء في باب ظن	104
45	ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل	109
46	المبحث الثاني/ الأفعال الناسخة كان وأخواتها	111
47	تقديم خبر كان	118
48	معمول خبر كان	121
49	خبر ليس	123
50	أفعال المقاربة	127
52	الخاتمة	129
53	الملخص باللغة الإنكليزية	131
54	المصادر والمراجع	132

الملخص باللغة العربيّة

الفعلُ ودورهُ في بناءِ الجُملةِ العربيّة عندَ المتأخرينَ

أبو حيَّانالأندلسي أنموذجاً

إعداد الطالب/ محمود إبراهيم فيصل

إشراف الدكتور/ محمود محمد الديكي

تناولت هذه الدراسة الفعل ودوره في بناء الجملة العربيّة عند المتأخرين، أبو حيَّانالأندلسيأنموذجاً، والفعل هو أحد أركان الجملة الفعليّة ويمثّل المسند، والركن الثاني المسند إليه وهو الفاعل، ويتميّز الفعل عن الفاعل بأنّه يدلّ على الحدث مقترناً بالزمن، واحتوت الدراسة على مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول،جاء الفصل الأوّلفي ثلاثة مباحث،تناول الباحث في المبحث الأوّلحدّ الفعل عند أبي حيَّان وبم تميّز عن غيره من النحاة فيباب الفعل و مفهومه وعلاماته،وفي المبحث الثاني تناول زمن الفعل، أمَّا في المبحث الثالث فتناول دلالة الفعل على الحدث، وفي الفصل الثاني مبحثان: الأوّلبناء الفعل وعلاماته والثاني الإعراب،أمَّافي الفصل الثالث ففيه مبحثان: تناول في المبحث الأوّلالتعدي واللزوم وفي المبحث الثاني تناول الأفعال الناسخة التي قُسِّمَت إلى قسمين: الأوّل كان وأخواتها والثاني أفعال المقاربة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أبا حيان الأندلسي انفرد عن نحاة البصرة والكوفة، في أنَّ(لعلّ) من المعلّقات في باب (ظنّ) وأخواتها و بعد أنبحث الأندلسي في آراء النحاة اكتشف أنّ الفارسي ذهب إلى ذلك أيضا، وكذلك توصلت الدراسة إلى أنّهقدْاطّلع على معظم آراء المدارس النحويّة في باب الأفعال، وقد استطاع أن يرد ويرجح ويعارض ويختار من آراء النحاة وفق منهج علمي، ولم سلّم برأي ما مباشرة، وإنّما يُرجِّح ما كان يوافق منهجهالنحويّ الذي اعتمد فيه على السماع من كلامالعرب ، وقد تناول مباحث مهمة مثل التداخل الزمني للأفعال والتعليق والإلغاء في باب ظنّ.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

الفعل هو أحد العناصر الثلاث التي يتكوّن منها الكلام، (الاسم و والفعل والحرف)، وهو متّصل بالزمن اتصالاً وثيقاً، ماضيه، وحاضره، ومستقبله، وقد تمّ تقسميه وفقَ هذا الاتصال إلى، فعلٍ ماضٍ، ومضارع، وأمر، ورغم ائتلاف هذه الصيغ مع أقسامها في مبانيها، ومعانيها، في حالاتها العامة، إلاّ أنّ بعض صيغها قد لاتكون مطَّردةً مع أزمانها، فيُعَبّرُ بصيغة الماضي عن المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ ﴿٧١﴾ ﴾[الزمر:71]﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ ﴿٧٣﴾ ﴾[الزمر: ٧٣].

وقد يعبر بصيغتي الحاضر والمستقبل عن الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾[البقرة: 40]﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ﴿٤٩﴾ ﴾[البقرة: ٤٩].

فهذه الآيات التسعُ من سورة البقرة أغلبها بصيغتيّ المضارع والأمر وقد حدثت في الماضي، فإنْ كانت صيغ الأفعال الثلاث: (الماضي، والحاضر، والمستقبل)، قد تعارضت أزمان بعضها بعضاً، فإنّ ذلك لا يُعدُّ خروجاً على الأطر الزمنية لتلك الصيغ،ولكنّه ربّما يكون اتساعاً في توظيف بعضها مكان بعض، فيكتسيَ النصّ جمالاً بالعدول من صيغةٍ إلى أخرى، وكأنّما هو نمط آخر موازٍ لنمط الالتفات المعهود بين ضمائر (المتكلم، والمخاطب، والغائب).

ودافع آخر بعث في الرغبة لكتابة هذا البحث، هو التغيّر الدلالي في معاني بعض الأفعال بصيغها الثلاث في إطار النصّ مسبوقة أو متبوعة بقرائنَ مختلفةٍ من أدوات النفي والاستفهام، والتعجب، والترجي، والتمني، والتوكيد، أو بحروف الاتباع والتعليل. وثمّةدوافع أخرى في

الأفعال اللازمة ووسائل تعديتها، والأفعال المتعدية لمعمول واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، وكيفية إعمالها، أو إلغاء عملها، وقرائن تعليقها عن العمل.

وليس من مجال هذه الدراسة البحث في المسائل الصرفيّة، وقدْ اطلعت على كتب النُحاة الذين ذُكِرَتْ آراؤهم في كتب أبي حيَّان، وأهمها(الكتاب لسيبويه)، و(المقتضب للمبردّ)، و(الإيضاح للزجّاجي)، و(الموجز في النحو لابن السراج)، ومؤلفات الفارسي وابن جني، وقدْ ذكرت آراء النحويّين الكوفيين أمثال الكسائي والفرّاء الذِين غالبا ما يكوّنون لهم آراء نحوية مغايرة لآراء البصريين، وقدْ ردّ أكثرها أبو حيَّان؛ لأنّ الكوفيين كما هو معلوم، يستشهدون بالقليل الشاذّ ويبنون عليه القاعدة النحويّة.

وقد وجدت غايتي في كتاب(ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي، فاتخذته نموذجا للبحث، متأملاً بلوغ الغاية المرجوّة في تحقيق النفع والفائدة، إضافة إلى كتبه الأخرى وأهمها كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وكتاب البحر المحيط في التفسير.

وقدْ اتبعت منهجيّة تقوم على المزج بين الوصف والتحليل، وركّزت على الموضوعات التي يظهر فيها منهج أبي حيَّان ورأيه واضحاً خاصة قضايا الخلاف،قمت بتقسيم هذه الدراسة الى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة كمايلي:

1. **المقدمة**: عرضت فيها أنّ الفعل هو أحد أركان الكلام العربي، وأنه ينقسم من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام، وتداخل الأزمنة مع بعضها، ودور القرائن والسياق في تحديد دلالة الفعل، ومسألة تعليق أو إلغاء الفعل عن العمل، وتعدية الأفعال، ووسائل التعدية، وذكرت الدوافع للبحث في موضوع الأفعال.
2. **الفصل الأول**: تضمّن ثلاث مباحث: عرضت في الأول(حد الفعل وخصائصه)، ورأي أبي حيان الأندلسي في ذلك، وعرضت في الثاني اختلاف أبي حيان مع الكوفيين في أقسام الفعل، وعرضت في الثالث: الدلالة الزمنية ومقارضتها بين هذه الأفعال وعلاقة السياق عند أبي حيان في تداخل الدلالات الزمنية بينها.
3. **الفصل الثاني**: تضمن مبحثين: عرضت في الأول منهما حالات البناء أو الإعراب في الأفعال، ورأي البصريين والكوفيين في بناء فعل الأمر، وعرضت في الثاني علة إعراب الفعل المضارع بعامة، وحالتي بنائه بخاصة.
4. **الفصل الثالث**: تضمن مبحثين: عرضت في الأول منهما: الأفعال اللازمة ووسائل تعديتها، وأشرت إلى الأفعال المتعدية لمفعول واحد، أو إلى مفعولين أو الى ثلاثة مفاعيل، كما

عرضت فيه علل الإلغاء والتعليق في بعض الأفعال، وعرضت في الثاني الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة وبعض خصائصها وأحكامها.

5. **الخاتمة**: تضمنت النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

أبو حيَّانالأندلسي

اسمه: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي، أثير الدين أبو حيَّانالأندلسي الجياني النفزي المغربي المالكي ثمَّ الشافعي، ولد في العشر الأواخر من شوال سنة(654)هـ، ويبدو أن أباه لم يكن من ذوي السلطان ولا من أهل العلم أو أعيان الناس، وأوّل قراءة له كانت على يد عبد الحق بن علي بن عبدالله الأنصاري، الذي أقرأه القراءات السبع سنة(670)هـ، [1]، ذكر المؤرخون أنّه كان جيانيِّالأصل، وجيَّان هي أحدى مدن الأندلس الوسطى، وقدْ ذكرها ياقوت الحموي في (معجم البلدان)، بأنّها تقع شرقي قرطبة وتضم قرى كثيرة[2]، ثمَّ هاجر إلى غرناطة، بسبب الفتن والاضطرابات التي ضربت مدن الأندلس الواحدة تلو الأخرى[3].

وأمَّا كنيته بأبي حيَّان فترجع إلى لجدّه الثالث، وهي كنية اشتهر بها بين أهل العلم قديماً وحديثاً، وشاركه فيهاأبو حيَّان التوحيدي الكاتب المشهور، وابن السرّاج[4]، ولم يطل المقام طويلاً بأبي حيَّان في الأندلس فقدْ تركها واتجّه إلى المشرق، حتى استقرَّ في القاهرة[5]، وكانت مصر أنذاك تحت حكم المماليك الذين صدُّوا هجوم المغول في معركة عين جالوت 658هـ، فكانت دولتهم قويّة حافظت على التراث العربي الإسلامي، وأصبحتْ مصر بعد سقوط بغداد على يد المغول سنة(656)هـ، قبلة أنظار المسلمين، وملاذاً للعلماء والأدباء، وفي ذلك قال ابن خلدون:" لمّا انحلَّ نظام الدولة الإسلامية وتناقصت ودرستْ معالم بغداد بدروس الخلافة، فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة، فلم تزل أسواقها بها نافقة إلى هذا العهد"[6].

---

[1]ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة** (2801/).
[2]ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، (195/2)
[3] لسان الدين ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، (28/3).
[4]ينظر: الشنقيطي، **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (303/4).
[5]ينظر: السيوطي: **بغية الوعاة**، (280/1).
[6]**مقدّمة ابن خلدون**، (128/2).

ولقِيَ أبو حيَّان حظوة عند سلاطين مصر وأمرائِها، فَعُيِّنَ مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة(704)هـ، فأصبح يُلقّب بشيخ النحو، ثمَّ تقلَّد وظائفَ كثيرةٍ منها مدرساً للتفسير في قبّة السلطان الملك المنصور[1].

وفاته:

تُوفِّيَ، رحمه الله، بمنزله في الثامن والعشرين من صفر سنة(745)هـ، ودُفِنَ بمقبرة الصوفيّة خارج باب النصر، وصُلِيَ عليه بالجامع الأموي[2]، وكان لموتهأثرٌ بالغٌ، فحزنَ عليه الناسُ ورثاه أصدقاؤُه وتلاميذُه.

أمَّا أسرة أبي حيَّان، فزوجه (زمردّة بنت أبرق أمّ ولدهِحيَّان)، وولدُه (حيَّان)، الذي أجاز له وقرأ عليه معظم كتبه، وأجاز لحيَّان جماعة غير والده[3]، وابنتهَ اسمها (نضار أم العزّ)، وسمعت من شيوخ مصر، وخرّجت لنفسها جزءاً من الأحاديث، ونَظَمَتْ شعراً، وكان أبوها يقول:" ليت أخاها حيَّان مثلُها"، وكتب عنها البدر النابلسي فقال:" الفاضلة الكاتبة الفصيحة الخاشعة الناسكة، وكانت تفوق كثيرا من الرجال في العبادة والفقه مع الجمال التامّ والظرف"[4].

مذهبه الفقهي:

كان (الفقه المالكي) هو السائد في بلاد الأندلس، لذا أولاه العلماء اهتماماً كبيراً، وتفقهوا على أهم كتبه مثل كتاب (الموطأ)، والمدونة الواضحة، فظهر فقهاء كبار في هذا المذهب منهم أبو حيَّان، الذي تنقل بين المذاهب الفقهية،(المالكي والظاهري، والشافعي)، فقرأ الموطّأ على يد ابن الطبّاع، وأخذ بآراء المذهب الشافعي، في تفسيره(البحر المحيط)[5].

شيوخه:

كان لأبي حيَّان عددٌ كثيرٌ من الشيوخ ذكر محقق كتاب (ارتشاف الضرب)[6]منهم ثلاثة وستون شيخا، واثنين وستين تلميذا وسبعين مؤلفا، وقدْ ذكر أبو حيَّان أسماء شيوخه في معرض ردّه على كتاب الصفدي بقوله:" فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة عن جماعة من

---

[1] **البداية والنهاية**، لابن كثير، (38/14).
[2] السيوطي، **بغية الوعاة**، (283/1).
[3] الشنقيطي، **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (81/2).
[4] المصدر نفسه، (395/4).
[5] ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (58/1).
[6] أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، (22-35).

أعلاهم الشيخ فخر الدين أبو الطاهر، ومن كتب النحو وأشعار الشعراء الستة والآدابكتاب سيبويه، والإيضاح، والتكملة وديوان الحماسة، وديوان المتنبي، وأمَّا شيوخي فمنهم: القاضي أبو علي الحسن بن أبي الأحوص القرشي، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعيد الأنصاري، وإسحاق بن عبد الرحيم البغدادي بن درباس، وغيرهم، وممن أخذت عنه من النحاة: أبو الحسن علي بن محمد الخشني الأبذي، وابن الضائع، وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم الحلبي ابن النحَّاس، وممن لقيْتُ من الظاهرية: أبو العبَّاس أحمد بن علي بن خالص الأنصاريالأشبيلي الزاهد، وأبو الفضل محمد بن سعدون الفهري الشنتمري"

تلامذته:

قال السيوطي:" وأخذَ عنه من أكابر عصره، وتقدّموا في حياته، كالشيخ: تقي الدين السبكي، والجمال الأسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين الحلبي، وناظر الجيش، والسفاقسي، "[1].

ثقافته:

تعلَّم أبو حيَّان كسائر أقرانه في موطنه الأصلي الذي ولِد فيه، مبتدئاً بدراسة القرآن الكريم، فأهل الأندلس يولون القرآن الكريم أهميّة بالغة ويعدّونه أصل العلوم كلّها، ودرس القراءات السبع على يد أبي جعفر أحمد بن الزبير[2].

وقدْ درس علوماً أخرى إلى جانب تعلمه القرآن الكريم، بقوله:" وقدْ حفظت في علم اللغة (الفصيح لأبي العباس ثعلب)، واللغات المحتوات في دواوين الشعراء الستة: ديوان امرئ القيس، والنابغة الذبياني، وعلقمة الفحل، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنترة بن شداد "[3].

ولابد أن يكون المفسّر ملمّا بالعلوم المختلفة، والثقافة الواسعة يقول أبو حيَّان:" فبعلم النحو تُعرَّفالأحكام، وبعلم اللغة تُعرَّف معاني الأسماء، والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه إلّا بمعرفته، وبعلم الحديث يتعيّن المبهم، وسبب النزول، والنسخ، وبأصول الفقه يعرَّفالإجمال، والخصوص، ودلالةالأمر والنهي، وبعلم القراءات يعرَّف اختلاف الألفاظ"[4].

---

[1]السيوطي، **بغية الوعاة**، (280/1).
[2]ينظر، السيوطي، **بغية الوعاة**، (280/1).
[3]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (6/1).
[4]المصدر نفسه، (5/1).

لا شكَّ أنّ كثرة العلوم التي اطلع عليها أبو حيَّان، أوصلتهأعلى المراتب، فكان واسع المعرفة، اطلع على علوم كثيرة مثل الطبّ، فقدْ تحدث عنه في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ ﴿١٤٥﴾ ﴾[الأنعام: ١٤٥]، حيث روى عن ابن يخشوع :" إن ورق القنبّيحدث في الجسم سبعين داءً وذكر منه أنّه يصفر الجلد ويسوّد الأسنان، ويجعل فيها الحفر ويثقب الكبد ويُحْميها ويفسد العقل"، ومن العلوم الأخرى التي تكلّم فيها (علم الهيئة)، حيث أشار في تفسيره لهذا العلم، عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ﴿١٦٤﴾ ﴾[البقرة: ١٦٤]،قال أبو حيَّان:" وذكر أرباب الهيئة أنّالأرض نقطة في وسط الدائرة ليس لها جهة وأنّ البحار محيطة بها والهواء محيط بالماء والنار محيطة بالهواء والأفلاك وراء ذلك"[1].

وعلم الهيئة يبحث عن أحوال الأجرام البسيطة السماوية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة اللازمة لها.

آثاره النحويّة واللغوية:

كان القدَماء يطلقون على أبي حيَّان اسمَ (شيخ النحاة) في عصره، وقدْ أدخل النحو في تفسير القرآن الكريم، معانيه وأسراره، وبثّ في تفسيره(البحر المحيط) المسائل النحويّة، وترجيحه لِما يراه مناسباً من هذه الآراءالنحويّة، وترك لنا كتباً كثيرةً قيمةً في دراسة النحو العربي [2].

وعلى الرغم من أنّ أبا حيَّان بصريّ إلا أنه لم يتبعهم، في كلّ ما ذهبوا إليه من غير أنْ يكونَ له منهج خاص به، بل له منهج يقوم على احترام مبدأ السماع والأخذ به، وممّا عزّز منهجه النحويّأنّه كان ذا ثقافة واسعة ومقدرة علميةٍ في كثير من العلوم، حيثردّ كثيراً من الآراء التي لا توافق منهجه، حتى لو كان صاحب الرأي سيبويه، ومن ذلك قوله:" وأجاز سيبويه: ضربوني وضربتهم قومَك، بنصب (قومَك) على البدل من ضمير(ضربتُهُم)، وهذا غريبٌ جداً، وينبغي التوقف في إجازة مثل هذا حتى يُسْمَعُ من العرب"[3] .

---

[1]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (39/1).
[2] خديجة الحديثي، **أبو حيَّانالنحويّ**، (101-102).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2151).

وكثيراً ما يقول: هذا نادرٌ، أو لا يُعْتَدُّ به، أو شاذّ، وإن لم يقدّم لنا ضابطاً محدّداً لِما يُعْتَدّ به أو لا، فطريقه وسط بين سعة الكوفيين وتضييق البصريين، حيث يجوِّز رفع خبر كان على إضمار مبتدأ، لورود ذلك في كلام العرب[1]، وكان يقيس على ما كان لغة لقبيلة من العرب، فمن ذلك اختلاف النحاة في مسألة إعمال(إنْ) النافية عمل ليس بقوله:" أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، ومنع ذلك الفرّاء وأكثر البصريين، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنّها لا تعمل، وأنّ قوله:[2]

إن هو مستولياً على أحدإلّا على أضعف المجانين

ضرورة والصحيح إعمالها، إذ قدْ ثبت ذلك لغة لأهل العالية، نثراً ونظماً ومن النثر: إنْأحدٌ خيراً من أحدٍإلّا بالعافية"[3].

وكان يرى الخلافات النحويّة في مسألة العامل لا تأثير لها في دراسة النحو، مادام لا يبنى عليها حكم نحوي، وكان يقول في هذه الخلافات: ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، فهو، رحمه الله، لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل، وإنّما دعا إلى إلغاء كثرة التعليل للظاهرة اللغوية والنحويّة وجلب التمارين غير العملية[4].

إنّمصنفات أبي حيان ما يشير إلى مدى تأثره بمختلف المدارس النحوية في المشرق والمغرب، فقدْ حوى علمه آراء نحاة الأندلس والبصرة والكوفة والشام، وتمثل آراؤه خلاصة ما توصل لهالنحويّون العرب، وقدْ كان مستقلاً بمنهجه النحويّ، فلا يأخذ بمذهب أهل البصرة دائماً، ولا أهل الكوفة، والبغداديين، وأهل الشام والأندلس، بل كان حراً يختارُ منها ما يشاءُ والذي يوافقُ القواعد التي كان يراها مناسبة لفن النحو، وممّا يُلاحظ على منهجه أنّه يبدأ بذكر التعريف أو الحدّثمَّ يقومُ بتحليله وفقَ آراء النحاة السابقين والمعاصرين الذين أدلوا في هذه المسألة، ومن ثمَّ يقومُ بردّ بعضها، أو ترجيح ما يراه موافقاً لمذهبه النحويّ، وكان لا يميلُ إلى الإيغال في التعريف، وكان يرى أنّ التعريف الواضح لا يحتاج إلى حدّ، والتعريف وسيلة الدرسِّ لا غايته، فكان يميلُإلى التسهيل والتيسير، ويقتصر بقوله:" إنّ هذا لا يحتاج إلى رسمٍ ولا إلى حدّ"،ويبتعدُ عن التحليلات وذكر العلل التي لا يرتجى منها كبير فائدة[5].

---

[1]ينظر: المصدر نفسه، (1194).
[2]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3075).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1207-1208).
[4]/: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (65/1).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(111/8).

موقفه من العلة:

يميلُ أبو حيان إلى عدم الإيغال في ذكر العلل، وقدْ جرّد أحكامَه التي رجَّحها من التعليل، مكتفياً بذكر ما سمع منها، ثمَّ يُتبعها بما يتوفر لديه من الشواهد، ويرى أنّه لا طائلَ من الخلافات التي لا يقوم عليها حكم نطقي لفائدة اللغة، وممّا يوضِّح هذه الفكرة أنّه ذكر الخلاف في مسألة الرافع للفعل المضارع، وذكر شواهد على اختلاف النحاة فيها وعاب عليها بقوله:" ولا فائدة لهذا الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة"[1].

وكان يميل في كل مسألة إلى دليل من كلام العرب[2].

موقفه من العامل:

لقدْ تناول النحاةُ منذ سيبويه موضوعَ العامل يقول سيبويه:" باب ما يعمل عمل الفاعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه"[3]، وتابع النحاة وانشغلوا بموضوع العامل بعد سيبويه، فكما العلة مع المعلول، جعلوا العامل مع المعمول، ورأى أبو حيَّان ما للعامل من أثر يحدثه على معموله، فلم يذهبْ مذهب ابن مضاء في إلغاء العامل، بل ترك الخلافات في مسألة تقدير العامل؛ لعدم ترتيب حكم نطقي عليها، وقدْ تحدث أبو حيَّان في موضوع (كان وأخواتها)، على أنها نواسخ للجملة الاسمية وعاملة في المبتدأ والخبر[4].

وحين تحدث عن آراء النحاة في مسألة الرافع للفعل المضارع ذكر بأن قسما منهم يعزو ذلكلتجرده من الناصب أو الجازم، وقسم يعزونلمضارعته للاسم، أمَّا أبو حيَّان فلم يرَ فائدة من هذه الاختلافات إذا لم تؤدي إلى تغيير حكم نطقي حيث قال في ردّه على قول ابن الناظم:" لا خلاف أنَّ الرافع للمضارع عامل معنوي " قائلاً:" فقوله لا خلاف أنَّ الرافع ليس بصحيح" ثمَّ بعد أنذكرالآراء التي تحدثت عن سبب رفع الفعل المضارع قال:" والكلام عن هذه المذاهب بالاحتجاج

---

[1] المصدر السابق، (84/5).
[2] ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2090).
[3] سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون(37/1).
[4] أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1416).

لها والإبطال مضيعة للوقت فيما ليس فيه كبير جدوى، لأنّ الخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي ينبغي أن لا يُتَشَاغَل به"[1].

[1]ينظر أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (111/8).السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (274/2).

كيف تعامل أبو حيَّان مع السماع والقياس؟

أهتمَّ بالمسموع من كلام العرب، وإذا اجتمع القياس مع السماع فضّل السماع، فكان كثيرا ما يردّ من آراء النحاة لعدم ورود ذلك فيكلام العرب، فينظرُ إلى الآراء فما وافق السماع أخذ به وفي ذلك يحافظ على أصول اللغة العربيّة وتعليمها على الوجه الأمثل، وكان يعتمد في قياسه على ما شاع من كلام العرب، واطَّردّ بينهم استعماله، فإذا تحقّق ذلك في القياس، أخذ به ويقول: هذا هو القياس، أو الأقيسوالأشهر[1].

والمعيار الآخر للقياس عنده: أنّه يُرجع الظاهرة التي يريد القياس عليها إلى نصوص ودواوين شعرية ليرى مدى اطرادها على غيرها من النصوص، وهو يتفق مع البصريين في مسألة القياس، فلا يقيس على الظاهرة الشاذّة، وإنّما يقيس على ما كثُرَت شواهدُه، مخالفاً الكوفيين الذين يقيسون ويبنون قواعدهم على ما كان سماعه شاذا أحياناً.

وقدْ أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى موقف أبي حيَّان من القياس بقولها:" وخلاصة القول فإن موقف أبي حيَّان من القياس لم يكنْ كموقف النحاة المتقدمين أو الذين عاصروه، وإنّما يختلف عنهم باتّخاذه السماع أساس كلّ حكم، ولا يقيس إلّا على ما كثر سماعه، وإذا اجتمع عنده السماع والقياس رجّح السماع وأخذ به، ولا يأخذ برأي أو مذهب لأحد ما لم يكن مؤيداً بسماعٍ، وكان يردّآراء البصريين وسيبويه إنْ لم يكنْ يؤيدها النقل وربما رجح عليها أقوال نحاة آخرين"[2].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(6/62-70-201)، و **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2101)

[2]خديجة الحديثي، **أبو حيَّانالنحويّ**(414).

الفصل الأول: الفعل في النحو العربي

المبحث الأول: الفعل مفهومه وعلاماته

المبحث الثاني: زمن الفعل

المبحث الثالث: الفعل والدلالة على الحدث

المبحث الأول: الفعل مفهومه وعلاماته

حدّ الفعل:

ذكر أبو حيان أقسام الكلام فقال:"الكلمةإمَّا أنْ لا تستعمل بالمفهومية وهو الحرف، أو تَكون دالة ببنيتها على الزمن وهو الفعل أو لا تكون دالة على الزمن وهو الاسم"، وقوله:" والفعل بالتضمن للزمان"،معناه أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان بالمطابقة، ويدلّ على أحدهما بالتضمين، لأنّدلالته على الحدث بحروفه نحو: كتب، فحروف (كتب)، تدلّ على حدث الكتابة، وبنية الفعل تدلّ على الزمان، (فبنية كتب) تدلّ على الماضي (وبنية يكتب) تدلّ على المضارع، ودلالة الفعل على الزمان ليس كدلالة اسم الفاعل والمصدر؛ لأنّهما يدلّان على الزمان بالالتزام لا بألفاظهما[1].

ووضح أبو حيَّان أنّ النحاة جعلوا لكلّ نوع من هذه الأفعال علامة تميزه عن النوع الآخر، فعلامات الماضي: تاء التأنيث الساكنة، والتاء المتحركة، وسَمّى المضارعَ بالمستقبل بقوله:" ومستقبل ويُعرَّف بدخول لم الجازمة في أوله"[2]، وأمَّا (قدْ) فتدخل على المضارع والماضي، وأمَّا الأمر فعلامته: قبول نون التوكيد نحو: اسْجُدَنَّ، وكذلك قبوله ياء المخاطبة نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فإنْ دلّت الكلمة على طلب ولم تقبل العلامتين (نون التوكيد وياء المخاطبة)، فهو اسم فعل أمر نحو: صه ومه[3].

ويرى أبو حيان أن: الفعل كلمة متعرضةٌ ببنيتها لزمان معناها، وقوله (كلمة)، يعني الاسم والفعل والحرف، وعندما قال:" متعرضة لغيرها"، أخرج الاسم والحرف[4]، وقدْ اُخْتُلِفَ حول

---

[1] ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**(33)
[2] المصدر نفسه،(9).
[3] ينظر: أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (6، 9)، و ابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، (557/1)
[4] أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل في شرح التسهيل**، (48/1).

دلالة الفعل على الزمان[1]، فقيل دلالة الفعل على الزمان بالذات، وقيل البنية لا تدلّ على الزمان بذاتها[2].

وعند النظر فيتعريف الفعل عند غيره من النحاة السابقين والمعاصرين له إما أنيتناولوه بالحديث عنحدّه، وماهيَّته، وحقيقته،ثمَّ يدلّ على علاماته وأقسامه ووظائفه النحويّة والدلالية وإما أن يركزوا على بيان علاماته وتفصيل القول فيها، وكأنهم يدعون إلى استنباط الدارس لحدّ الفعل من خلال ذكر هذه العلامات وتفصيلاته الموضوعية.

ويرى سيبويهحدّ الفعل بقوله:"وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطعْ، فأمَّا بناء مامضى فـ(ذهبَ، وسمعَ، ومكثَ وحمدَ)، وأمَّا بناء مالمْ يقع فإنّه قولك: آمراً: (اذهبْ، واقتلْ واضربْ)، ومخبراً: (يقتلُ ويذهبُ، ويضربُ، ويُقتَل ويُضْرَب)، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.فهذه الأمثلة التي أُخِذَت من لفظ أحداثالأسماء، ولها أبنية كثيرة، والأحداث نحو: الضربُ والحمدُ والقتلُ"[3].

وإذا كانت الأمثلة: هي الأبنية الفعليّة والاسمية فأن من الأبنية الفعليةهذه المجردّ والمزيّد، وما هو ملحق بغيره، ومنها المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

فالأفعالعند سيبويه ألفاظٌ على أبنية مخصوصة ومحدّدة،أُخِذَت من المصادر التي يحدثها الفاعلون وهو يعني أنّالأفعال أبنية أُخِذَت من المصادر؛ لأنّالأحداث هي المصادر[4].

وذكر في تعريفه(أحداثالأسماء)، ولم يقل أُخِذَتالأفعال من الأسماء؛ لأنّالأسماء منها الجامد نحو: شمس، وباب، وفرس[5].

وعلى نهج سيبويه، جرى أكثر النحويّين في تعريفهم للفعل،فابن السرّاج يرى أن" الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمَّا ماضٍ،أو حاضر، أو مستقبل[6].

الفريق الثاني: وهم كثر وعرفأبو علي الفارسي الفعل فقال:"هو ما كان مستنداً إلى شيءٍ، ولم يستند إليه شيءٌ[1].

---

[1]ينظر: السيرافيّ، **شرح كتاب سيبويه**، (57/1-58)، والجرجَّاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، (82-84).
[2] أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (48-49).
[3]سيبويه، **الكتاب**، (12/1).
[4]المصدر نفسه، (112/1).
[5]ينظر: هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (36/1).
[6]سيبويه، **الكتاب**، (112/1).

ولم يذهب بعيداً عن هذا التعريف الزجّاجي:"الفعل مادلّ على حدث وزمانٍ ماضٍ، أو مستقبل نحو: قامَ يقومُ"،والأفعال عندّه:"عبارة عن حركة الفاعلين، وليستْ في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، وإنّما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال"[2].

وعرَّفه عبد القاهر الجرجّاني:"الفعل ما دخله (قدْ) و(سوف) و (السين) و(تاء الضمير) و (ألفه) و(واوه) و(تاء التأنيث الساكنة) و (حرف الجزم)"[3].

وعرَّفه الزمخشري بقوله:"الفعل مادلّ على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول (قدْ) وحرف الاستقبال والجوازم ولحوق المتّصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قدْ فعلَ، وقدْ يفعلُ، وسيفعلُ، وسوفَ يفعلُ، ولم يفعلْ، وفعلتُ، وفعلتْ، وفعلتِ، ويَفْعَلْنَ، وافْعَلِي[4].

وعرَّفه ابن مالك: الفعل كلمة تسند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليها[5]. وفي الألفية يقول:

بتا فعلت وأتت، ويا افعلي ونون أقبلن – فعل ينجلي[6]

وميزه ابن عقيل عن الاسم والحرف بـ(تاء فعلت) المضمومة للمتكلم والمفتوحة للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة، وتاء التأنيث الساكنة.

و(يا افعلي)، أفضل من قوله:(الياء أو ياء الضمير)؛ لانّ ياء الضمير علامة تشترك فيها الأسماءوالأفعال والحروف على السواء، نحو: كتابي، لي.

وعرَّفه ابن هشام:"نفس الحدثالذي يحدثه الفاعل، من قيام أو قعود، ونحوهما"[7].

وعرفه عبد القاهر الجرجاني بأنه اللفظ الدال على معنى في نفسه مقترنا بزمان محصّل[1].

---

[1]ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، (7)، والمسائل العسكرية، (33).
[2]الزجّاجي، **الإيضاح في علل النحو**، (52-53).
[3]الجرجَّاني، **الجمل**، (5).
[4]الزمخشري، **المفصل**، (292).
[5] ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، (3)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، (22/1).
[6] ابن مالك، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، (4).
[7]ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، (35).

نعم، بئس، ليس، عسى:

ذكر ابن هشام الأنصاري :[2].لقد اختلف النحاة في فعلية (نِعمَ، وبئس، وعسى، وليس) فأما (نعمَ وبئس) فذهب الفراء إلى أنهما اسمان مستدلاً على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، وأما (ليس) إلى أنها حرف نفي بمنزلة (ما) وذهب الكوفيون إلى أن عسى (حرف ترجي بمنزلة (لعل) وتبعهم (ابن السراج) والصحيح أنها جميعاً أفعال بدليل أتصال (تاء التأنيث الساكنة)بها.

وذهب المبرد والبصريونإلىفعليّة(نعم وبئس)، وخالفهم ابن السرّاج وأبو علي الفارسي وآخرون[3]. وتاء التأنيثالساكنة تلحق الفعل المسند إلى فاعل مؤنّث حقيقي من غير فاصل،نحو: قامتْ الهنداتُ والهندان وقامتْ هندٌ،وهناك لغةٌشاذّة نحو قولهم: قالَ فلانة، قيل لغيّة وقيل شاذّة لا يقاس عليها[4].

ويجوز إلحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً نحوقولك: طلعَ الشمسُ، وطلعتْ الشمسُ، وكذلك إنْ كان حقيقياً وفصل بفاصل بين الفعل والفاعل نحو: قامتْ اليومَ هندٌ، وإذا كان الفاصل(إلّا) فالمسألة مُخَتَلَفٌ فيها على رأيين:

الأول: عدم الجواز وهو مذهب الجمهور[5]، نحو: ما قامَإلّا هندٌ، وما قامَإلّا الهنداتُ وقد تأتي (تاء التأنيث بعد (إلا) إذا كانت مسبوقة بدليل على التأنيث نحو:[6]

ما برئتْ من ريبة وذمٍّ في حربنا إلّا بنات العمِّ

ومنعوا إلحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل، إذا كان الفاعل عندهم محذوفا، وهو المستثنى منه، وليس الذي يقع بعد(إلّا)، لأنّ الفاعل عندهم ليس الاسم الواقع بعد(إلّا)، فإذا قلت: لم يزرْنِي إلّا هندٌ، يقدّر: لم يزرْني أحدٌإلّا هندٌ، فالفاعل هو(أحد)، وهو المستثنى منه.

---

(1)البعلي، **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، (19/1).
(2)ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، (47-48).
(3)ينظر: المبرّد،**المقتضب**، (87/4)، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، (115/7-127).
(4)ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (734)، ابن عصفور، **المقرّب**، (302/1).
(5)ينظر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون(45/2-48)، والمبرّد، **المقتضب**، (146/2-148)،وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (734)، وابن هشام، **أوضح المسالك**، (113/2)، **وشرح ابن عقيل**، (477/1).
(6)الشاهد في: أبي حيَّان،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (734)، وحنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3635)،.

وإلى ذلك ذهب أبو حيَّان بقوله:" فالذي ذهب إليه أصحابنا أنّه يلزم الحذف ولا يجوز: ما قامت إلّا هندٌ إلّا في ضرورة الشعر"[1].

الثاني: يجوز إلحاق التاء مع الفعل شعراً أم نثراً، والأحسن أنْ لا تلحق تاء التأنيث الفعل،وقال ابن مالك:" ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلّا عند ابن كيسان، ويختار حذف التاء عند الفصل بـ(إلّا)، نحو: ما قامَإلّاهندٌ"[2]، وذهب إلى ذلك بعض شراح الألفية كابن الناظم[3]، وابن عقيل[4].

ودليلهم ما ورد منالأبيات السالفة، وكذلك في قراءة [5]:﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[الأحقاف: ٢٥]، قال أبوحيَّان في وجوه قراءة هذه الآية:" وقرأ الجحدري والأعمش وابن إسحاق والسلمي بالتاء من فوق مضمومة(مساكنهم) بالرفع، وهذا لا يجيزه أصحابُنا إلّا في الشعر"[6]، وقال في موضع آخر:" قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار، بالتاء وضمها ورفع مساكنهم قراءة شاذّة ضعيفة في العربيّة"[7]، وقول عامر بن جوين الطائي:[8]، أورده ابن يعيش في شرح المفصل:

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقّها ولا أبقلت أرض إبقالها

قال أبو حيَّان:" والصحيح أنّه لا يجوز إذ لم يسمع من كلامهم: قامتْ الزيدون، والقياس يأباه"[9].

لغة أكلوني البراغيث:

بيّن أبو حيَّان أنّ الفعل الذي فاعله جمع أو مثنى لا تلحقه علامة تدلّ عليهما، إذا كان الفاعل مثنى ظاهراً، أو جمعاً ظاهراً نحو: قامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، وهذه لغةٌ عامةِ العربِ،

---

(1) أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (199/6)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (734).
(2) ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية**، (597).
(3)ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم**، (162-163).
(4)ينظر: **شرح ابن عقيل**، (89/2-90)
(5)ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، (265/2).
(6)أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (64/8-65).
(7)أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (202/6).
(8) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (94/5)، وسيبويه، **الكتاب**، (46/2)، وابن جني، **الخصائص**،(411/2)، وحنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2058).
(9)أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (201/6).

ولكن بعض العرب يلحق علامة التثنية، أو الجمع بالفعل بينما فاعله اسم ظاهر مثنى أو جمعاً، نحو: قاما الزيدان وقامُوا الزيدون وقمْنَ الهنداتُ، وتُنْسَب هذه اللغة إلى طيء[1]، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب[2]، وتسمّى هذه اللغة بلغة(أكلوني البراغيث)، وقدْ اخْتُلِفَ فيها على مذاهب[3].

وأبو حيَّانيرى أنّ(الواو والألف) هماعلامتانللجمع والتثنية، كما أن التاء الساكنة في نهاية الفعل علامة للمؤنث، وهو بذلك يتّبع سيبويه، بقوله:" واللغة المشهورة أنْ لا تلحق الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموعة علامة تدلّ على تثنيته وجمعه، والمختار أنّها حروف علامات تدلّ على التثنية والجمع" ثمَّ قال:" وهذه اللغة عند جمهور النحاة ضعيفة، وكثرة ورود ذك يدلّ على أنّها ليست ضعيفة"[4].

آراء النحاة في مسألة(أكلوني البراغيث):

الأول: أنّ(الألف والواو والنون)التي تتصل بالأفعالهي علامات تدلّ على التثنية، والجمع، وليستْ بضمائر، فعندَالإعراب تُعْرَب علامة دالة على التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة جمع إذا كان الفاعل جمعاً، وأنّ هذه اللغة مما يتكلّم بها بعض العرب، وإلى ذلك ذهب كلّ من:

سيبويه[5]، وابن عصفور[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، وابن هشام الأنصاري[9]،وابن عقيل[10]، والسيوطي[11]، والفراء[12]

وقد وافقهم أبو حيان في ذلك، قال سيبويه:" واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في(قالت فلانة) وكأنّهم أرادوا

---

(1)الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (149).
(2)ينظر: ابن هشام، **المغني**، (366/2)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، (468/1).
(3) أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (739).
(4)المصدر نفسه، (739).
(5)ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (40/2).
(6)ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (168/1).
(7)ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (87/3).
(8)ينظر: أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، **شفاء العليل**، (415/1).
(9)ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، (105/2).
(10)ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، (85/2).
(11)ينظر: السيوطي،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، طبعة دار الكتب العلميّة، تحقيق: أحمد شمس الدين، (514/1).
(12)ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، (315-316).

أيْجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة وهي قليلة" فقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[الأنبياء: 3][1].

وذكر أبو حيَّان أن سيبويه قدْ جوّز في: ضربني وضربوني قومك الرفع والنصب حيث قال:" أجاز سيبويه رفع(قومُكَ) على أنّه فاعل، والواو علامة جمع، وعلى أنْ يكون بدلاً من المضمر، واستقبح هذا الوجه الفارسي، وأجاز سيبويه أيضاً: ضَرَبُوني وضَرَبْتُهم قومَكَ، بنصب(قومَكَ)، على البدل من ضمير(ضربتُهُم)، فيكون البدلقدْ فَسّر ضميرين: أحدهما مرفوعاً، وهو الواو في (ضربُوني)، والآخر منصوباً، وهو الهاء في(ضرَبْتُهم)، وهذا غريب جداً أنْ يُفسّر واحدٌ ضميرين متقدّمين عليه في الذكر، ولا يوجد هذا في الضمائر التي يفسّرها ما بعدها"[2]

ومصداق لقول سيبويه قول عبيدالله بن قيس الرقيات:[3]

تولّى قتال المارقين بنفسه وقدْ أسلماه مبعدٌ وحميمٌ

قال الفرزدق:

ولكن ديافيٌّ أبوهُ وأمُّهُ بحورانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه[4]

ونحو قوله تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٣ ﴾[الأنبياء: ٣]، وقوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾[المائدة: ٧١].

---

[1]سيبويه، **الكتاب**، (40/2).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2151).
[3]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2448). الشاهد لعبدالله بن قيس الرقيات في **ديوانه**، (196)،
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (280)، الشاهد برقم، (166)،وهو للفرزدق **في ديوانه**، (46/1)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة الشعريّة**، ص، (218)، فقال: يعصرْنَ وهو فعل للأقارب، إنّما جاز هذا عندهم لأنّهم جعلوا الفعل علماً من التثنية والجمع كما جعلوا للتأنيث علماً، نحو قولك: قامتْ هندٌ، وزعم قوم أنّ هذا جائز في الشعر وغير الشعر، مستندين إلى قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٣ ﴾[الأنبياء: ٣]، وحكوا عن العرب(أكلوني البراغيث)، وأنكر قوم هذه اللغة، وذهبوا إلى أنّه لو كانت (أكلتني)، لكانت حجّة.
لكن (أكلوني) جعلوا فعل من لا يعتمل حكم من يعتمل، وأعربوا الواو في أسرّوا ضميراً والذين بدل من الضمير.

الثاني: ذكر ابن أبي الربيع وابن يعيش بأن المازني ذهب إلى أنّالألف والواو حرفان يدلّان على التثنية والجمع تقدّم الفعل، أو تأخر، نحو قولك: قامَا الزيدان، أو الزيدان قامَا، فالأمر سواء في كلا الحالتين فتكون هذه الأحرفعلامات تدلّ على التثنية والجمع [1]، وهو يخالف أبا حيَّان.

الثالث :ذكر ابن هشام الأنصاري[2] وكذلك الأشموني أن الفراء[3]، وابن عقيل[4]، أنّها ضمائر، واختلفوا وأعرباها(بدلا)، وأن الكسائي[5]، والأخفش[6]، أعرباها على أنها مبتدأ مؤخر والجملة السابقة في محل خبر مقدم، وأن ابن هشام أجاز ذلك في كتابه (المغني)[7].

ويرى الباحث أن قول أبي حيَّان(أنّهاوردتْ عن العرب)، هو الراجح' وعليه جمهور النحاة، وأنّ هذه الحروف هي علامات للتثنية والجمع، كما أنّ(تاء التأنيث) علامة على تأنيث الفعل رغم مخالفته لما ذكر سيبويه.

---

[1]ينظر: ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزجّاجي**، (270/1)، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، (3/ 88)
[2]ينظر: ابن هشام، **المغني**، (421-423)، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية (392/1).
[3]ينظر: **معاني القرآن للفرّاء**، (316/1).
[4]ينظر:**شرح ابن عقيل**، (90/2).
[5]ينظر: الكسائي ، **معاني القرآن**، (195).
[6]ينظر:الأخفش، **معاني القرآن**، (475/2).
[7]ينظر: ابن هشام، **المغني**، (422).

العلامة الثانية:نون التوكيد:

لا يعدُّ أبو حيَّان نوني التوكيد من العلامات المميّزة للفعل عن الاسم، كونهما غير مختصّتين بالفعلوحده، وأنّها تدخل على الاسم،واستشهد أبو حيان لذلك بما رواه أبو الفتح ابن جني :[1]

أريت إن جاءت به أملودا مرجّلاً ويلبس البرودا

أقائلنَّ احضروا الشهودا [2]

حيث دخلتْ نون التوكيد على(أقائلنَّ)، لأنها أخذت صيغة المضارع للمفرد، وهو اسم فاعل ولذلكلا تعتبر النون من العلامات المميّزة للفعل، وكذلك لا يعدُّ أبو حيَّان تاء التأنيث الساكنة والتاء المتحركة من علامات الفعل المميّزة عن الاسم؛ ذلك أنّ بعض النحويّين لم يجعلوا تاء التأنيث وتاء الضمير من خواص الفعل وحده، حيث ذهب كلّ من أبي بكر بن شقير، وأبي علي الفارسي: إلى حرفيّة(ليس) [3]، ومع ذلك تلحقها هاتان الأداتان، مما يدلّ على عدم اختصاص تاء التأنيث وتاء الضمير بالفعلوحده، خلافاً لابن مالك الذي جعل(نون التوكيد، وتاء التأنيث الساكنة، والتاء المتحركة)، من علاماتالفعلوأنّ كلّ واحدةٍ قائمةٌ بذاتها،

وليستإحداها مأخوذة من الأخرى، وفق قول أبي حيَّان:" وليستْ الخفيفة من الثقيلة، بل نون على حدتها".[4]، وهو رأي البصريين[5]،مخالفا الكوفيين الذين يرون أنّ الخفيفة أُخِذَت من الثقيلة[6]، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[يوسف: ٣٢]، فأصلها (وليكوننَّ)' فهي مخففة من الثقيلة.

---

[1]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (1/43-44)
[2]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3323).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**،(1/43-44)، وينظر الخلاف في مسألة، (ليس)، في أبي علي الفارسي، **المسائل الحلبيات**، (210).
[4]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (653).
[5]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (509/3)
[6] أبو البركات الأنباري،**الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**، مسألة(94)، (ص650).

وافق أبو حيَّانأي (ابن مالك) في إلحاق نون التوكيد الماضي المستقبل المعنى بقوله:"وقدْ تلحق الماضي اللفظ المستقبل المعنى[1]" نحو قول الشاعر:[2]

دامنّ سعدك إن رحمتِ متيماً لولاك لم يكُ للصبابة جانحاً

قال سيبويه في حديثه عن علامة نون التوكيد ومتى تلحق الفعل، من مواضعها :" الفعل الذي للأمر والنهي نحو : لا تفعلنّ ذاك واضربَنّ زيداً، فأمَّاالأمر والنهي فإن شئت أدخلت النون أولا"[3]، وذهب ابن يعيش حول نون التوكيد الثقيلة والخفيفة بقوله :" اعلم أنّ هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد ولا تدخلان إلّا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين :

الأول في لفظها: جعل الفعل مبنيا بعد أنْ كان معرباً، والثاني في معناها: وهو إخلاص الفعل للاستقبال بعد أنْ كان يصلحُ للحال والاستقبال، والمشدّدة أبلغ في التأكيد من المخفّفة؛ لأنّ تكرير النون بمنزلة تكريرالتأكيد، وقولك: اضربَنْ زيداً وهي حقيقةٌ بمنزلة: اضربوا كلّكم، وقولك: اضربنَّ بالمشددة بمنزلة: اضربوا كلّكم أجمعون[4].

العلامة الثالثةنون الوقاية:

سمّاها سيبويه نون العماد وهي عنده تقي الفعل من الكسر، ومن مواضعها حين يتصل الفعل بياء المتكلّم نحو: أكْرَمَنِي ويُكْرِمُنِي وأكْرِمْنِي الذي مع الأفعال الثلاثة[5].

وذكر ابن مالك أنّها تلحق الفعل لزوماً مع ياء المتكلّم بقوله: ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، نحو: ضربنِي – يضربُنِي – اضربْنِي، وقال في الشرح:" فإنْ كان اتصالها غير لازم لم يستدلّ به على الفعليّة؛ لأنّها لا تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلّا فعلاً"[6].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (64/1)،**ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، (653).
[2]البيت بلا نسبة وهو من شواهد **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،(495/2)، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،المنيريّة، (78/2)، ، حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (326)،وهو برقم، (515).
[3]ينظر سيبويه، **الكتاب**، (509/3-510).
[4]ينظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (37/9).
[5]ينظر هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (205/5).
[6]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (15/1).

(الياء):

المقصود بها ياء المخاطبة التي تختصّبالفعل المضارع وفعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴾[مريم: ٢٦]، والقول بياء (تفعلين) أولى وهي من الأفعال الخمسة، والأمر فيها(افعلي) وفعل الأمر يستعمل للمخاطب، حتى لا يحصل توهّمبالتي تُسمّى ياء المتكلّم، وهي ياء المتكلّم تتصل بالأسماء والحروف والأفعال، مثالها باتصالها بجميع الكلّم قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[الأنعام: 161][1]، ولا خلاف في ياء المخاطبة للمؤنث المفرد في كونها من علامات الفعل، قال أبو حيَّان:"أمَّا الياء فمتفق عليه"[2].

العلامة الخامسة(لم)

وافق أبو حيَّانقول ابن مالك في أنّ(لم)تصاحب أدوات الشرط[3]، ويرى أنّ (لم)تنفردّبمصاحبة أدوات الشرط، وهي عنده لمطلق النفي،وتجيء في المنقطع نحو قوله تعالى:﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[الإنسان: ١]، وفي المتّصل نحو قوله تعالى:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ﴾[مريم: ٤]، وقيل (لم) لنفي الماضي المنقطع،وقدْ تُوضَع لنفي الحال موضع ما،كقول الشاعر[4]:

أجِدَّكِ لم تغتمضْ ساعةً فترقدْها مع رُقَّادها

أي ما تغتمض؛ قال: وعبارة(أجدَّك) تتضمن معنى القسم، ولا يقال: والله لم يقمْ زيدٌ، بل ما يقومُ أو قام[5].

---

[1]ابن هشام ، **شرح اللمحة البدريّة**، تحقيق: هادي نهر، (258/1-259).
[2]أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (43/1).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1859).
[4]الشاهد في: البغدادي، **الخزانة**،(249/5)، وابن جني، **الخصائص**، (388/1)، وابن الأنباري، ، (المسألة 70، ص 508)
[5]ابن عقيل، **المساعد في تكميل الفوائد**، (130/3).

ففي الآية الأولى جاءت الجملة الثانية منقطعة عن الأولى ولو قيل: لم يكن فيه شيئا مذكورا، لكانت الجملة الثانية متصلة بالأولى، وأما الآية الثانية فالجملة الثانية متصلة بالأولى بواسطة (واو) العطف.

وتختصّ(لم)بدخولها على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[الإخلاص:3][1].

ذكر ابن مالك أنّها تختصّ بالفعل المضارع بقوله:(وينصرف إلى المضي بلم ولمَّا الجازمة)، فالذي يُفْهَم من كلام المصنف أنّهما لا يدخلان إلّا على الفعل المضارع ويصرفانه إلى الزمن الماضي، وإلى ذلك ذهب المبرّد وأبو علي وأكثر المتأخرين[2]،وأختلف هل تقلب المعنى دون اللفظ؟ أو اللفظ دون المعنى؟

فمذهب سيبويه: أنّهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه بقوله:" لم وهي نفي لقوله فَعَلَ"[3].

في حين قيّدها ابن مالك بقوله:" وأطلقت (لم)، تنبيهاً على أنّها صارفةٌ إلى المضي أبداً، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوماً"، كقول الشاعر:[4]

لولا فوارس من دُهْلٍ وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

الشاهد فيه: (لم) صرفت زمن المضارع إلى الماضي، وإنْلم تكن جازمة، وهناك رواية بـ(لا)النافية، بدل (لم).

وأشار ابن مالك[5] إلى أنّ المضارع المنفي بـ(لم، ولمَّا)، ماضي المعنى بلا خلاف، والخلاف هل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزلْ مضارعاً فتغيّر معناه دون لفظه؟ ففي ذلك خلاف:

---

[1]ينظر: ابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، (260/1).
[2]ينظر:المبرّد، **المقتضب**، (146/1)، وينظر ابن عقيل، **المساعد**، (128/2)
[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (220/4)
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1234).
[5]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (27/1).

فالأول: قول ضعيف لانظير له، والثاني هو الصحيح؛ لأنّ نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو وربما) نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِمۡ مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ ﴾[النحل: ٦١].

وقول كُثَيِّر[1]:

لو يسمعون كما سمعت حديثها خرُّوا لعزَّة ركَّعاً وسجودا

ومثال(ربّما) قول الشاعر[2]:

ربَّ منْ تَغْتَشُّهُ لكَ ناصحٍ ومؤتَمِنٍ بالغيْبِ غيرَ أمينِ

وقيّدت لمَّا بنسبة الجزم إليها، لأنّها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضي اللفظ والمعنى إنْ كانت بمعنى حين، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلّا[3].

وذهب المبرّد: أنّ(لم ولمّا)، يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه،والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛لأنّ صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى، والمحافظة على المعاني أولى؛ لأنّالألفاظ خدم للمعاني؛ وأمَّا إنْ قامَ زيدٌ، قامَ عمرٌو، فالفرق بينه وبين: لم يقمْ، ولمّا يقمْ، أنّ(إنْ) تدخلُ على الماضي كما تدخلُ على المضارع، فلا يمكن القول إنّ التغيير وقع على اللفظ، لأنّه يكون من غير سبب، و(لم ولمّا) لا تدخلان إلّا على المضارع[4].

من خلال آراء النحاة السابقين، فقدْ بانت دلالة (لم) الداخلة على الفعل المضارع، وقد ذهب إليها أكثر النحويّين ومنهم أبو حيَّان: أنّ (لمْ) مختصّة بالدخول على الفعل المضارع وتنفيه في الزمن الماضي بشرط أنْ لاتدخل أداة الشرط، لأنّها لو دخلت فإنّ النفي يتحدّد لزمن الاستقبال نحوقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[المائدة: ٦٧].

---

[1] حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (644).)، الشاهد لكثير عزة **في ديوانه**، (441).
[2] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (298/1).
[3] ينظر: ابن مالك،**شرح التسهيل**، (27/1)
[4] ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، (130/3).

المبحث الثاني: زمن الفعل:

آراء النحاة في تقسيم الفعل:

1- لم يول البصريون التقسيمات الفعلية إلى ماض ومضارع وأمر اهتماماً كبيرا، فأمثالها أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع، ولِما هو كائن لم ينقطع"[1] ، ومقصد سيبويه بـ (لِما مضى) الفعل الماضي، وقصده بـ (ما لم يقع) فعل الأمر، وقصده بـ (ما لم ينقطع) يقصد الذي أخبرت به.

2- أمَّاالفعل الدائم فيقصد به اسم الفاعل، كذاهب، وجالس، واسم المفعول، كمعبود، ومحمود، وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون[2].وهم لا يعدُّون فعل الأمر من جملة الأفعال؛ لأنّه عندهم مأخوذ من المضارع المتّصل بلام الأمر، وعلى هذا فزمنه، وحكمه، ينطبق عليه زمن المضارع وحكمه، غير أنّه يختلف عن المضارع بأنه مجزوما عندهم مبني على مايجزم به عند البصريين، فأصل(اضربْ) لتضربْ، ثمَّ تكون ضربْ فجاءوا بالهمزة توصلا للنطق بالسالم[3]،

وأنكر بعضالمتكلّمين وجود الزمن الحالي ورأوه مندّرجاً في الماضي والمستقبل، ذكر ابن يعيشأنّ بعض المتكلّمين أنكروا فعل الحال وقال:" وإنْ كان قدْ وجد فيكون ماضياً، وإلّا فهو مستقبل وليس لهما ثالث والحقّ ما ذكرناه وإنْ لطف زمان الحال"[4].

وأغفلالزجّاجيدلالة الفعل على الحال [5].

3- وخالف إبراهيم أنيس من المحدثين اقتصار الأفعال على أزمانها الثلاثة يكاد يكون منفردّابقوله:"إنّ النحاة يقسمون الأزمان إلى ثلاثة " مضيفا فكرة تحقيق الزمن مع المصادر أيضا، وعدّ ذلك منهم على سبيل التعسف والمغالطة[6].

---

[1]ينظر: سيبويه،**الكتاب**، (2/1).
[2]ينظر: مهدي المخزومي،**مدرسة الكوفة**، (239-241).
[3]الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**،مطبعة السعادة، ط4، المسألة، (72).
[4]ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (4/7).
[5]ينظر: **الإيضاح في علل النحو للزجّاجي**، (ص 52).
[6]ينظر: **أسرار اللغة** للدكتور إبراهيم أنيس، (170).

4- كما اكتفى إبراهيم مصطفى وهو من المحدثين أيضا بصيغتي الماضي والمضارع فقط، بقوله:" إنّ الزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع الماضي والحال والمستقبل، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط، الفعل الماضي والفعل المضارع"[1].

ولكلّ قسم من هذه الأفعال علامة تدلّ عليه، فعلامة الماضي،أنْ يقبل- ليس على وجه اللزوم-إحدى التاءين: الساكنة للتأنيث نحو: أقبلتْ هندٌ، والتاء المتحركة التي تعرب فاعلا نحو: ذهبْتُ، وذهبْتَ، وذهبْتِ،فإنْدلّت الكلمة على الفعل ولم تقبل علاماته، فهي اسم فعل نحو: هيهات نجاح المهمل، أي بَعُدَ ذلك،ومما ذُكِرَ سابقا استدلّ النحاة على فعليّة نِعمَ وبئسَ وعَسى وليسَ لأنّها قبلت علاماتالأفعال، وهناك أفعالٌ لا تقبل تاء التأنيث الساكنة،مثل (أفعلْ)التعجّب وحبذا للمدح وعدا وحاشا وخلا، والجواب على ذلك أنّ هذه الأفعالبالأصلأفعال، لكنه حين دلّت على المعاني الجديدة لها أصبحت جامدة تؤدي الغرض الجديد

فعل الأمر:

يَعدُّ أبو حيَّان فعل الأمر نوعاً قائماً بذاته غير مأخوذٍ من المضارع بقوله:" وأمر على السكون، أي بناؤه على السكون، وهو معرب عند الكوفيين ومقتطع من المضارع وأصله: لتضربْ، فحُذِفَ الجازم فبقي: تضربْ، فأُلبس بالمضارع غير الأمر في الوقف فحذفوا التاء واجتلبت همزة الوصل، فالصيغ عندنا ثلاث وعندهم اثنتان"[2] .

لا يَعدُّ الكوفيون فعل الأمر فعلاً مستقلاً؛ لأنّه عندهم مأخوذ من المضارع المجزوم بلام الأمر للمواجه[3]، وكذلك عندهم أن أصول الفعل(الماضي والمضارع)، إذ أصل (افعلْ، ليفعلْ)، واستثقلوا مجيء اللام، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، لذا فعل الأمر عندهم معرب، خلافا للبصريين فالأمر عندهم أصل [4].

وفعلُ الأمر عند البصريين قسم بذاته، وإنْ كان مشتقّاً من الفعل المضارع المتّصل بلام الأمر[5]، وفعلُ الأمر عندهم أحدث في الوجود من الفعل المضارع، لأنّه كما أسلفنا مشتقّ من الفعل المضارع بعد حذف حروف المضارعة عند البصريين، وزيادة همزة وصل كون الحرف

---

(1) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (6).
(2) أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (132).
(3) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (61/7).
(4) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة، (72)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (67/1).
(5) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (62/7)

الذي يلي حرف المضارعة ساكناً، ولأنّ العرب لا تنطق بالساكن ابتداءً، ولأنّه ليس مشتقّاً عند الكوفيين وإنّما مقتطع من الفعل المضارع المجزوم لذا اعتبروه من الفعل المضارع[1].

ويتميّز الأمر بنون التوكيد، هذا ما ذهب إليه ابن مالك بقوله:" وسمّ بالنون فعل الأمر" أي أن العلامة المميّزة لفعل الأمر نون التوكيد وأنّها لا توجد بغيره، واعترض أبو حيَّان على ذلك بقوله:" فيلزم من حيث هي علامة لفعل الأمر أنْ لا توجد إلّا فيه، وهذا فاسد؛ لأنّها توجد في غيره، نحو فعل النهي، والمضارع المثبت في القسم بشرطه، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه، فظهر بهذا أنّها لا تكون علامة لفعل الأمر، إذ قدْ شركه غيره فيها"[2].

زمان فعل الأمر :

اختلف النحاة في زمن فعل الأمر فذهب بعضهم إلى أنّ زمن الأمر مستقبلٌ في أكثر حالاته؛ لأنّه مطلوب به حصول ما لمْ يحصلْ أو دوام ما هو حاصل[3]، فمثال الأول: سافرْ بالصيف إلى المصيف، ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١]، فالنبيّ لمْ يتركِ التقوى مطلقاً إذاً كان الأمر الاستمرار عليها، وقدْ يدلّ على الأمر بلفظ الخبر نحو:﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، كما يدلّ على الخبر بلفظ الأمر، نحو:﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ ﴾ [مريم: ٧٥]، أي فيمدّ.[4]، ومعنى الأمر: (هو طلب الفعل من الأعلى للأدنى على وجه الإيجاب والإلزام)، كقوله تعالى :﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ١٢].فنرى أنَّ صيغة الأمر في هذه الآية طلب على وجه التكليف والإلزام [5].

---

[1] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ت: عبد العال سالم، (26/1)، مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، (110).
[2] أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (45/1).
[3] ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، (41/1).
[4] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ت: عبد العال سالم، (26/1).
[5] رسميّة محمد الميّاح، **إسناد الفعل**، (26)

واعترض أبو حيَّان على عبارة ابن مالك" والأمر مستقبل أبداً، والمضارع صالحٌ له وللحال ولو نفي بـ(لا) خلافاً لمن خصها بالمستقبل"، ويرى أبو حيَّان أنّ صيغة الأمر لا تدلّ إلّا على الاستقبال بقوله :" إذا قلت لِمن هو ملتبسٌ بالأكل: كُلْ فإنّما طلبتَ منه أنْ يستديمَ الأكلَ، ولم تطلب الأكل لأنّه حاصل، والحاصل لا يطلب والاستدامة مستقبلية "[1].

لا يخرج الأمر عن الأمرية ولا الخبر عن الخبريّة، هكذا قال ابن مالك:" لمّا كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل لزم استقباله، وأيضاً فالفعل يدلّ على الحدث والزمان المعين، وكونه أمراً أو خبراً معنى زائد على ذلك مطلوبٌ بقاؤه، والاستقبال لازم للأمر به، فلو انتفى بتبدّله انتفتْ الأمرية، بخلاف الخبريّة المستفادة من الماضي والمضارع، فإنّها لا تنتفي بتبدّل المضي باستقبال، ولا الاستقبال بمضي[2]".

واعترض أبو حيَّان على نصّ ابن مالك بقوله:" وقدْ وجدنا الفعل الدالّ على الخبر خرجَ عن الخبريّة إلى غير الخبريّة، ألا ترى إلى قولهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أنّه أمرٌ في المعنى، فكذلك كان الأمر يخرج من الأمريّة إلى معنى الخبريّة، وهو أمرٌ لفظاً ومعنىً، على إضمار اللام أي لـ(يَتَرَبَّصْنَ)، وهذا على رأي الكوفيين وقيل المطلقات على حذف مضاف يقدّر (بحكم) و(يَتَرَبَّصْنَ)على حكم(أنْ) فبذلك حتى يصح خبراً عن ذلك المضاف المحذوف، التقدِير: وحكم المطلقات أنْ يتربصْنَ هذا على رأي حذف المضاف المقدّر" [3].

وخلاصة التعليل الذي ذكره ابن مالك أنّ الأمر والخبر لا يخرجان عن بابيهما، وقدْ بيّن أبو حيَّان أنّهما يخرجان عن بابيهما والمسوغ لذلك أنّ العرب لو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته غير مستقبليّة بقرينة دالّة عليها لصحّ ذلك، كما يجوز استعمال صيغة الخبر الماضي

---

[1] أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (79/1)
[2] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (17/1-18)
[3] أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (196/2).

في غير الخبر وفي غير زمانه، فكما أنّ الماضي دلّ على الاستقبال بصيغة الدعاء، نحو: غفرَ اللهُ لك، فكذلك يجوز استخدام صيغة الأمر في غير الأمر وغير زمانه[1].

فقسمة الأفعال عند الكوفيين ثنائيّة، فعل ماضٍ ومضارع، والأمر مُقتَطَع من المضارع [2]، ويرى جماعة من النحاة أنّ الأصل في الأفعال: الفعل الماضي؛ لأنّ الفعل المضارع فيه الزوائد الأربعة(حروف المضارعة)، وقدْ تلحق فعل الأمر في بعض المواضع، أمَّا الفعل الماضي فإنّه سالم من اللواحق الزائدة التي لحقت غيره من الأفعال، لذا استحقّ الأصلية[3].

التقسيم بأصل وجود الأفعال عند سيبويه يبدأ: بالماضي ثُمَّ الأمر ثُمَّ المضارع، بقول سيبويه:" فُنِيَتْ لِما مضى، ولِما يكون، ولم يقع، ولِما هو كائن لم ينقطع"[4]، وإلى ذلك ذهبَ ابن مالك[5].

من خلال ما ذكرنا من آراء النحاة في فعل الأمر استنتج الباحث أنّ فعل الأمر هو أصل من حيث الوجود ويدلّ دائماً على زمن الاستقبال، ويعرَّف بأنّه: طلب إحداث فعل لم يكنْ حاصلاً أو دوام ما حصل، فمثال الأول قولك لمن أهمل في دروسه: اجتهدْ في دروسِك، وأمَّا دوام ما حصل فقولك للمجتهد: اجتهدْ في دروسِك ، فالأول لم يكن حاصلاً منه الاجتهاد وهو المهمل والثاني حصل منه الاجتهاد فتطلب منه أنْ يستمرَّ في الاجتهاد وهو المجتهد.

زمن الفعل المضارع.

ذكر أبو حيَّان بعض الملاحظ على كلام ابن مالك[6] حول الفعل المضارع حيث قال ابن مالك:" واعلم بأنّ المضارع يميّزه من غيره صلاحيته لأنْ تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لنْ أو كي، وافتتاحه ببعض(نأتي/ نأيت) بشرط أن تشعر الهمزة بـ(أنا) والنون بـ(نحن)، والتاء بحضور أو تأنيث، والياء بغيبة، والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المُشعرة بما ذُكِرَ أولى من الإحالة على سوْف وأخواتِها، لأنّ افتتاحه بأحدالأحرفالأربعة لازم لكلّ مضارع، وليست

---

(1) ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (80/1)
(2) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة، (72).
(3) ينظر ابن الخبّاز، **النهاية في شرح الكفاية**، (437).
(4) سيبويه، **الكتاب**، (12/1).
(5) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (15/1-16).
(6)ابو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (70/1).

الصلاحية لـ(سوف) وأخواتها لازمة، إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شيءٌ منها كـ(أهاء وأهلم".[1]

والفعل المضارع أوسع الأفعال في الدلالة على معنى الزمن، لأنّه يصلح للتعبير عن معنى الأزمنة الثلاثة: قريبها وبعيدها وأوسطها، لذا لمْ يسمِّه النحاةُحالاً ولا استقبالاً غير أنّهمسَمَّوْهُ المضارع؛ لأنّه يضارع الاسم، فيقع موقعه على حدّ ما قالوا، فإنّه يقع خبراً في نحو: زيدٌ يقومُ، وحالاً في نحو: جاءَ زيدٌ يركضُ، على أنّ هذه المضارعة التي أشاروا إليها هي في الواقع أوسع وأعمق دلالةً مما ذهبوا إليه، فإنّ هذا الفعل يتصرفُ تصرفَالاسم المعرب[2].

الفعل المضارع يدلّ على الحال أوالاستقبال أو عليهما معاً،اختار أبو حيَّان أنّ الفعل المضارع يصلحُ للحال والاستقبال معاً، وهو مايُسمَّى بمبدأ الاشتراك، والقولُبالاشتراك مذهبُالأكثرين وإليهم ركن أبو حيَّان كما يذكر ذلك نقلاً عن أبي الوليد بن رشد[3] حيث قال:" فعل المستقبل والحاضر واحدٌ في لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصَه للاستقبال أدخلوا عليه السين وسوف، وإذا أرادوا الحاضر قالوا: يفعلُالآن، والآن اسم مبني على الفتح وهو الفاصل بين الماضي والمستقبل، وليس هناك حاضرٌ إلّا بالوضع؛ لأنّكلّ زمان منقسم والآن ليس بزمان لأنّه منقسم، لكنّ الحاضر عند الجمهور هو زمان يحيط به زمان مستقبل وماضٍ قريبان من الحاضر، فَسُمِّيَ ذلك الزمان باسمه لتنزّله في الحسِّ منزلة الآن في العقل"[4].

وهذا كلام في فلسفة الزمن والمنطق لحصر دور اللغة في التعبير عنه وحسب.

---

[1]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (15/1-16).
[2] ينظر: أحمد عبد الستّار الجواري ، **نحو الفعل**،(32).
[3]محمد بن مسعود الخشني الأندلسي ت (544)، نحوي لغوي أديب شاعرٌ أخذ النحو عن أبي العافية وروى عنه ابنه مصعب، شرح كتاب سيبويه، ورحل إليه الناس لتقدّمه في الكتاب وانتقل آخر عمره إلى غرناطة فأقرأ بها ، وولي الصلاة والخطبة بجامعها .**بغية الوعاة**، (244/1)
[4]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (85/1)

زمن الفعل الماضي:

وقال الزمخشري:" الفعل الماضي، هو الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك" [1]، وقال ابن يعيش:" الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبارعنه في زمان بعد زمان وجوده" [2]، وقال ابن الحاجب:" الفعل الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك" [3].

من معاني(فَعَلَ)، الدلالةعلى وقوعه في الزمن الماضي المطلق، وهو أصل الاستعمال ما لم يتم تقييده، نحو: جاء زيدٌ، فلا تحديد في أيِّ الماضي قصد، ويحتمل الماضي القريب والبعيد، ومن معانيه تكرار الفعل، نحو: استيقظ النائمُ، حكمَ القاضي، ومن معانيه سردأحداث ماضية، كما في الملاحم والقصص والروايات [4].

من خلال التعريفات التي ذُكِرَتيتبين أنّ جميع النحاة يذهبون إلى أنّ الزمن الماضي واحد، سواء كان بعيداً أم قريباً لا فرق في ذلك، وأنّ الماضي حدث قبل زمانك، ويصحّالإخبار عنه فيما بعد.

---

[1]الزمخشري، **المفصّل**، (244).
[2]ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (4/7).
[3]ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، (44).
[4]ينظر:رضي الدين الاستراباذي، **شرح الكافية**، (224/2)، إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، (28)، رسميّة ميّاح، **إسناد الفعل**، (16).

المبحث الثالث: الفعل والدلالة على الحدث

وافق السيوطي أبا حيان: بأندلالة اللفظ ثلاثة مذاهب :

أحدها: إنّما يدلّ على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي: كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.

الثاني: أنّه يدلّ على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعاً أو غير واقع وينجرّ مع ذلك الزمان، فيدلّ عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.

الثالث: أنّه يدلّ على الزمان بذاته، لأنّ صيغته تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدثبالانجرار[1].

إنّ تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمرٍ إنما قُصِد به الصياغة التي تنطوي تحت كلّ قسم منها جملة معان تلتقي في نطاق معنىً واسع، فالماضي أطلق على ما يسبق زمن التكلّم، والمضارع ما اشتمل على معنى متّسع رحيب، يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إلى المستقبل البعيد . أمَّاالأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خالٍ من معنى الزمن؛ لأنّه ليس بخبر، وإنّما يكون معنى الزمن في الخبر، المقصود ليس الخبر المعروف مع المبتدأ وإنّما الخبر الذي يقابله الإنشاء[2].

الدلالاتالنحويّة ثلاث: (لفظيّة، وصناعيّة، ومعنويّة)، قال ابن جنيّفي الخصائص:" وهي في القوة على هذا الترتيبوإنّما كانت الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قبل أنّها وإنْ لم تكنْ لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرتْ مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأمَّا المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات"[3].

---

[1]السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، (29- 30).
[2]ينظر: عبد الستّار الجواري، **نحو الفعل**، (30).
[3]ابن جني، **الخصائص**، (98/3)

مثال ذلك الأفعال ففي كلّواحد منها الدلالات الثلاث: فإنّه يدلّ بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته الصناعيّة على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأولان مسموعان، والثالث : إنّما يدرك بالنظر من جهة أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل لأنّ وجود فعل من غير فاعل محال[1].

دلالة المضارع:للمضارع أربع حالات:

أولا: يتعين للحال إذا كان مجردّاً.

لأنّه لمّا كان للماضي والاستقبال صيغة تخصّهما، ولم يكن للحال صيغة تخصّه' جُعِلت دلالته للحال عند تجرّده من القرائن، وعلّل الفارسي أنّه إذا كان اللفظُ صالحاً للأقرب والأبعدفالأقرب أحقّ به كذا الحال أحقّ من المستقبل[2].

ثانيا: أنْ يتعينَ فيه للحال، وذلك إذا اقترن بالقرائن الزمانية:

وهي:(الآن)و وما في معناه كـ(الحين)، و(الساعة)، و(آنفاً)، أو نفي بـ(ليس)، أو(ما)، أو(إنْ)، لأنّها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء)، ويتعيّن الفعل المضارع للحال وذلك إذا تجرّد من القرائن، أو اقترن بواحدة من القرائن التالية:

(الآن):

أشار أبو حيَّان إلىأنّ الفعل المضارع يتعيّن بقرينة لفظيّة هي، (الآن)أو ما كان في معناها للدلالة على الحال شرط أنْ يستعمل على حقيقته، بقوله:" الآن ظرف زمان ومن جعله قرينة تخلّص المضارع للحال فيعني إذا استعمل على حقيقته"، وهو يردّ على من جعل لفظة(الآن) متَجَوّزٌ به،فإنّه يصلح مع المستقبل والماضي، نحو: ﴿ **قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ** ﴾[البقرة: ٧١]، و: ﴿ **ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ** ﴾[الأنفال: 66] ،﴿ **ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ** ﴾[يوسف: 51]،: ﴿ **فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ** ﴾البقرة:7 ١٨، وفعل الشرط ﴿**فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ** ﴾[الجن: ٩]، وفعل الشرط مستقبل[3].

من خلال الشرط الذي وضعه أبو حيَّان لتدلّ لفظة(الآن)على الحال أنْ تستعمل على وجهها الحقيقي، ففي هذه الأمثلة التي ذُكِرَت لا تدلّ لفظة(الآن) على الحال لأنّها لم تستعمل على

---

[1]ينظر: ابن جني، **الخصائص**، (3/98-99).
[2]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (32/1).
[3]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (91/1)، أبو حيَّان،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2030).

وجهها الحقيقي، وإنّما تُجُوِّزَ بها، فدلّت على الاستقبال وعلى المضي كما هو ملاحظ في الآيات السالفة.

وقال أبو حيَّان معلقاً على عبارة ابن مالك(ويتعيّن عندالأكثربمصاحبة الآن)، :" وينبغي أن يُتَأوَّلَ كلام المصنف في قوله(ويتعيّن عند الأكثر بمصاحبة الآن)، على أن يُحْمَل إذا عَرِي عمّا يخلّصه للاستقبال، كمجيئه مع فعل الشرط، فـ (الآن) لا تخلّصُه للحال"[1].

وكذلك ردّ أبو حيَّان على من زعمأنّه يجوز بقاء المقرون بـ(الآن)،ونحوه مستقبلاً، لاقتران ذلك بالأمر، نحو﴿ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾[البقرة:187][2]،بقوله:" استعمالها في المستقبل والماضي مجازاً، وإنّما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها "[3].

قال أبو حيَّان:" وأمَّا في مثال(يقومُ زيدٌالآن) فهي مسألة خلاف،الأكثرون يقولون أنّه متعيّن للحال إذا قرن بظرف الحال، وبعضهم يجيز أنْ يكونَ مستقبلاً مع (الآن)"[4].

2-لام الابتداء:

ذهب ابن مالك إلى أنّ لامالابتداء يخلّص الفعل المضارع للحال،أو الاستقبال، وقدْ أنكر عليه أبو حيَّان.

قال ابن مالك:" وأمَّا لام الابتداء فمخلّصةٌ للحال عند أكثرهم وليس كما ظنّوا، بل جائزٌ أنْ يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾[النحل: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ ﴾[يوسف: ١٣]، فليحزنُني مقرونٌ بلام الابتداء وهو مستقبل لأنّ فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ(ليحزنني) غير موجود، فلو أريد بـه الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال"[5].

---

[1]ينظر أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (91/1-92).
[2]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (33/1).
[3] أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (91/1).
[4]المصدر نفسه، (91/1-92).
[5]ابن مالك،**شرح التسهيل**، (12/1)

وفصّل أبو حيَّانردّه على ابن مالك قائلاً:" وليس ما رُدّ به صحيحاً في الاستدلال؛ لأنّ من يقولُ إنّ لام الابتداء تخلص للحال إنّما هو إذا لم يقترن بالفعل قرينة للاستقبال، كعمله في الظرف المستقبل(يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ) المنصوب بـ(لَيَحْكُمُ) **وأمَّا (لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ)**، فلا يتعيّن أنْ يكونَ(لَيَحْزُنُنِيٓ) مستقبلاً، إذْ يحتمل أنْ يكونَ في الكلام حذف مضاف، ويكون ذلك المضاف حالا، فيكون (لَيَحْزُنُنِيٓ) حالا، وتقديره: ليحزنني نيتكم، أو قصدكم أنْ تذهبوا به،فالنيّة والقصد حال، وهو الفاعل لـ(يحزن)، فهو حال رفع ما هو حال، وفعل الحال لا يمتنع أنْ يعمل في المفعول الظرف المستقبل نحو: (أنوي الآن أن أجيئك غداً)، ثُمَّ حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أنْ لا يكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف"[1].

أمَّا ابن هشام فقدْاعترض على رأي أبي حيَّان عادّاً رأيه مردوداً؛ لأنّهقدّر (قصدكم أن ْتذهبُوا به)، يعني ذلك حذف الفاعل، لأنْ(أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ) على تقديره منصوب[2].

ويرى الباحث أن اعتراضه الأخير في الفقرة أعلاه غير صحيح؛لأنّ كثيراً من قدامى النحاة ومتأخريهم عدا ابن مالك ذهبوا إلى أنّ لام الابتداء مع المضارع تخلّصه للحال، ولم يشرْأحدٌ منهم إلى أنّ المضارع يكون معناه للاستقبال في حالة عمله للمستقبل[3].

3- المضارع المنفي (ليس، ما،إن):

اتفق أبو حيَّان مع ابن مالك في أنّ الفعل المضارع المنفي بـ(ليس، ما، إنْ)، قدْ يراد به الاستقبال[4]، نحو قول الشاعر [5]:

والمرءُ ساعٍلأمرٍ ليسَ يُدركُهُ والعيشُ شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

---

[1]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (92/1 – 93)
[2]ابن هشام، **مغني اللبيب**، (255/1).
[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (14/1 -15)، المبرّد، **المقتضب**، (1/2)، الشلوبين الأزدي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (458/2)، ابن يعيش، **شرح المفصّل** (22/9).
[4]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (22/1-23)
[5]الشاهد في **شرح التسهيل** لابن مالك، (22/1).

ونحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ ﴾[يونس: ١٥]إلاأنّهما لم يذهبا إلى نفس المذهب الذي ذهب إليه بعض النحاة، حيث ذهب ابن مالك وذكر أنّ النحاة قدْ اشترطواوجود قرينه للفعل المنفي بـ(ليس ،ما ،إن)ليخلص لزمن الحال،بقوله:" وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالا،ولا يمتنع كونه مستقبلاً"[1] .

وأنكرَ أبو حيَّان على ابن مالك ولمْ يوافقه في قوله أنّ مذاهب النحويّين كذلك قال أبو حيَّان:" قال ابن مالك: ويجوز أنْ يُراد الاستقبال بالمقرون بها، واستدلّ بما ردّدناه عليه في الشرح،قال:الأكثرون على النفي بـ(ليس، وما،وإنْ)قرينه تخلص للحال مانعة من إرادةالاستقبال، وقال – أي ابن مالك –:وليس ذلك بلازم،وأورَدَ أدلّةً على زعمه لا تدلّ على مدّعاه؛ لأنّ المدّعى أنّ تلك تخلّص للحال إذا لم يكن هناك قرينه لفظيّة تخلّص للاستقبال"[2].

وقال في كتابه (التذييل)، :" والذين قالوا إنّ هذه الأدوات تخلّص المضارع للحال إذا لم تقترن قرينه لفظيّة أو معنويّة تخلّصه للاستقبال،أمَّا إذا اقترنت بقرينه تخلّصه للاستقبال فلا تخلّصه للحال"[3]، وعليه فإنّ (ليس) تنفي الجملة غير المقيّدة بقرينة زمنيّة لتدلّ على الحال، بقوله :"وما ذكره (الشلوبين) أيضاً من كون(ليس) لنفي الحال في الجملة غير المقيّدة بزمان، وأمَّا المقيدة بزمان فإنّها تنفيه على حسب القيد وهو الصحيح"[4].

ويرجّح الباحث ما ذهب إليه ابن مالك بقوله (والأكثرون على أنّ النفي بليس، وما،وإنْ) قرينة مخلّصة للحال.

آراء النحاة في الزمن الذي تنفيه(ليس، وما، وإنْ)

يرى سيبويه أنّ المنفي بها يدلّعلى الحال وقدْ يدلّ على الاستقبال، فقدْ قال:" وأمَّا(ما) فهي لنفي (هو يفعلُ)، إذا كان في حال الفعل تقول:(مايفعلُ)[5] "، وقدْ ذكر في باب القسم أنّ(ما)، قدْ ينفي بها المستقبل نحو: لئن زرتَه ما يُقبلُ منكَ، وقال:" هذا موضع (لا)"،أمَّا(ليس) فهي لمطلق النفي عنده.

---

[1]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**،(21/1)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2030-2031).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2030).
[3]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (94/1-95).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (150/4)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1157)، خديجة الحديثي، **أبو حيَّانالنحويّ**، (488).
[5]ينظر:الشلوبين الأزدي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (458/2)، وسيبويه، **الكتاب**، (221/4)

وإلى ذلك ذهب المبرّد بقوله:" ما وليس، تنفيان ما يكون في الحال وما لمْ يقعْ"[1]، وذهب كلّ من الفارسي والجرجّاني إلى أنّ (ما، وليس) لنفي الحال[2].

يقول الفارسي:"ألا ترى أنّه ينفي بـ(ليس) ما في الحال كما ينفي بـ(ما) الحال،وأمَّادلالته على نفي الحال فهي على حدّدلالة(ما)،عليه فلو جاز لقائلٍ أنْ يقولَ: إنّه يدلّ على الكائن الذي لم ينقطعْ كما تدلّالأمثلة،لجاز لآخر أنْ يقولَ ذلك بإزائه في (ما)"[3].

وردّ أبو حيَّان قول الزمخشري حيث قال:" لا يُقال(ليس زيدٌ قائماً غداً)، يريد أنّها– أي ليس- لا تكون إلّا لنفي الحاضر ولا ينفي بها المستقبل، وقدْ أجازه المبرّد وابن درستويه"[4]، وإلى ذلك ذهبَ الزمخشري بقوله:" فـ(ما)لنفي الحال في قولك ما يفعلُ وما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقاً على اللغتين،ولنفي الماضي المقرّب من الحال في قولك: ما فعلَ،قال سيبويه: أمَّا (ما)فهي نفي لقول القائل: هو يفعلُ، إذا كان في فعل الحال، وإذا قال:قدْ فعلَ، فإنّ نفيه: ما فعلَ، فكأنّه قيل: والله ما فعلَ"[5].

ويرى المرادي[6]أنّهما ينفيان الحال، بقوله:" مذهب أكثر النحويّين أنَ (ليس وما)الحجازية مخصوصان بنفي الحال، قال ابن مالك:" والصحيح أنّهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل"، وقدْ حكى سيبويه:" ليس خلقُ الله مثله"، ومن نفيها المستقبل قول حسان:[7]:"

فما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل".

يرى الباحث أنّ النحاة لم يتفقوا حول دلالةالفعل المضارع المنفي بـ(ليس وما وإنْ)، على الحال أو الاستقبال، والرأي الراجح أنّ الفعل المضارع يدلّ على الحال مع(ليس، وما، وإنْ)، ما لم يقترن بقرينة تخصّه بأحدالأزمنة.

---

(1)المبرّد،**المقتضب**،(188/4).
(2) ينظر: الجرجَّاني،**المقتصد في شرح الإيضاح**، (430)، أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، (214/2).
(3)**شرح الأبيات المشكلة الإعراب** للفارسي، (7).
(4) أبو حيَّان، **تذكرة النحاة**،(439).
(5)**شرح المفصّل**لابن يعيش، (107/8).
(6)الحسن بن قاسم المرادي،**الجنى الداني في حروف المعاني**، (499)، ينظر: سيبويه،**الكتاب**، (70/1).
(7)حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2018)،البيت في **ديوان حسان**، (271).

4- أنْ يعطف على الحال أو يعطف الحال عليه:

وقال أبو حيَّان فيما نقل عنه السيوطي في الهمع:" ومن القرائن المخلصّة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو: جاءَ زيدٌ يضحكُ"[1].

ومن القرائن أيضاً: وقوعه موضع نصب على الحال، نحو: جاءَ زيدٌ يضحكُ، وقدْ أهملَ المصنّفمايعين المضارع للحال وهو الإنشاء، تقول: أُقسمُ لأضربَنَّ عمراً، وأحلفُ ما خرجَ زيدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلى الحال فلأنْ يصرف المضارع أولى وأحرى، ولا يمكن أنْ يكونَ مستقبلاً: لأنّالإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود"[2].

ثالثا: أنْ يتعين فيه للاستقبال:

ذكر أبو حيَّان أنّ هناك قرينة لم يذكرها ابن مالك والتي تخلّص الفعل المضارع للاستقبال بقوله:" ونقص المصنف من القرائن التي تخلّص المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل، وعطف المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكلُ زيدٌ ويشربُ، أو يأكلُ زيدٌ وسيشربُ"[3]، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً أو مضافاً إليه نحو: أزوركَ إذا تزورني، فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في(إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني، نحو: القتالُ إذا تقومُ، أو أسند إلى متوقع كقول الشاعر:[4]

يهولُك أنْ تموتَ وأنتَ مُلغٍ لِما فيه النجاةُ من العذابِ

فـ(يهولك) مستقبل لإسناده إلى مستقبل وهو الموت".

إذ لو أُريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود، وهو محال، أو اقتضى طلباً نحو: ﴿ ۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ ﴾[البقرة: ٢٣٣]، و :﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾[الطلاق: ٧]، و: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ ﴾[البقرة: ٢٨٦]، أو وعدا نحو: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن

---

[1] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (37/1).
[2] ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (95/1)،أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2030).
[3] ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (102/1)، الجزولي الأبذي، **شرح الجزولية**، (258).
[4] الشاهد في: ابن مالك، **شرح التسهيل**،(24/1)، وأبي حيَّان، **البحر المحيط**، (287/5)، وحنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (332).

﴿يَشَآءُ﴾[المائدة: ٤٠]، أو صحب أداة توكيد كالنونين، لأنّه إنّما يليق بما لم يحصل، أو أداة ترجّ، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[غافر: ٣٦]، أو أداة مجازاة جازمة نحو: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾[النساء: ١٣٣].أو حرف نصب ظاهرنحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[البقرة: ١٨٤]أو مقدّر نحو قوله تعالى:﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ﴾[النساء: 26][1].

ومن ذهب إلى أنّ النواصب تخلّص الفعل المضارع للاستقبال سيبويه، ويدلّ على ذلك أنّهجمع بين أدوات النصب و(السين وسوف) لأنّ الناصب أغنى عن ذكرهما[2]، خلافاً لبعض المتأخرين لا يتعين بشيء من حروف النصب، وللسهيلي في قوله:"لانْ يتعين بـ(أنْ) أو (لو) المصدريّة، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[البقرة: ٩٦]، بخلاف لو الشرطيّة، فإنّها تصرفه للمضي، أو حرف تنفيس وهو السين، وسوف، لأنّ وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال"[3].

ومثال أداة الترجّي، قول الشاعر مدرك بن حصن الأزدي:[4]

فقلتُ أعيراني القدوم لعلنّي أخطّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ

ومثال المجازاة نحو: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[النساء: ١٣٣]، ولا فرق بين الجازم من أدوات الشرط وغير الجازم نحو:كيف تصنعُ أصنعُ،ومثال (لو المصدريّة)،نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[البقرة: ٩٦]، وصحة وقوع (أنْ) موقعها، أمَّا تلك التي لامتناع الامتناع فعملها معاكس لهذه،واعترض أبو حيَّان على ابن مالك في شأن (لو)، بقوله:" وأثبت المصنّف

---

[1]ينظر أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(96/1).
[2]ينظر سيبويه ، **الكتاب**، (7/3)، أبو حيَّان،**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (98/1).
[3]ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر**، (93-94)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (34/1)
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (794).

لـ(لو) معنى المصدريّة، وأكثر النحويّين لا يعرفون ذلك، والصحيح خلاف ماذهب إليه المصنف"[1].

ومثال حرف التنفيس، وقال أبو حيَّان:" والمشهورأنّها سوف والسين"، نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[الضحى: ٥]، ومن المخلّصات للحال لام الأمر والدعاء و(لا) في النهي والدعاء، ولام القسم نحو: واللهِ ليقومُ زيدٌ، وهذا في الكلام لا يأتي إلّا مؤكّداً بنون التوكيد، وفي الشعر تأتي اللام وحدها، نحو:[2]

تألّى ابن أوس حلفةً ليردّني إلى نسوةٍ كأنّهنّ مغاودُ

مانقله أبو حيَّان عن أبي موسى(صاحب المقدّمة الجزوليّة)، :" وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى، مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تعاقب اللام والنون"[3].

قال أبو موسى صاحب المقدمة الجزولية:" وقرائن تخلصه للاستقبال وهي (لام الأمر والدعاء ولام القسم ولا في النفي ونونا التوكيد وحرفا التنفيس وإعماله في الظرف المستقبل والنواصب كلها وأدوات الشرط كلها إلا لو"[4].

وقال الجزولي الأبذي في كتابه (شرح الجزولية):" ومثال لام القسم: والله ليقومُ زيد، إلا أنّ ذلك إذا أردت المستقبل لا يجوز في الكلام إلا بشرط أن تُدْخِلَ النون الشديدة أو الخفيفة فتقول: والله ليقومَنَّ، أو يقومَنْ زيدٌ، وإنما يجيء ذلك في الضرورة نحو قوله:

تألّى ابنُ أوس حلفةً ليردّني إلى نِسوةٍ كأنّهُنَّ مفائدُ

وهذا الذي ذهب إليه في اللام هو مذهب أكثر النحويين، ومنهم من ذهب إلى أنك تقول: إذا أقسمت على قيام في الحال- والله ليقوم زيد، وهو عندي جائز"[5].

---

(1) أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(98/1).
(2)حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (591).
(3) ينظر:أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (101/1)، والجزولي الأبذي، **شرح الجزولية**، (257)، وسيبويه، **الكتاب**، (104/3)، والجزولي أبو موسى، **المقدمة الجزولية**، (33).
(4) الجزولي أبو موسى، **المقدمة الجزولية**، (33).
(5) الجزولي الأبذي، **شرح الجزولية**، (257).

رابعا: أنْ ينصرفَ معناه إلى المضي، وذلك إذا اقترن بـ(لم)، و(لمّا):

ذهب كلّ من المبرّد[1]، والشلوبين[2]،إلى أنّ (لم، ولمّا)، من القرائن التي تصرف معنى المبهم إلى المضي دون لفظه، وأنّ أصله(يَفْعَلُ)، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي وبقي لفظه على ماعليه[3].

وذهب الجزولي[4]أنّ مدخولهما كان ماضياً، فغُيِّرَتْ صيغتُه، ونُسِب إلى سيبويه[5]، لأنّه جعل (لم) لنفي (فَعَلَ)، وجعلَ(لمّا)، لنفي(قدْ فَعَلَ) وذكروا لذلك دليلاً[6]، والدليل على ذلك أنّك إذا ناقضت من أوجب قيامَ زيدٍ، فقال: قامَ زيدٌ، قلتَ: لم يقمْ زيدٌ، وإنْ قال: قدْ قامَ زيدٌ، قلتَ: لمّا يقمْ زيدٌ، والمناقضة إنّما تكون بإدخال أداة النفي على ماأوجبه الذي قُصِدَتْ مناقضةُ كلامه، ألا ترى أنّه لو قال: زيدٌ قائمٌ، فأردْت مناقضته، لقلتَ: ما زيدٌ قائمٌ، فدلّ ذلك على أنّ (لم، ولمّا) دخلتا على الماضي، وغيرتا لفظه، ولمّا كانت(لمّا) لنفي (قدْ فعلَ)، أجازوا الوقف على(لمّا)، فقالوا: قاربتُ المدينة ولمّا، أي: لم أدخلها، كما قالوا: لم يقمْ زيدٌ وكأن قدْ، يريدون: كأن قدْ قام، قال النابغة:[7]

أزِفَ التّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ ركابَنا ... لمّا تزُلْ برحالِنا، وكَأنْ قَدِ

واعترض أبو حيَّان على ابن مالك بخصوص تقييد(لمّا) ودخولها على الفعل الماضي، بقوله:" ولا يحتاج إلى تقييد(لمّا) لأنّها لا تدخل على المضارع إلّا وهي جازمة، وأمَّا أن يحترز بذلك من دخولها على الفعل الماضي فلا يصحّ ذلك، إذ التقييد إنّما يكون في شيء مشترك، فتأتي به احترازاً من أحد معني المشترك"[8].

كما اعترض أبو حيَّان على عبارة ابن مالك، قال المصنف(ابنمالك):" وقَيَّدَت لو بالشرطية احترازاً من المصدريّة"[9]، حين استدلّ ابن مالك بـ(لو) الشرطية التي دخلت على الفعل

---

[1]ينظر المبرّد، **المقتضب**، (146/1-147).
[2]ينظر الشلوبين الأزدي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (488).
[3]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (102/1).
[4]ينظر: أبو موسى الجزولي الأبذي، **المقدمة الجزولية في النحو** ، (34)، والشلوبين الأزدي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (488)، والسيوطي، همع الهوامع، (35/1).
[5]ينظر سيبويه، **الكتاب**، (117/3، 220/4).
[6]الشلوبين الأزدي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (264).
[7]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (787)،الشاهد للنابغة الذبياني **في ديوانه**، (152).
[8]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (104/1)، السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (35/1)، ابن مالك، **شرح التسهيل**، (27/1-28).
[9]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (27/1).

المضارع وجعلت الدلالة الزمنية له في الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[النحل: ٦١]، وكقول الشاعر لبيد:[1]

لو يقومُ الفيلُ أو فيَّالُه زلَّ عن مثلِ مقامِي زُحَلُ

فردّ أبو حيَّان عليه بقوله:" وأثبت المصنف لـ(لو) معنى المصدرية، وأكثر النحويّين لا يعرِّفون ذلك، وقدْ أمعنا الكلام على ذلك في فصل (لو)، وبيّنا أنّ الصحيح خلاف ما ذهب إليه المصنف"[2]، وفي موضع آخر قال أبو حيَّان:" الأصح أنّ(لو) لا تكون مصدرية"[3].

واعترض أيضا على ابن مالك، لأنّ ابن مالك يسمي(لو) الامتناعية شرطيّة، وكذلك سمّاها أبو موسى في الكراسة[4]، ورد عليه:" بأنّها لو كانت شرطاً خلصته للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإنْ كانت الامتناعية صرفت معناه إلى المضي كما قال، فليست شرطاً لا في اللفظ لأنّها لا تجزم، ولا في المعنى لأنّ الشرط إنّما يكون بالنظر إلى الاستقبال، وهذا قول أصحابنا في(لو) ولا يسمّونها شرطاً لأنّ الشرط عندهم لا يكونُإلّا في الاستقبال"[5].

وزاد أبو حيَّان قرائن أخرى تصرف المضارع إلى الماضي، بقوله:" ونقص المصنف من القرائن التي تصرف المضارع إلى المضي عطفه على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[الحج: ٦٣]، أي فأصبحتْ، وعطف الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر:[6]

ولقدْ أمرّ على اللئيم يسبُّني فمضيْت، ثمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

أي ولقدْ مررت، ووقوع المضارع خبراً لـ(كان) وأخواتها، نحو: كانَ زيدٌ يقومُ"[7].

---

[1]القائل لبيد بن ربيعة، البيت في **ديوانه**، برقم (96)، **وفي التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (104/1).
[2]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (98/1).
[3]المصدر نفسه، (105/1).
[4]ينظر: أبو موسى الجزولي الأبذي، **المقدمةالجزولية في النحو**، (33).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(105/1)، الجزولي الأبذي، **شرح الجزولية**، (258).
[6]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (3083).
[7]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (107/1-108).

واعترض أبو حيَّان على ابن عصفورحيث ذهب ابن عصفور إلى أنّ (لمّا) المحتاجة إلى جواب من القرائن الصارفة للماضي[1]، قال أبو حيَّان:" وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنّ من القرائن الصارفة إلى المضي(لمّا) المحتاجة إلى الجواب، قال:" نحو قولهم: لمّا يقومُ زيدٌ قام عمرٌو، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ ﴾[هود: ٧٤]، أي جادلنا"، ولا دليل في هذه الآية على مدعاه، لأنّ (لمّا)، في الآية اتصل بها الماضي، فليسَتْ مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لمّا يقومُ زيدٌ قام عمرٌو، إنّما جاءَ مضارعاً الجواب لا الذي اتصل بـ(لمّا)، على أنّه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: شرع يجادلُنا أو أخذَ يجادلُنا، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام"[2].وقال في معرض ردّه على ابن عصفور:" وزعم ابن عصفور أنّمن هذه القرائن(لمّا) المحتاجة إلى الجواب ومثّل لذلك بقوله: لمّا يقومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، ويحتاج إلى إثبات مازعم إلى دليلا من السماع"[3].

يرى الباحث أنّ(لم ولمّا) من القرائن التي تصرف الفعل المضارع للمضي، مرجحا في ذلك مذهب أبي حيَّان فيهما.

دلالة الماضي:للماضي أربع حالات:

أولها: أنْ يتعين معناه للمضي، وهو الأصل.

ثانيها: ينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، نحو: أقسمتُ لأضربَنَّ زيداً، وألفاظ العقود نحو: زوّجتُها، وقبلتُ، واشتريْتُ[4].

ثالثها: وينصرف إلىالاستقبال، بالطلب نحو: غفرَاللهُ لك، وبالوعد نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ ﴾[الكوثر:1]، وبالعطف على ماعلم استقباله نحو: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ ﴾[هود: ٩٨][1].

---

[1]ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، (310/1)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (35/1-36).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (108/1-109)، وابن هشام، **مغني اللبيب**، (310/1)، لأنّ لمّا في هذه الحالة تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: لمّا جاءني أكرمته، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب.
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2033).
[4]المصدر السابق، (2033).

وقدْاعترض أبو حيَّان على ما ذهب إليه ابن مالك من أنّه ينصرف إلى الاستقبال في القسم بدخول(لا) و(أنْ)،قال أبو حيَّان:" ومثّل بما لا دليل فيه "[2].

ومثال النفي بـ(لا) بعد القسم، نحو:[3]

ردُّوا فو الله لاادْدناكم أبداً مادامَ في مائِنا ورْدٌ لِنزّال[4]

وبيّن أبو حيَّان العلّة التي بسببها انصرف الفعل الماضي للاستقبال: أنّه عمل في ظرف الاستقبال(أبداً) وبدونها لاينصرف للاستقبال كما ذهب إلى ذلك ابن مالك، قال أبو حيَّان:" ولا حجّة فيه على أنّ النفي بـ(لا) بعد القسم يصرفه للاستقبال، وإنّما انصرف بإعماله في الظرف (أبدا)، فلو جاء: والله لا قامَ زيدٌ، كان ذلك الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً؛ لأنّ (لا) ينفي بها الماضي قليلاً"[5]،ومثال نفي الماضي بـ(لا)، قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ ﴾[القيامة: 31]،ومثال النفي بـ(إنْ) بعد القسم، نحو: : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾[فاطر: ٤١]، أي ما يمسكهما.

واعترض أبو حيَّانعلى ابن مالك بقوله:" وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائهبأن بعد القسم؛ ألا ترى أنّك لو قلت: والله إنْ قامَ زيدٌ، بمعنى: ما قامَ، لم تصرفْه (إنْ) إلى الاستقبال، بل هو ماضٍ لفظاً ومعنىً، وإنّما انصرف إلى الاستقبال في الآية لأنّه في المعنى معلّق على مستقبل، وهو الشرط، لأنّ(إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا)، جواب للقسم المحذوف، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وجواب الشرط المحذوف مستقبل قطعاً، فكذلك ما دلّ عليه، وهو جواب القسم"[6].

---

[1]المصدر السابق، (2033).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2033)، و ابن مالك، **شرح التسهيل**، (1/22-23).
[3]وعجزه :ما دام في مائنا ورد لواردّه،حنا حدّاد،**معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2372).
[4]وذكره أبو حيَّان في **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (487)،وفي **البحر المحيط** ، (8 /356) وفي **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (111/1)، **المعجم المفصّل لشواهد العربيّة**، (398)، وجاء بلفظ الوراد، البيت من الطويل، وهو للشمّاخ في ملحق **ديوانه** 456، غير أني لم أجده في ديوانه.
[5]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (111/1).، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2033).
[6]المرجع السابق، (111/1).

ويرجّح الباحث رأي أبي حيَّان، أنّ الفعل(إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا)،أنّه لم يقع فهو متعلّق بالزوال، والشرط يدلّ على الاستقبال، والذي يراه الباحث أنّ أباحيَّان لم ينكر دلالةالفعل الماضي على الاستقبال في ما ذُكِر من الأمثلة، وإنّما الذي ينكره القرينة التي ساقها ابن مالك وجعلها سبباً في انصراف الفعل للاستقبال، إذ يعتبر أبو حيَّان أنّ وجود لفظة(أبداً) هي تمثّل الظرف المستقبل، وكذلك تعليق الفعل(إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا)، متعلق بمستقبل في المعنى.

وأبو حيَّانفي ربطه علّة الاستقبالبالظرف(أبداً) إنّما وافق سيبويه في قوله في باب الأفعال في القسم" وتقولُ: واللِه لا فعلت ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل"[1]، فظاهر كلام سيبويه أنّ الظرف(أبداً) هو السبب الذي جعل الفعل يدلّ على زمن الاستقبال ولولا أنّهكان يرى غير ذلك ما خصّ الظرف (أبداً) بالذكر في الأمثلة التي ذكرها، والذي أتى به أبو حيَّان في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾[فاطر: ٤١]، وذكر ذلك الزمخشري[2] في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ ﴾ووافقه أبو حيَّان.

رابعها:ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ، فإن كان الفعل بعد (أم) مقرونا بـ(لم) تعيّن المضي نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[البقرة: ٦]، وبعد حرف التحضيضنحو:هلاّ فعلت، إن أردتَ المضي فهو توبيخ، أو الاستقبال كان المراد الأمر، نحو: ﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ ﴾[التوبة: ١٢٢]،أي لينفرْ، استدلّ[3]به على وجوب العمل بخبر الواحد؛ إذ هو بمنزلة لينفرْ،أو بعد كلّما فالمضي، نحو: ﴿ ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾[المؤمنون: ٤٤]، أو كلّما فالاستقبال، نحو،﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا ﴾[النساء: ٥٦]، أو بعد حيث فالمضي، نحو:﴿ وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ ﴾[البقرة: ١٤٩]، أو حيث

---

[1]سيبويه، **الكتاب**، (3/105-108).
[2]ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (293).
[3]ينظر: شمس الدين القرطبي،**الجامع لأحكام القرآن**، (8/186-187).

فالاستقبال، نحو: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾[البقرة: ٢٢٢]،ومثال الصلة، نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾[آل عمران: ١٧٣]، المراد به الماضي،﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[المائدة: ٣٤]،المراد به، وكلّما، وحيث، وبكونه صلة، أو صفة لنكرة عامة[1]، ومثال ذلك قول الأعشى: [2]

رُبّ رفدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال .

واعترض أبو حيَّان على المثال الأخير،بقوله:" لأنّ رفداً ليس بنكرة عامة، و(ربّ) على ما نسب لـ(سيبويه)[3] للتقليل، والتقليل ينافي العموم، ولا يتعين أنْ يكونَ(هرقته) صفة لـ(رفد)، إذ يجوز أنْ يكونَ الجواب العامل في موضع(ربّ هو رفدٍ) على مذهب من لا يشترط[4]وصف مخفوض ربّ، وهو الصحيح"[5].

وفي الارتشاف قال أبو حيَّانمعترضاًعلى الأمثلة التي ساقها ابن مالك في دلالة الفعل الماضي على المضي والاستقبال بقول ابن مالك:" وهذه المثل في الاحتمال من كلام ابن مالك[6]، فردّ أبو حيان على قول ابن مالك قائلا:" وإنّ ذلك على سبيل التسوية، والذي نذهب إليه هو الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنّما فهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج"[7].

وفيما نقله السيوطي قول أبي حيَّان:" وهذه المثّلُ في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك"[8].

إنّدلالة الفعل وفق الأداة يشوبها الغموض، لذا يرجح الباحث قول تمام حسان:" الفعل الماضي قدْ يكونُ معناه في السياق الاستقبال، وذكر النحاة لذلك قرائنَ، ولمّا كانت قواعدُهم

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (112/1-113)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2033-2034).
[2]حناحدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2196)،الشاهد للأعشى في **ديوانه**، (13).
[3]الحسن بن قاسم المرادي**في الجنى الداني في حروف المعاني**، (439-440).
[4]المصدر السابق، (450-451).
[5]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (114/1).
[6]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (31/1-32).
[7]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2034).
[8]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (39/1).

عزيزةً على أنفسهم لم يخطر ببالهم أنْ يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، وقدْ ساعَ لهم في حرصهم على القواعد أنْ ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأداة"[1].

وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٦٩ ﴾[الزمر: ٦٩]،والقرائن التي ذكرها ابن مالك ليستْ هي التي تحدّد المعنى وإنّما السياق، ويبدو أنّ ابن مالك وأبا حيَّان يتفقان أنّ الفعل الماضيقدْ ينصرف إلى دلالات ومعاني أخرى من خلال السياق وليس من القرائن[2].

---

[1]ينظر: تمام حسان،**اللغة العربيّة معناها ومبناها**، (243).
[2] ينظر: تمام حسان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، (343 وما بعدها).

الفصلالثاني: الفعل بين البناء والإعراب

المبحث الأول: بناء الفعل وعلاماته:

المبحث الثاني: الإعراب

المبحث الأول: بناء الفعل وعلاماته:

عرَّف أبو حيَّان البناء بقوله:" لزوم الكلمة سكوناً أو حركةً لغير عاملٍ[1]، وهو بذلك يقتربُ من تعريف ابن عصفور للبناء[2].

الأفعالكلّها مبنية إلّا ماصدِّر في أوله بإحدى حروف المضارعة،(الهمزة للمتكلّم نحو(أقوم) للمتكلّم وحده، والنون التي تشرك المتكلّم مع غيره، أو المعظم نفسه نحو(نقومُ)، والتاء تفيد الخطاب نحو: أنتَ تقومُ أو للتأنيث نحو: هي تقومُ،والياء التي تعطي الغيبة نحو: هو يقومُ،بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة والخفيفة، نحو: هلْ يقومَنْ زيدٌ؟، وهل يخرجَنَّ عمرو؟ ومن نون جمع الإناث نحو: هنَّ يفعلْنَ، وما بقي من الأفعال فهو مبني إلّاالأمر بغير اللام، فإنّ فيه خلافاً والصحيح أنّه مبني [3].

وفصّل أبو حيَّان القول في البناء في كتابه (النكت الحسان)، فقال:" البناء بقاءُ الكلمة على حالها عند جعلها جزءاً من كلام"، فقال: عند جعلها جزءاً من كلام، أعمّ من أنْ يقول: عند دخول العامل؛ لأنّ بعض المبنيات لا يدخلها عامل كالحروف، وقوله: أصل البناء السكون، لأنّه قبل الإعراب، والإعراب أصله الحركات[4].

السكون في المبني أصل والحركة فرع؛ لكونه معرباً قبل البناء،نحو يا زيدُ، فزيدٌ حركته الضم في حالة الرفع، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، وأصل حركة عدم التقائهما الفتح، ولا يُعدل عنها إلّافي الاتبّاع[5].

---

[1]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (673).
[2]**المقرّب**، (289/1)، قال ابن عصفور:" أصل البناء السكون ولا يبنى على حركة إلّا لموجب، والموجب كون المبني قدْ كان معرباً قبل بنائه، كالمنادى والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة" ينظر: **شرح الجمل** لابن عصفور، (331/2-332)، وابن عقيل، **المساعد**، (32/1-33).
[3]ابن عصفور، **شرح جمل الزجّاجي**، (332/2).
[4] أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (158).
[5]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (673).

علّة بناء الفعل الماضي:

لم يبيّن أبو حيَّان علّة بناء الفعل الماضي، غير أنّه مال إلى المذهب البصري القائل: الإعرابأصل في الأسماء فرع في الأفعال[1]، غير أنّ سيبويه فصّل الأمر في ذلك بقوله:" والفتح في الأفعال التي تجري مجرى المضارعة قولهم: (ضربَ) ، وكذلك كلّ بناء من الفعل كان معناه (فَعَلً)، ولم يسكنوا آخر فَعَلَ؛ لانّ فيها بعض ما في المضارعة ، تقول:هذا رجلٌ ضربَنا فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب وتقول:إذا فعلَ فعلتُ، فيكون في معنى: إنْ يفعلْ أفعلْ، فهي فَعْلٌ كما أنَّ المضارع فَعِلٌ، وقدْ وقعت موقعها في (إنْ)، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها مالم يسكّنوا من الأسماء ماضارع المتمكّن، ولاما صُيِّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن"[2].

فالفعل الماضي مبني وبناؤه في الأصل على الفتح، لانسألُ عن علّة بناء الفعل الماضي، لانّأصله البناء وإنّما السؤال عن سبب بنائه على الفتح دون سائر الحركات،حين قال سيبويه:(لم يسكنوا آخر فَعَلَ)، والمسألة الأخرىأنَّ سيبويه يعالجُأصل الوضع، أيأنماط المسائل النحويّة في طورها الأول، ولمّا كان السكون أصل البناء، نتساءلُ لماذا حيد إلى الفتح، فيذكر لنا سيبويه أسباباً لذلك، في وقوع الفعل الماضي في بعض مواقع الفعل المضارع وكما هو آت:

أولاً: وقوع الفعل الماضي وصفاً للنكرة، نحو: هذا رجلٌأكرمَنا، أي يكرمُنا ومكرمُنا..

ثانيا: المشابهة بين الماضي والمضارع مشابهة ناقصة، فابتعد عن علاماتالأسماء المتمكّنة، وما اقترب منها كالمضارع، وزاد على فعل الأمرأي ابتعد عنه فلم يذهبْ بكلّيته إلى المضارع فيستحقِالإعراب، ولم يقتربْ من فعل الأمر الذي بقي على حاله من بنائه على السكون.

ثالثا: ترتيب الحركات بحسب قوتها كما يلي: الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون[3].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(122/1).
[2]سيبويه، **الكتاب**، (16/1)
[3]ينظر: **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (65/1-66)، **والمقتصد في شرح الإيضاح** للجرجاني، (136-137) ، وينظر **المقتضب** للمبرّد، (2/2)، وأضاف ويتعذّر بناء على الماضي على ضم، مخافة الالتباس لانّ من العربي من يحذف الواو ويضع ضمة مكانها نحو قولهم: الزيدون قامُ ونحو قول الشاعر:
فلو أنّ إلاطبا كان حوليوكان مع إلاطباء إلاساة
انشده الفرّاء ولم ينسبه لأحد، ونقل الفرّاء أنّ حذف الواو والياء لغة هوازن وعليا قيس، والبيت في معاني القرآن للفرّاء، (91/1) وفي حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (391).

والأفعال مبنية في الأصل وإنما أعرب المضارع لمضارعته للاسم في رفعه ونصبه، وتتميز الأفعال بالجزم، والاسماء بالجر، ويبنى المضارع مع نوني التوكيد(الخفيفة والثقيلة) ويكون بناؤه على الفتح مع المفرد، والكسر مع المثنى، والضم مع الجمع، كما يبنى المضارع مع نون النسوة على السكون.

بناء فعل الأمر:

بناء فعل الأمر فيه خلافٌ بين البصريين والكوفيين، وأشارأبو حيَّان إلى ذلك الخلاف بقوله:" والأمر بغير لامٍ مذهب البصريين أنّه مبني على السكون نحو: (اضْرِبْ)، إلّا إنْ كان مضاعفاً، فيجوزُ ضمّه، وفتحهُ، وكسرهُ، ومذهبُ الكوفيين أنّه معربٌ"[1]،

قال أبو حيَّان:" البناء أنْ لا تتغير الكلمة لعامل حين جعلها جزءَ كلام، وهو في الحرف والفعل إلّا مضارعاً بشرطه"[2]، فإنّه ذكر الفعل بالبناء والأمر من الفعل.

فقدْ ذهب الكوفيون إلىأنّ فعل الأمر بغير اللام معربٌ مجزومٌ (بلام أمرٍ) مضمرة، لأنّأصلالأمرأنْ يكونَ باللام نحوقوله تعالى:﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾[يونس: ٥٨]، وفي الحديث الشريف أنّهﷺ قال في بعض مغازيه:(لتأخذوا مصافكم)[3]، أي خذوا،فاستدلّوا أنّالأمر يكون بالمواجهةواستثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها طلباً للخفّة.

وذهب البصريون أنّه مبني على السكون[4]، والبناء على السكون في الفعل جميع أمثلةالأمر للمخاطب إذا لم يلحقأوله حرف المضارعة نحو: اقرأ، واجلسْ، وقلْ، وبعْ،والمبني أمثلةالأمرإذا كان للمواجهة، ولم يكنْ في أوله حرف مضارعة نحو: اذهبْ، وماوافقه في اللفظ،

---

[1]ينظر:أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،(674) **ومنهاج السالك** لأبي حيَّان، (51/1)، وابن عصفور، **شرح الجمل**، (327/2)، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (524/2، المسألة72)' **وشرح ابن عقيل**، (38/1).

[2]ينظر: أبو حيَّان، **تقريب المقرّب**، (85).

[3]ينظر: ابن هشام ، **مغني اللبيب**، (250/1)،وينظر الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (525).

[4]ينظر:عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، **ائتلاف النصرة**، (125-126)، وأبو حيان، **البحر المحيط**، (70/5).

وإنْلم يوافقه في المعنى نحو قولك في التعجّب: أكرمْ بزيدٍ، ونحوقوله تعالى: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٣٨﴾ ﴾[مريم: ٣٨].

والقاعدة النحوية في بناء فعل الأمر: أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه.

بناء الفعل المضارع

ذهب سيبويه[1]إلىأنّ الفعلَ مع نون النسوة مبنيٌّ فكما حكمْتَ على بناء الفعل الماضي على السكون معها نحو:ضربْنَ،كذلك يحكم ببناء المضارع معها على السكون نحو: يضربْنَ، لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحُمِل الفرعُ على الأصل فبُنِيَ،والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنّه معربٌ معها؛ لأنّ المضارعة التي أوجبتالإعرابَ موجودةٌ فيه،وإنّما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل[2].

واعترض أبوحيَّان على من ذهب إلى أنَّ الفعل أشبه للاسمفليس هذا بأبعد فيها-من يَفْعَلُ"[3]،حين حُمِل على الاسمفأعْرِب، بل وجه دخول الإعراب فيه أبعد من وجه رجوع البناء إليه؛ لأنّ شبه المضارع بالماضي شبهٌ قويٌّ، وشبهه بالاسم ليس كذلك، إذ الفعل ليس باسم، ولاشك أنَّ استحكام حكم المشبّه به في المشبّه يكونُ على قدَر قوة الشبه[4].

ذكر أبو حيان إنّ الفعل المضارع المباشر بنون توكيد أوإناث نحو: يقمْنَ، فإنّه مبني وليس معرباً، وإنما بُنِيَ حملاً على (فَعَلْنَ)؛ لاشتراكه معه في لحاق هذه النون[5].

---

[1]ينظر: سيبويه،**الكتاب**، (20/1)، وهادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (1/88-89-90)،قال سيبويه: وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نوناً، وأسكنْتَ ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلتَ : فعلْت، وفعلْنَ، فاسكن هذا وبني على هذه العلامة، كما أسكن فعَلَ؛ لأنّه فِعْلٌ كما أنّه فِعْلٌ، وأنّه متحرك ولتوضيح كلام سيبويه نقول:النون إذا لحقَتْ الفعل المضارع بنته على السكون، كما هو الحال في الفعل الماضي عند إسناده إلى الضمائر المتحركة كالتاء نحو: ذهبْتُ..ذهبْتَ..ذهبْتِ،وذهبْنَ،فهذه النون في يفعلْنَ بمنزلتها في فعلْنَ، وسبب البناء على السكون كراهية توالي أربع متحركات حين يسند فعل إلى الضمائر المتحركة، والمضارع لاتتوالى فيه أربع متحركات كما هو حال الماضي عند إسناده إلى الضمائر المتحركة، وبني المضارع على السكون لسببين: أولهما: حمل المضارع على الماضي باعتبارهما فعلين، وثانيهما: آخر المضارع متحرك في الأصل كما الماضي، لذلك قال سيبويه:(وهو متحرك كما أنّه متحرك).وينظر في هذه المسالة **شرح المفصّل** لابن يعيش، (7/9-10).

[2]ينظر:أحمد بن محمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، (398).

[3]سيبويه، **الكتاب**، (20/1).

[4]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (1/128-129).

[5]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (35).

وكان ابن درستويه(ت: 347)، وتبعه السهيلي يذهب إلى: أنّه معربٌ؛ لأنَّ الموجب لإعرابه فيما ذكروه من الإبهاموالاختصاص، ودخول اللام باقٍ، وإنّالإعراب فيه مقدّر[1].

وحجّة من قال إنَّ الفعل المضارع إذا اتصلت به النون مبنيٌّ: أنّه لمّا أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء، ولم يكن للفعل إلّاحالان:إمَّاالإعرابوإمَّا البناء، وقدْ ذهب الإعراب[2].

2-البناء على الفتح إذاباشرته نون التوكيد، لفظاً وتقديراً:

نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المضارع والأمر ، فتؤثر فيهما تأثيرين: الأول معنوي وهو التوكيد وجعل زمنهما للاستقبال، والثاني إعرابي تجعل الفعل المضارع مبنيّاً على الفتح مع المفرد المذكر، إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً وهو المشهور، وتحول حركة بناء فعل الأمر بغير لام من السكون إلى الفتح عند مباشرته الفعل.

ذكر أبو حيَّانأنّهاختُلِفَ في فتحة ماقبل نون التوكيد سيبويه والمبرّد وابن السرّاج والفارسي:أنّها فتحة بناء نحو: هل تضربَنَّ؟، وهو مقتضى قول السيرافيّ ، ونسبه الزجّاجإلى سيبويه، واختار أبوحيَّان القول الأول بقوله" والصحيح القول الأولبدليل هل تضربَنَّ؟ ولم يلتق ساكنان"[3]، وأضاف أبو حيَّان قائلاً:" ولا تقع بعد ألفالاثنين ونون الإناثإلّا الثقيلة وتكسر مع المثنى، وتفصل بين النون بألف نحو: اضربانِّ، وقولهم:اخْسَأنَانِّ مع جمع المؤنث"[4].

قال أبو حيَّان:"من ذكر من النحويّين أنّ الفعل المضارع مبنيٌّ بلا خلاف ليس بحافظ لمقالات النحويّين، لأنّهم ذهبوا في ذلك ثلاث مذاهب"[5]:

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (35-36)،وينظر أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة في شرح الشذرة**، (34).

[2] لأنّ البناء أصل، فأدنى شيء يردّه إليه والإعراب فيه خروج عن الأصل، ينظر:**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (129/1).

[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (662).

[4]نفس المصدر، (664).

[5]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (126/1-127)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (674).

المذهب الأول:إما أن تتصل بالفعل نون التوكيد فيكون مبنياًأو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه[1]، وهو الذي أيّده أبو حيَّان بقوله :" وهو المشهور والمنصور"[2]، ذهب إليه ابن مالك انتصر لهذا الرأي أيضاً[3].

ومن المبني الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة نحو: هل تضربَنْ زيداً يا هذا، وهل تضربَنَّ يا فتى[4]،فهذه النون توجب البناء، ألا تراك تقولُ:هل يخرجَنَّ زيدٌ؟ فلا تجدُ هناك الرفع، ويلزمه الفتح، وإذا كان نون يفعلان بمنزلة الرفع كما عرَفْتَ وجب سقوطه لدخول نون التأكيد، كما سقط الرفع تقول: هل يفعلانِّ ذلك فيكون فعلاً من جهة تعري الفعل من الإعراب لبنائه على الكسر[5].

والفعل المضارع مع نوني التوكيد يُبْنَى على الفتح مع المفرد المذكر ما لم يفصل بينهما بفاصلمع نون النسوة، نحو: هل تذهبْنانِّ؟[6].

المذهب الثاني: البناء المطلق، وهو ماذهب إليهالأخفش، سواءًأكانالاتصال مباشراًأم فُصِل بالواو أوالألفأو الياء،وعلّة البناء لديهم:أنّ الفعل أُكّدَ بالنون فاستوجب البناء وابتعد عن مقتضى الإعراب فعاد إلى أصله وهو البناء[7].

المذهب الثالث: الإعراب مطلقاً، وهومذهب بعض النحويّين منهم ابن درستويه[8]، والسهيلي[9]،واحتجّوا:"فلا يعدم الإعرابإلّا بعدم موجبه وبقاء موجبه من المضارعة دليل بقائه، وهو معها –أي النون –مقدّر منع من ظهوره ماعُرِض فيه من الشبه بالماضي"[10].

الأفعال التي تؤكد، وأقسامها وأحكامكلّ منها:

من حيث وجوب التوكيد وجوازه وامتناع التوكيد بنون التوكيد مع الأفعالكما هو آتٍ:فعل الأمر: يؤكد بالنون دون شرط أو قيدٍوأنت مخيّر بأنْ تُؤَكّد أو لا، يقول ابن مالك:"ويُؤَكّد بهما

---

[1]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (20/1).
[2]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (127/1).
[3]المصدر نفسه، (127/1).
[4]ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، (307).
[5]ينظر: الجرجَّاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، (1131).
[6]ينظر: هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (385/7).
[7]ينظر: الدلّائي، **نتائج التحصيل**، (271) وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (126/1).
[8]رأي ابن درستويه **في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (62/1).
[9]السهيلي، **نتائج الفكر**، (69).
[10]محمد المرابط الدلّائي، **نتائج التحصيل**،(271).

الأمر مطلقاً"، وقول سيبويه:" وإنْ شِئْتَ أدخلْتَ فيه النون، وإنْ شئت لم تُدْخِل"[1]، لأنّ فعل الأمر مستقبل دائماً، ولافرق في صيغة الأمر بدون اللام نحو: قومَنّ، والأمر باللام نحو: ليقومَنَّ،يقول أبوحيَّان:"نون التوكيد تلحق جوازاً فعل الأمر"[2]، ولا فرق بين الأمر الحقيقي نحو:اكتُبَنَّ، وبين ماهو أمر باللفظ، ونقصد به صيغة التعجّب، يقول أبوحيَّان:"أحْسِنَنَّ بزيدٍ،وإنْ كان ليس بأمر حقيقةً على مذهبنا"[3].

الفعل الماضي:أمَّا الماضي لفظاً ومعنىً فلا يؤَكّد بهما بسبب أنَّ نوني التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال، وهذا يتنافى مع دلالة الماضي على زمن المضي كقول الشاعر:[4]

(دامَنَّ سعدكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَاً)

تم ذكر هذا البيت في موضوع علامات الفعل، إنَّ دلالةالفعل المؤكد بنون التوكيد في البيت الشعري الاستقبال، فهو ماض لفظاً ومستقبلا معنىً[5]، أمَّا المضارع المجرّدمن لام الأمر فله حالات:

أولاً: واجب التوكيد:الفعل المضارع الواقع جواباً لقسم، مثبتاًدالاً على الاستقبال غير مفصول عن اللام بفاصل، يقصد بها لام جواب القسم نحو قوله تعالى:﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[يوسف: ٣٢]وإلى ذلك أشارأبو حيَّان بقوله:" والمضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم فتلتزم هي، واللام نحو: والله لتخرُجَنَّ، فإن تعاقبا فشذودُ عند البصريين وجائزٌ عند الكوفيين، فإنْ فُصِل بين اللام والمضارع معموله ، أو حرف تنفيس أوقدْ ، لمْ تدخل النون"[6].

ذهبأبوحيَّان إلى ماذهب إليه سيبويه، أمَّاموانع التوكيد للفعل المضارع التي ذكرها أبوحيَّان فهي:

---

[1]سيبويه ، **الكتاب**،(510/3).
[2]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (203).
[3]المصدر نفسه، (203).
[4]البيت بلا نسبة وهو من شواهد **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،(495/2)، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،المنيريّة، (78/2)، ، حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (326)،وهو برقم، (515).

[5]ينظر: خالد بن عبدالله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (300/2)
[6]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،(655)

أ-إذا كان منفيّاً لفظاً نحو: واللهِ لا أقومُ، ومنفياًتقديراً نحو قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف: ٨٥].

ب-إذا كان المضارع حالاً نحو قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ ﴾[القيامة: ١].

، وقول الشاعر:[1]

يميناً لأَبْغِضُ كلّ امرئٍ يزخرفُ قولاً ولا يفعلُ

ج-أنْ يُفصل بفاصل نحو قوله تعالى:"﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ ﴾،[الضحى: ٥].

ثانياً: التوكيد بهما كثيراًإذا وقع الفعل المضارع بعد طلب(نهي، ودعاء، وعرض، وتمني، واستفهام)ومثال النهي: قوله تعالى﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ ۝٤٢ ﴾[إبراهيم: ٤2]، ومثال الدعاء: قول الشاعر[2]:

لا يبعدَنْ قومي الذين هم سُمُّ العدَاةِ وآفةِ الجزرِ

أمَّا العرض فمثاله قول الشاعر:[3]

هلاَّ تَمُنُّنْ بوعدٍ غيرَ مخلفةٍ كما عهدْتُكِ في أيامٍ ذي سلمٍ.

أمّاالتمنيفقول الشاعر يخاطب امرأة[4]:

فَلَيْتَكِ يومَ الملتقى ترَيَنَّني لكي تعلمي أني امرُؤً بك هائمُ

---

[1] البيت بلا نسبة، في حنا حداد، **معجم الشواهد النحوية، الشاهد** برقم، (2022)، و**الأشموني**، (114/3). و**البحر المحيط**، (465/3).

[2] حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (422).

[3] المصدر ذاته الشاهد برقم، (637).

(96/2)، و**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط السعادة(78/2).و**شرح ابن عقيل**، (380/1)، و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط الكتب العلميّة، (101/3).

[4] حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2518).

فأكّد الفعل (ترَينَّ) بعد التمني .

ومن الاستفهام قول امرئ القيس:أفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيْلاً[1]

أمَّا المنفي بـ(لا) فيذهبُ أبو حيَّان مذهب الجمهور أنّه لا يجوز أنْ تدخل في المضارع المنفي بـ(لا) وأمَّا من ذهب إلى جواز ذلك كابن جنيّ مستدلاًإلى قوله تعالى:" ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥ ﴾[الأنفال: ٢٥]".

فبيّن أبو حيَّان أنّالآية متأولة بقوله:" والآية متأولة[2]،وفي الشعر تجيء للضرورة بقوله:"والذي في الشعر نادر أو ضرورة"، وأمَّا دخولها على المضارع المنفي فوافق أبوحيَّان سيبويه ولمْ يعترضْ عليه بقوله:" وأمَّا دخولها على المضارع المنفي بلم فنصّ سيبويه على أنْ ذلك ضرورة،قال سيبويه:"وقدْ يقولون أقسمتُ لمَّا لم تَفعلنَّ؛ لأنّ ذا طلبٌ فصار كقولك: لاتفعلنَّ، كما أنّ قولك: أنُخْبِرَنِّي، فيه معنى أفعلُ، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب"[3].

وفي البحر المحيط فصّل رأيه في عدم توكيد الفعل المضارع المنفي بقوله:"واللهِ لا يقومُ زيدٌ، فلا تدخله النون، وهذا الوجه عندي أعرب وأفصح،لأنّالأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ قبل (لا)، حتى تكون الجملة اسمية في موضع الحال، إذ المضارع المنفي بـ(لا)، لا تدخلُ عليه واو الحال نحو قوله تعالى:"﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨٩ ﴾[يونس: ٨٩]"، لذا دخلته النون، قال ابن عطيّة: وقدْ لا تلزم هذه النون لام التوكيد. فَردّ عليه:وهذا ليس معروفاً من قول البصريين."[4].

الفواصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد:ألفالاثنين:

---

[1]المصدر ذاته، الشاهد برقم، (2135)،صدر البيت(قالت فطيمة حلَّ شِعْرَكِ مدْحة)، وهو لامرئ القيس في **ديوانه**، (358).

[2]ينظر:الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك على ألفية ابن مالك**، (499/1)، والاختلافات في ذلك: أولاً: وهو اختيار ابن جني والجمهور على المنع، فقيل (لا) ناهية والجملة محكية، ثانيا: توكيد (تصيبن)، لاتصاله (بلا) فهو أشبه بالنهي، ثالثاً: ما ذهب إليه الفرّاء: الجملة جواب لأمر نحو قولك: أنزل عن الدابة لاتطرحَنَّكَ.

[3]ينظر: سيبويه ، **الكتاب**،(516/3)، وأبو حيَّان ،**ارتشاف الضرب من لسان العرب من لسان العرب**، (653-654-655-656-657).

[4]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (142/3).

ألف الاثنين تفصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد، فتكون صيغته نحو: يضربانِّ، وأشار أبوحيَّانإلى أن نون التوكيد الثقيلة تدخل على هذين الموضعين دون الخفيفة وهما الفعل للاثنين ولجماعة الإناث بقوله:"وتقول:يضْرِبْنانِّ، ويضْربانَّ فقط،أمَّا يضربنانِّ: فأصله يضربْنَ، ثمَّ لحقته نون توكيد فصار: يضربْنَنَّ، فاجتمعت الأمثال ففصل بين نون الضمير ونون التأكيد على أصل التقاء الساكنين، وأمَّايضربانِّ، فأصله يضربان، ثمَّ لحقته نون التأكيدفصار يضربانِّ، ثمَّ حذفت النون لاجتماعالأمثال، وكسرت نون التأكيد على أصل التقاء الساكنين، وهذان الموضعان لا تدخل فيهما إلّا المشدّدة، وأجاز الكوفيون ويونس دخول المخفّفة فيهما"[1].

ورفض أبو حيَّان دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل للاثنين ولجماعة الإناث بقوله:"ولا يجوز عندنا، لأنّه لا يجمع بين الساكنين في غير الوقف إلّا بشرط أنْ يكون الأول حرف مدٍّ ولين والثاني مشدد نحو:﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[الفاتحة: ٧]"و "﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ ﴾[البقرة: 139]" و"﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[الزمر: ٦٤]،" قوله: (ويَضْرِبُنَ، ويَضْرِبنَ) أشار إلى المضارع المرفوع بالنون وقبلها واو الجمع أو ياء المخاطبة وتدخلها المشددة والمخففة"[2].

الواو والياء:

إذا كان الفعل منتهياً بواو قبلها ضم نحو: يغزُو، أو منتهياً بياء قبلها كسرة نحو: يرمي، وهذه الياء هي ياء الفعل أصليّة وليستْ ياء الضمير نحو: أنت لم تذهبي إلى الحديقة،فإذا اسنِدَ الفعل المنتهي بالواو والمنتهي بالياء إلى نون التوكيد، فيرى أبوحيَّان بقاء الواو والياء دون حذف فتصبح: يَرْمِيَنَّ، ويغْزُوَنَّ، مستنداً إلى رأي سيبويه من إعادة الحروف التي تمّ حذفها بالجزم في المضارع أو في حالة بنائها على حذف أواخرها في الأمر، هذه الحروف التي تمّ حذفها في حالتي الجزم والبناء هي حروف العلة فتعاد هذه الحروف إلى أفعالها عند بناء تلك الأفعال للتوكيد [3].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (204)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، (662)، و سيبويه، **الكتاب**، (157/2).

[2]ينظر: أبو حيَّان ، **النكت الحسان**، (204)

[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (528/3)، ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (1414/3)، ابن عصفور، **المقرّب**، (76/2).

وذهب أبو حيَّان مذهب الجمهور: في إبقاء الياء التي تسبق النون وكانت مفتوحة بقوله:"فإنْ كان قبل ياء الضمير فتحة نحو:اخْشَيَنَّ، فالجمهور على أنّه لا يجوز حذف هذه الياء وأجاز ذلك الكوفيون، وحكى الفراء أنها لغة طيئ"[1].

ونقل ابن عقيل قول الفراء:" هي لغة طي أي حذف ياء الضمير بعد الفتحة"وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغةٌ طائيةٌ نحو: اخشَنْ ياهند، بحذف الياء"[2].

وإنْ جانست حذفت الياء والواو، والمقصود بالمجانسة: أنْ يسبقَ واو الجماعة حركة مجانسة نحو: يخرجُون، عند إسناده إلى نون التوكيد يحذف الواو لالتقاء الساكنين، بعد حذف نون الرفع منه لتوالي الأمثال فيصبح: يخرجونَنَّ..يخْرُجُنَّ، وكذا الأمر نفسه مع ياء الضمير للمخاطبة نحو: تخرجِيْنَ مع النون يصير: تخرُجِنَّ.

واستند أبوحيَّان فيما ذهب إليه مذهب سيبويه، إذ يقولُ سيبويه:"واعلم أنّ النون الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنّها تسقط أيضاً من النون الخفيفة والثقيلة وذلك قولك للمرأة: اضربِنَّ زيداً وأكرِمِنَّ عمرًاولتَربِنَّ زيدًا ولتَكْرِمِنَّ عمرًا ومن ذلك قوله للجميع: اضْرِبُنَّ زيداً وأكْرِمُنَّ، ولتُكْرِمُنَّ بشراً"[3].

لم يذكر أبو حيَّاناختلاف النحاة في مسألة الفواصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد، إلّا في مسألة حذف الياء أو بقائها إذا كانت ساكنة مسبوقة بفتحٍ، وبما أنّهالغة قومٍ فيجوز حذفها.

---

[1]: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (663).
[2]ابن عقيل ، **المساعد على تسهيل الفوائد**، (673/2)، ولم أعثر على قول الفراء في كتابه (معاني القرآن).
[3]ينظر:سيبويه، **الكتاب**، (520/3)،و ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (1414/3)، و ابن عقيل،**المساعد**، (673/2)، و السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (514/2)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (662-663).

المبحث الثاني: الإعراب

أولاً: تعريف الإعراب

قال أبو حيَّانفي تعريفه للإعراب: الإعراب بتغيير الآخر، أو ما كان كالآخر، رفعا ونصبا وجرا في الأسماء الصحيحة غير المعتلة، ورفعا ونصبا وجزما في الفعل المضارع غير المبني بنون النسوة ونوني التوكيد(الخفيفة والثقيلة)، وأما إعراب الأفعال الخمسة فعلامتها في الرفع بثبوت النون، وعلامة نصبها وجزمها حذف النون، والأفعال الخمسة خمْسُ صيغ للمضارع تشمل كل ما جاء على أوزان الصيغ التالية(يفعلان، تفعلان، ويفعلون، تفعلون، وتفعلين)، وأما ما كان من الأفعال المضارعة معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة من آخره، نحو: يرمي، لم يرم، ويعرب فعل الأمر عند الكوفيين كإعراب الفعل المضارع، وأما البصريون ففعل الأمر لديهم مبني على ما يجزم به مضارعه، والفاعل في الأفعال الخمسة(ألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة [1].

رجّح أبو حيَّان أنّالإعرابمعنى يدلّ اللفظ عليه، بقوله:"ذهب الأكثرون إلى أنَّ الإعرابمعنى يدلّ اللفظ عليه، وقال آخرون هو لفظ، وهو المختار عندي"[2].

ذكر سيبويه:" هذا باب مجاري أواخر الكلم، وهي تجري على ثمَّانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمَّانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضَرْب واحد، والجر والكسر فيه ضَرْب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف"[3].

الإعراب:"ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهو تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاًأوتقديراً[4]، والإعراب مأخوذ من أعربه

---

[1]ينظر: أبو حيَّان ، **النكت الحسان**، (34-41)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (835).
[2]أبو حيَّان، **تذكرة النحاة**، (715).
[3]سيبويه، **الكتاب**، (13/1).
[4]شهاب الدين الأبذي، **كتابان في حدّود النحو**، (46-47).

إذا أوضحه، فان الإعراب يوضّح المعاني المقتضية، أومن عربت معدته إذا فسدت، على أن تكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد، سُمّي به لأنّه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض"[1].

ردَّ أبو حيَّان تعريف ابن خروف للإعراب بقوله:" الإعراب صوتٌ يُحدثه العامل في آخر الكلمة"معلّلاً ذلك بقوله:" وهذا فاسدٌ لأنّالإعرابقدْ يكونُ بحذف لا بصوت، نحو: لم يفعلا، ولم يفعلوا"[2].

وعرفّ الشلوبينالإعرابأنه حكمٌ يُحدثه العامل في آخر الكلمة نحو: قامَ زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررْتُ بزيدٍ" ودافع الشلوبين عن تعريفه وأنّهالأفضل بقوله:" وهو أجود من قول من قال: الإعراب: تغيّر آخر الكلمة لتغيّر العوامل، لأنّثمَّ معربات لا يعمل فيها إلّا عامل النصب خاصة، كالمصادر، والظروف غير المتمكنة غالباً، أو عامل رفع خاصة، كقولهم: أيمنُ الله في القسم"[3].

وردّ أبو حيَّان على الشلوبين في تعريفه للإعراب ناقداً إيّاه بقوله:" وهذا الحدّ منقود من جهة أنّه لايفهم ما أراد ، إذ قدْ يمكنُ أنْ يَحدّالإعراب به مِنْ مذهَبِهِ أنّالإعراب تَغَيُّر؛ لأنّ التغيّر حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة"[4].

وذكر أبو حيَّانأنّ الإعراب معنوياً أفضل منه لفظياً بقوله:" لأنّا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغيّر، كنّا قدْ خصّصناه ببعض التغيّرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظيّ-وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف- كان ذلك نقلاً للفظ بالكليّة عن مدلوله اللغويّ، وليس للمصطلحين نقلُ اللفظ عن معناه بالكليّة"[5].

علّة إعراب الفعل المضارع:[6]

ذكر أبو حيَّان علّة إعراب الفعل المضارع بقوله:" والذي يظهر أنّ المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في

---

[1]محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، (233/1).
[2]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (116/1).
[3]ينظر الشلوبين الأزدي، **التوطئة**، (116).
[4]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (116/1).
[5]المصدر ذاته، (116/1-117).
[6]انظر هذه المسألة في: المقتضب،**للمبردّ**، (1/2، 5/3، 80/4-81)، و**الأصول** لابن السرّاج، (145/2)، **وشرح المفصّل**،ابن يعيش، (4/7)، و**المقتصد** للجرجّاني، (167/1)، **وشرح الكافية** لابن مالك، (1513)، **وأسرار العربيّة**، إبراهيم أنيس، (167)، **والإنصاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 73،ص549).

الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل، ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعرابالاسم، فكذلك يدخل الفعل"[1].

ولم يختلف البصريون والكوفيون في مسألة أنّالأفعال المضارعة معربة، غير أنّهم اختلفوا في علّة الإعراب، وذهب الكوفيون إلى علّة إعراب الفعل المضارع،أنّه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[2].

ورأيُ الكوفيين عند أبي حيان باطلٌ من حيث إنهم ذكروا:" أن الأفعال المضارعة تدخلها المعاني المختلفة" والذي يبطله دخول الحروف في هذا المعنى، فإنّه تدخلها المعاني المختلفة، فمثلاً(ألا)، تصلح للاستفهام والعرض والتمني، وكذلك (مَنْ)، تأتي لمعانٍ مختلفة[3]، ومن حيث قولهم:"الأوقات الطويلة"، فالماضي وقته أطول من المستقبل، وكلّ مستقبل يصبح ماضياً ولا يجوز العكس، فكان أولى للماضي أنْ يُعْرَب طبقاً لما ادعوهالأوقات الطويلة[4].وذهب البصريون إلى أنّه أُعْرِب لكونه شائعاً كما أنّالاسم يكون شائعاً، ولمضارعته الأسماء، وأن الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، ولِشبههبالأسماء أعربَ"[5].

ذكر سيبويه أنّ علّة إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم بقوله:" فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع، (الهمزة والتاء والياء والنون)، وذلك في قولك: أفعلُ أنا، وتفعل أنتَ أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحنُ"[6].

ولم يذكر سيبويه وجه المشابهة بين الفعل المضارع وأسماء الفاعلين، وإنّما اكتفى بذكر عبارة" وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين" [7].

---

[1]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (126/1).
[2]ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 73).
[3]ينظر: ابن يعيش،**شرح المفصّل**، ابن يعيش، (110/8-144/8)، وابن السرّاج ، **الأصول**، (409/1)، وابن مالك، **شرح الكافية**، (796)
[4] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 73، ص 550).
[5]ينظر:أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(124/1-125-126)، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (39/1)، وأسعد علي، **أساسيات النحو**، (54)،**والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**، المسألة، (73)، وأبو البقاء العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، (83-85)، وأبو بكر بن السراج البغدادي، **الأصول في النحو**، (146/2)..
[6]سيبويه، **الكتاب**،(13/1).
[7]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (13/1)، وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 73، ص82).

ثانيا: علاماتالإعراب في الفعل المضارع قسمان: علامات أصول وفروع.

ورجّح أبو حيَّانرأي منْ قال بأصل الحركات في الإعراب بقوله:" وقدْ استدلّ بعضُ أصحابِنا، على أنّ أصل الإعراب للحركات أنّ أكثر المعربات إنّما أُعربت بالحركات، بلْ إنّ ما أُعرب من المعربات بغير الحركات مارُفِع بالنون لتعذّر الحركة فيه والمجزوم لكون العلاماتقدْ كانت مستغرقةً، فجعل ترك العلامة علامةً، وإنّما كان أصلُالإعراب للحركات، لأنّالإعراب زائدٌ على الكلمة، والحركات بعضُ حروف العلّة، فالضمة واو قصيرة، والفتحة ألف قصيرة، والكسرة ياء قصيرة"[1].

واعترض أبو حيَّان على عبارة الأبذي" أنّ الحركات بعض حروف العلّة، فالضمةُ بعض الواو، والفتحةُ بعض الألف، والكسرة بعض الياء"[2]؛ لأنّإشباع هذه الحركات يحدث عنها الحرف، والإشباع لا يدلّ على أنَّ الحركة بعض من الحرف.[3]

يميل الباحث إلى رأي الأبذي؛ ذلك أنّ مد الحركة ينتج عنها حرف، وأنّ الجزولي كان موفقاً حين قال:" والحركات بعض حروف العلة".

والعلامات الفروع تنحصرُ في الأفعال الخمسة وفي الفعل المعتلّالآخر، ففي الأمثلة الخمسة أو ما يطلق عليهاالأفعال الخمسة[4]: وهو كلّ فعل اتصل به ألف اثنين نحو: يفعلان، تفعلان، واو الجمع نحو: يفعلون، تفعلون، وتاء المؤنث نحو تفعلين، وقد وافق أبو حيَّانجمهور النحاة من أنّها ترفع بثبوت النون نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[التوبة: ١٢١].

---

[1]ينظر الجزولي الأبذي، **شرح الجزولية**، (217)، وأحمد بن محمد العاتكي، **الفضة المضيئة**، (39).
[2]المصدر السابق، (217).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (144/1).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (843)، وأبو حيَّان، **النكت الحسان**، (39)، وانظر في الأفعال الخمسة في: ابن عقيل، **المساعد**، (30/1)، **وشرح ابن عقيل**، (79/1).
وسميت بالأمثلة الخمسة؛ أنّها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها، فإنّ يفعلان كنية عن يذهبان وينطلقان وهكذا، والأحسن أنْ تعد سبعة وليس خمسة؛ لأنّ الضابط الذي ذكره أبو حيَّان سبعة بقوله:"وضابطه كلّ فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطبين كـ(تفعلان) يازيدان، أومخاطبتين كـ(تفعلان ياهندان)، أوغائبين كـ(الزيدان يفعلان)، أوغائبتين كـ(الهندان تفعلان)، أو واو جمع حاضر كـ(تفعلون)، أوغائب كـ(يفعلون)، أومخاطبة كـ(تفعلين)" فهذه خمس صيغ، لكنها لسبع حالات تستخدم كما مُثّلَ، ينظر:**شرح اللمحة البدريّة**، تحقيق: هادي نهر، (334/2).

وتنصب وتجزم الأفعال الخمسة بحذف النون بقوله:" فيُرفَع بنون ويجزم وينصب بحذفها، نحو يقومان، ولم يقوما، ولن يقوما، هذا النوع جعل فيه النون علامة الرفع، وحذفها علامة الجزم والنصب، السهيلي كان يذهب إلى أنّ هذه الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدّرة في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء، وأنّ هذه النون إنّما ثبتت لشبه الفعل بالاسم"[1].

إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون التوكيد نحو: هلْ تَضْرِباننني، وهل تضْرِبوننني، وهل تَضْرِبيننني، فيرى أبو حيَّانأنّهيجوز إثباتها، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما[2].

مذهب سيبويه ومنْ تبعه حذف نون الرفع بقول سيبويه:" فإنْ قلت: ما بال العرب قدْ قالت: أنيِّ وكأنيِّ ولعليِّ ولكنيِّ؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمعت فيها أنّها كثيرةً في كلامهم، وأنّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحرف حذفوا التي تلي الياء"[3]، وذهب كلّ من الأخفش، والمبرّد، وعلي بن سليمان[4]، وأبو علي، وابن جني إلى أنّ نون الوقاية هي المحذوفة[5].

وأمَّا قول الشاعر:[6]

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

أي وتبيتين تدلكين، فقدْ حُذِفَت نون الرفع وهو شاذّ وقليل.

ويرجّح الباحث رأي سيبويه وأكثر المتأخرين من أنّ المحذوف نون الرفع،في الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم.

ويُعرَبالمضارع الذي آخره حرف علةبالحروف في حالة الجزم[7]، حرف الألف نحو: يخشى، أو حرف واوٍ نحو:يغزو، أو حرف ياء نحو: يرمي، وعند الجزم تحذف حروف

---

[1]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (39)، وذهب الأخفش وابن درستويه مذهب السهيلي، إلاأنّهما اختلفا عنه في أنّهم زعموا أنّ النون ليست بإعراب وإنّما دليل على ذلك الإعراب المقدّر، ينظر:**شرح اللمحة البدريّة**، (325/1).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (844).
[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (369/2)، وابن عقيل، **المساعد**، (31/1)، والسيوطي،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (52/1).
[4]هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر، **بغية الوعاة**، (168/2).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (845)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، (52/1).
[6]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (746)، والشاهد برقم، (3527).
[7]ينظر: أبو حيَّان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (846)، وابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، (327/1-328).

العلّة[1]،نحو: لم يغزُ، ولمْ يخشَ، ولمْ يرم[2]،فالألف والواو والياء إنّما هي حروف أصلية(لام الفعل)، وأن الفعل المضارع غير المجزوم مرفوعٌ بضمة مقدّرة على هذه الحروف، وعندما دخلَ الجازمُ حُذِفَت تلك الضمة المقدّرة، وحدث التباسٌ بين الرفع والجزم، ولأجل إزالةهذا الالتباس حُذِفَتْ حروف العلّة[3].

ويرى أبو حيَّانأنّها تحذف عند الجازم لا بالجازم بقوله:" والذي قررناه في الشرح وغيره: أنّها تحذف عند الجازم، لا بالجازم، ويجوز في الشعر تسكين[4]ماقبل الحروف المحذوفة نحو: لم يغزْ، ولم يرْمْ، ولم يخشْ، وإقرارها مع الجازم ضرورة[5]، وقيل يجوز في الكلام، وهي لغة لبعض العرب، وإذا بَنَيْتَ هذه الحروف مع الجازم، فالمحذوف هي الضمة التي على الواو والياء، إذ كان قدْ يقولُ: يَغْزُو ويَرْمِي في الشعر وقيل: المحذوف هي الضمة المقدّرة قبل دخول الجازم"[6].

واعترض أبو حيَّان على ابن الأنباري في إثباتألف يخشى في قولك: لم يخشى، حيث احتج ابن الأنباري بقراءة حمزة:﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾[طه: ٧٧]، بإثباتالألف، قال أبو حيان:" ورأيْتُ ابن الأنباري: يجيز أنْ تقولَ: لم يخشَى، ولم يسعى، بإثبات الألفالمقصورة واحتجّ بقراءة حمزة: :﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾، بإثبات الألف، وهذا لا يجوز عندنا"[7].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (848)، وأبو حيَّان، **النكت الحسان**، (39).
[2]ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، (35/1)، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (45/1)، وابن عصفور، **المقرّب**، (51/1).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (39).
[4]وذلك مثل قول الشاعر:
وَمَنْ يَتَّقْ فإنَّ الله معهُ ورزقُ الله مُؤْتَنَفٌ وغادِ
حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (361)، والشاهد برقم، (779).
والشاهد فيه: تسكين الحرف الذي يكون قبل الحرف المحذوف في الشعر للضرورة، حيث سُكّنَ(يَتَّقْ)، وهو مجزوم بمن الشرطية.
[5]وذلك مثل قول الشاعر:
ألم يأتيكَ والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (358)، والشاهد برقم، (755).
الشاهد فيه: حيث أبقى الياء في(يأتيك)، على الرغم من سبقه بـ(من) الجازمة للضرورة الشعريّة
[6]أبو حيَّان، **النكت الحسن**، (39).
[7]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (848)، وينظر قراءة حمزة في ابن خالويه، **الحجّة في القراءات السبع**، (245).

يرى أبو حيَّان أنّ الحركات تقدَّر على الفعل المضارع المعتلّالآخر، في حالة الرفع فيقول[1]:" والمضارع الذي آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يغزو، أو ياء نحو: يرمي،تقدّر فيه الضمةرفعاًإلّا في الشعر نحو: يسلوُ[2]،والفتحة في نحو: يخشى، وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو: لن ندعوَ، ولن تحيَ إلّا في الشعر"[3].

أمَّا سيبويه ومنْ تَبِعَه من النحاة فذهبوا أنّها تُقدّرُ، كما في موسى والقاضي الحركة مقدّرة، وذهب ابن السرّاج ومن تبعه أنّها لا تقدَّر، معللين السبب، لأنّالإعراب أصلٌ في الأسماء فيجب المحافظة عليه، وأنّه فرعٌ في الأفعال فلا يجب تقديره إذا لم يظهر، وعلى مذهب سيبويه أنّه لمّا دخل الجازم حذف الضمة المقدّرة، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدةً، وقد ففرّقوا بينهما بحذف حرف العلّة، فحذف حرف العلة عند الجازم لا به، قال ابن السرّاج :" الجازم حذف حرف العلّة نفسه"[4].

يميل الباحث ما ذهب إليه سيبويه من أنّها تقدَّر ولولا ذلك لاختلط الأمر بين صورة المجزوم والمرفوع، كما يحصل للفعل المضارع المعتلّ حين دخول الجازم عليه، حتى يفرّق بين صورة الفعل في حالة الجزم وصورته في حالة الرفع، قيل الضمة المقدّرة في حالة الرفع وحذف حرف العلّة في حالة الجزم.

---

[1]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (846).

[2]وتظهر الضمة على الواو، فدلّ على أنّ المحذوف عند الجزم هو الضمة، كما نقل أبو حيَّان عن العيني، نحو قول الشاعر: إذا قلتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيضَتْ هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوَجْدِ

حنا حدّاد،**معجم شواهد النحو الشعريّة**، (370)، والبيت برقم، (849).

[3]تظهر الفتحة على الياء في حالة النصب، وقدْ تحذف للضرورة الشعريّة، كما في قول الشاعر:

أنْ يدنيْ على شحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دارُهُ صُولُ.

حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (526)، الشاهد برقم(1941)، والشاهد فيه لم تظهر الفتحة علامة النصب على الفعل(يدنيْ) والشائع فيه الظهور.

[4]ابن السرّاج، **الأصول**، (164/2)، :" وإنّما حُذِفَت الياء في الجزم لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو لأنّ الحركة منهما وليكون للجزم دليل ، وقدْ نصّ الأنباري في أسرار العربيّة:" قال: وحكى عن ابن بكر السرّاج أنّه شبه الجازم بالدواء، إذا صادف فضلة حذفها وإنْ لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجزم فكذلك إذا دخل على الفعل إنْ وجد حركة أخذها وإلّا أخذ من نفس الفعل" ينظر: الأنباري،**أسرار العربيّة**، (323-324).

ثالثا: الفعل المضارع المرفوع:

علامات رفع الفعل المضارع يجمعها قول أبي حيَّان في تقريب المقرّب، بقوله:" فللرفع نون في مضارعٍ اتصل به ألف الاثنين، أو واو جمعٍ ، أو ياء مخاطبة، وضمة فيما بقي"[1]، وقدْذكر أبو حيَّان أنّ النحاةَ اختلفوا في الرافع للفعل المضارع على مذاهب[2].

أبو حيَّانلم يرَ طائلاً من هذه الاختلافات إذا لم يؤدِّ إلى تغيير حكم منطقي حين قال في ردّه على ابن الناظم:" لا خلاف أنَّ الرافع للمضارع عامل معنويّ" فردّ عليه قائلاً:" فقوله لاخلاف أنّ الرافع للمضارع عامل معنويّ ليس بصحيح" ثمَّ بعد أنْ ذكرالآراء التي تحدثت عن سبب رفع الفعل المضارع قال:" والكلام عن هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى، لأنّ الخلاف في ذلك لا ينشأ عن حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي ينبغي أنْ لا يُتَشَاغل به"[3].

ويرى الباحث أنْ الفعل المضارع يُرْفَع، وسبب الرفع تجرّد الفعل المضارع من الناصب والجازم، والفعل المضارع يكون معرباً إذا لم تباشره نونا التوكيد ونون النسوة.

نصب الفعل المضارع:

حكم المضارع الرفع إذا خلا من ناصب وجازم، فإذا دخلَت عليه أداة نصب نصبته وأدوات النصب:(أنْ ولنْ وكيْ وإذنْ)، يقول أبوحيَّان:"والمضارع إذا دخل عليه (أنْ ولنْ وكيْ وإذنْ، نحو: لنْ يخرجَ)، وهناك أدوات أخرى لنصب الفعل المضارع كـ(فاء السببية، ولام التعليل)[4].

الفعل المضارع إذا سُبِقَ بأدوات النصب، فإنّها تؤثر فيه أثرين:[5]

---

[1]أبو حيَّان، **تقريب المقرّب**، (43).
[2]ينظر: هذه المسألة في: **شرح المفصّل** لابن يعيش، (12/7)، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (مسألة 74).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (111/8).السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (527/1).
[4]ينظر: أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (225).
[5]ينظر: أسعد علي، **أساسيات النحو**، (73).

الأول معنوياً: من المعلوم أنّ الفعل المضارع إذا لم يقيّد فإن زمنه يدلّ على الحال والاستقبال، وأدوات النصب تقيّد الفعل المضارع للاستقبال، نحو لنْ أكونَ عوناً للظالمين، والثاني لفظيّاً: وهو النصب، لأنّ الفعل المضارع يكون مرفوعاً مالم يسبقه ناصب أو جازم.

أداة النصب (أن):

أن: وهي أُمُّ الباب، قال أبو حيَّان:"بدليلالاتفاق عليها، والاختلاف في(لن، وإذن، وكي)، ويُقال فيها(عن)، بإبدال الهمزة عيناً، وهي التي تُوصَلُ بالماضي نحو قوله تعالى:﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾[القلم: ١٤]،وبالأمر في نحو:كتبْت إليه أن قُمْ، وبالنهي في نحو:كتبْتُ إليه أنْ لا تفعلْ[1].

إلّا أنّ المرادي يراها قسمين وليسَ قسماً واحداً، فتكون (أنْ) على مذهبه مشتركة، أو متجوزاً بها، معلّلاً ذلك بأمرين: أحدهما: أنّها تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الأمر، ثانيهما: لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أنْ تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كـ(لم)، لمَّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه[2].

وتكون (أنْ) حرفاً مصدريّاً ونصباً واستقبالاً، حرف مصدري، لأنّها مع ما بعدها في تأويل مصدر، وحرف نصبٍ لنصب الفعل المضارع بعدها بعد أنْ كان مرفوعاً، وحرف استقبالٍ، لأنّها تجعل زمن المضارع خالصاً للاستقبال، بعد أنْ كان يصلحُ للحال والاستقبال نحو قوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾[البقرة: 184][3].

من بين أدوات النصب، اختصت (أنْ)، عن مثيلاتها أنّها تعمل ظاهرة ومضمرة.

شروط النصب بـ(أنْ)الظاهرة:

1- أنْ تكون مصدرية، لا مفسّرة ولا زائدة.

---

[1]ينظر أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،(1637)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (281/2)، أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (225).
[2]الحسن بن قاسم الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (217).
[3]ينظر أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1637).

2- أنْ لاتكون مخفّفة من الثقيلة، والتي يسبقها العِلْمُ أو الظنُّ، نحو قوله تعالى:" ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾[الشعراء: ٨٢].[1]أمَّا قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾[المزمل: ٢٠]،و(أنْ) هنا لا تنصب الفعل؛ لأنّها مخفّفة من الثقيلة.

وذكر أبو حيَّان أنّ النحاة قدْ اختلفوا في نصب الفعل بعد (أنْ) غير المخفّفة، فالجمهور على وجوب النصب، وأجاز بعضهم النصب ولم يجعله واجباً مستدلّين بقراءة مجاهد في قوله تعالى:﴿ ۞ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة: ٢٣٣]،بالرفع وبالقياس على(ما) المصدرية، فكما يرتفع الفعل المضارع بعد (ما) المصدرية كذلك يرتفع بعد أنْ المصدرية أيضاً[2].

(أنْ)الواقعة بعد عِلْمٍ(عَلِمَ، تَحَقَّقَ،تَيَقَّنَ ونحوها)، فالفعل المضارع بعدها غير منصوب لأنّهاالمخفّفة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[المزمل: ٢٠]، وهذا مذهب الجمهور، وسيبويه[3]،والأخفش[4]،وأبي علي[5].

أمَّا الفرّاء[6]،وابن الأنباري[7]،فيُجيزان أن ْتسبق (أنْ الناصبة)، لفظ العلم أو مافي معناه فتقول: علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ، فإن أُوِّلَ بالظنِّ جاز ذلك نحو: ما علمتُ إلّا أنْ تقومَ، المعنى: ما أشرتُ إليك إلّا بأن تقومَ، ونحو قوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا ﴾[طه: ٨٩]،وهي بمعنى أفلا يعلمون، وبقول جرير:[8]

---

[1]ينظر: ابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، (339/2). وأبو حيَّان، **تقريب المقرب**، (80- 81)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1639).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (142)، وأبو حيان، **البحر المحيط**، (222/2)،
[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (73/3-74)، وأبو حيَّان،**النكت الحسان**، (142)، النحاس، **إعراب القرآن**، (98).
[4]رأي الأخفش، ينظر:أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، **شفاء العليل**، (920/2).
[5]ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، (132).
[6]رأي الفرّاء، ينظر:الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (551/3)، وعبد القادر البغدادي، **الخزانة**،(414/8).
[7]رأي ابن الأنباري،ابن عقيل ، **المساعد**، (63/3).
[8]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، (332)، والشاهد برقم، (554)،.الشاهد لجرير في **ديوانه**، (157).

نرضى من الله أنّ الناس قدْ علموا ألّا يدانينا مِنْ خَلقهِ أحد

أمَّاالمبرّد[1]فلا يجيز النصب بعد العِلْمِ المؤول بالظنِّ[2].

يرى أبو حيَّان اعتبار(أنْ) مخفّفة من الثقيلة إذا سُبِقَت بعِلْمٍ، بقوله:" والمشهور المتقرر أنّ ما قبل(أنْ) إذا كان فعل تحقيق نحو: عَلِم وتيقن، وتحقّق فهي المخفّفة من الثقيلة، أو صالحاً لليقين، والترجيح جاز أن تليه(أنْ) الناصبة للمضارع والمخففة من الثقيلة، وإنْ كان عارياً منهما فكذلك نحو: أحببتُ أنْ تقومَ، وأنْ لا تقومَ، وكرِهْتُ أن تقومَ، وأنّكَ تقومُ، وأنْ لا تقومَ"[3].

ولم يبين أبو حيَّان رأيه إذا سُبِقَت(أنْ) بفعل خوف، بقوله:" وفي إجراء الخوف مجرى العلم لِتَيَقُّن المخوف، فيليه (أن المخففة من الثقيلة) خلافٌ، فتقول: خِفْتُ أنْ لا تقومُ، وخشيتُ أن لا تكرمُني بالرفع، وذهب سيبويه والأخفش إلى جواز ذلك"[4].

والذي يراه الباحث أنّه إذا سبقت أداة النصب بالظنّ، فيجوز النصب والرفع، على أنّ الرفع قليل لأنّها المخففة من الثقيلة، والنصب الأكثر ورودا في لسان العرب.

وأمّا(أنْ) الزائدة فهي غير عاملة عند الجمهور؛ كونها غير مختصّة، والدليلعلى أنّها غير مختصّة دخولها على الماضي، نحو قوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴿٩٦﴾ ﴾[يوسف: ٩٦]،إلّا أنّالأخفش أجاز عملها، حملاً على المصدرية، واستدلّ بقياسه على الباء الزائدة حيث تعمل الجر، وهي مختصّةبالأسماء[5].

ويرجّح أبو حيَّان الرأي الذاهب بعدم عملها بقوله:" ولا تعمل (أنْ) زائدة خلافاً للأخفش ولاحجّة- يعني للأخفش- فيما استشهد به"[6].

---

[1]ينظر:المبرّد،**المقتضب**، (187/1).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1639).
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1640).
[4]المصدر نفسه، (1640)، وينظر: سيبويه، **الكتاب**، (74/3)، **ومعاني القرآن للأخفش**، (130/1)، **وشرح التسهيل** لابن مالك، (13/4).
[5]ينظر: **معاني القرآن للزجاج**، (326/1-327)، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (1528/3)، وأحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (226)،
[6]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1642).

يرجّح الباحث الرأي الذاهب بجواز إعمالها وإنْ كانت غير مختصّة، حتى لو دخلت على الفعل الماضي كما مثّل في الآية السابقة.

جواز فصل (أن) الناصبة عن الفعل:

اختار أبو حيَّان رأيسيبويه[1]، والبصريين في عدم جواز الفصل بين (أنْ) الناصبةومعمولها فهم لا يجيزون الفصل لا بظرف ولا بقسم ولا غير ذلك، وجوّزه بعضُهم[2]بالظرف وشبهه، حيث قال:" ولا يجوزُ الفصلُ بينها وبين معمولها بشيءٍ، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجازَ بعضُهم الفصل بينها بالظرف وشبهه نحو: أريدُ أنْ عندي تقعدَ، وأريدُ أنْ في الدار يَقْعُدَ،وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط، وأجازوا أيضاً إلغاءها وتسليط الشرط على ما يكون معمولاً له لولاه نحو: أردْتُ أنْ إنْ تزرني أزُورَك بنصب أزورك"[3]، على تقدير: أردت أن أزورك إنْ تزرْنِي، في التأخير والتقديم.

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) كما في بيت جرير السابق:

نرضى من الله أنّ الناسَ قدْ علمُوا ألاّ يدانينا من خلقهِ أحدٌ

وضّح أبو حيَّانأنّهلايجوز الجزم بـ(أنْ) عند الجمهور، ويجيز ذلك بعض الكوفيين، قال الرؤاسي[4]، وهو كوفي المذهب، ونقل كلامَه أبو حيَّان:" فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتِها الفعل، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها، وممنْ أجازَ الجزمَ أبو عبيدة[5]، واللحياني[6]،أنّها لغة(بني صُباح)[7].

روى أبو حيَّان عن اللحيَّاني(ت 202هـ) :" إنّ من العرب من ينصب بـ(لم) ويجزم بـ(لن)، وليس ذلك مما يُلتَفت إليه، ومثل ذلك في الشذوذ خفض بعض العرب بـ(لعلَّ) وحكوا: لعلَّ

---

[1]ينظر: سيبويه، **الكتاب**،(13/3)،يقول سيبويه:" ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أنْ يشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو: ضربْتُ وقتلْتُ؛ لأنّها لا تتَصرَّفُ تصرف الأفعال نحو: ضربْتُ وقتلْتُ، ولا تكون إلّا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنّه حرف جامد.

[2]ينظر: ابن عقيل، **المساعد**، (65/3).

[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1641).

[4]هذا القول منسوب للرؤاسي، ينظر:الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (226)، وابن عقيل، **المساعد**، (65/3).

[5]رأي أبي عبيدة ينظر: ابن هشام، **المغني**، (38/1)، والحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (226)، وابن عقيل ، **المساعد**،(65/3).

[6]رأي اللحيَّاني ينظر:الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (226)، وأبو حيَّان، **النكت الحسان**، (142).

[7]بنو صباح قوم من بني ضبة، ذكره ابن دريد، **في الاشتقاق**، (198).

أبي المغوار منك قريب"[1]، وهذه لغة من يرى أنّ(الياء) مختصة بالنصب والجر، وأنّ (الألف، والواو) بالرفع، فهم يرون نصب الأسماء الخمسة وجرّها بالياء على غرار المثنى وجمع المذكر السالم، ومذهبه أنّ المشهور في(أنْ) النصب، بقوله:"والمشهور عند العرب أنَّ عمل(أنْ) في المضارع النصب"[2].

ويرجح الباحث رأي أبي حيَّان، في أنّ(أنْ) ينصب المضارع وإن ما ورد من كلام العرب فيُحْمَل على الشذوذ والقليل الذي لا يقاس عليه.

عمل(أنْ) مضمرة.

وتضمر (أنْ) في عدّة مواضع، ومن ذلك إضمارها بعد لام الجحود، نحو: ﴿ **مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ** ﴾[آل عمران: 179]،وقدْاختلف النحاة في نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود، أهي اللام أم (أنْ) المضمرة بعد لام الجحود؟ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جماعة من النحاة إلى منع ذلك التناوب والتعاقب، ومنهم الكسائي[3]، والسمين الحلبي[4]، وابن عقيل[5].

أمَّا أبو حيَّان فاختار المذهب الأول، وفي معرض ذكر آراء النحاة في هذه المسألة قال:"والصحيح أنّه لا يُكتَفى بأنْ عن اللام، ولما كانت اللام هي الناصبة عند الكوفيين كان الخبر هو نفس الفعل فالنفي متسلط عليه، واللام عندهم زائدة لمجردّ التوكيد، فلذلك أجازوا أنْ يتقدَّم معمول الفعل المنصوب بها عليها نحو: ماكانَ زيدٌ عمرًا ليضربَ؛ أي ليضربَ عمرًا، وأجاز بعضهم أيضاً إظهار أنْ بعدها"[6]،وقدْ اختار المنع كذلك في البحر المحيط[7]، والنكت[8].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **تذكرة النحاة**، (274).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1642).
[3]ينظر: **إعراب القرآن للنحاس**، (254/2-255).
[4]ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (202/6).
[5]ينظر: أبن عقيل، **المساعد**، (77/3).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1658)، و **شرح الجمل** لابن عصفور، (140-1141)، وابن عقيل، **المساعد**، (77/3)، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (مسألة 82).
[7]ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (157/5).
[8]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (146).

الثاني: الناصب للفعل المضارع(أنْ) المضمرة،واللام ومجرورها متعلق بخبر كان المحذوف وهو مذهب البصريين[1]، ولمّا كانت(أنْ) مضمرة بعد لام الجحود ويجوز حذف اللام وإظهار (أنْ) عند بعض النحويّين[2]، كالفرّاء[3]، وأبي البركات الأنباري[4]، والرضي[5]،وابن أبي الربيع[6]، ونُسِبَ هذا المذهب إلى بعض البصريين[7].

الثالث: يجوز الوجهان، وهو ما ذهب إليه كلّ من: الزجّاج[8]، والعكبري[9]، ونُقِل عن ابن عصفور الإجازة والمنع[10].

وعن إضمار(أنْ) بعد(حتى) نقل السيوطي عن أبي حيان:" والذي ذكره معظم النحويّين في معنى (حتى) هذه أنّها تكون للتعليل بمعنى(كي) بمعنى(إلى أن) فهي تنصب عندهم على أحدِ هذين المعنيين"[11]، وفصّل أبو حيَّان القولَ في (حتى) بقوله:" وإنْ كان الفعل متطاولاً جاز على الغاية إنْأردتها، وعلى التعليل إنْأردته نحو: أصحبُك حتى أتَعَلَّمَ، وإن كان قصيراً فعلى التعليل بمعنى(كي) نحو: وثبتُ حتى آخذَ بحلقِهِ، خلافاً للفرّاء، فإنّه لا يجيزه حتى لا يمتد إلى الرفع، وزعم أنّه لم يُسْمَع فيه إلّا الرفعُ، وأوّلَ البصريون ما سمعوه على أنّه ماضٍ، أي: فأخذتُ بحلقه، وأمَّا إنْ كانَ مستقبلاً فلا يمتنع النصب على معنى (كي) وهو التعليل"[12].

فمحل اعتراض أبي حيَّان على الفرّاء يأتي من منع الفرّاء نصب الفعل المضارع بعد (حتى)، والفعل لا يستغرق طويلاً في حدوثه، نحو:" وثبْتُ عليه حتى آخذَ بحلقه"، فيرى أبو حيَّان أنّالنصب فيه واجب.

---

[1]ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**، (مسألة 82، ص593)،وعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، **ائتلاف النصرة**، (153)، **وشرح المفصّل**، ابن يعيش، (19/7-20)،أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1658).

[2]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (99/5)، **وشرح التصريح**، (372/2)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (298/2).

[3]ينظر: **معاني القرآن للفرّاء**، (464/1).

[4]ينظر: أبو حيَّان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1658).

[5]ينظر: **شرح الكافية**، (227/2).

[6]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (146).

[7]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1658)، وأبو حيَّان، **النكت الحسان**، (146).

[8]ينظر: **معاني القرآن وإعرابه** للزجّاج، (20/3).

[9]ينظر: **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري، (675/2).

[10]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**(146)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1658).

[11]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (300/2).

[12]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1665).

اختلف النحاةفي (حتى)، هل هي الناصبة للفعل سواءٌ أكان النصب بالتعليل أم بإضمار (أنْ) وانتهاء الغاية الزمنية وفق الشاهد القرآني في قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾[الحجر:99]،على تقدير(إلى أنْ)، فالكوفيون عندهم أنَّ (حتى) تنصب بنفسها كقولنا: أطع اللهَ حتى يدخلكَ الجنّة،وحرف جرعند دخولها على الأسماء نحو: مطلتُه حتى الشتاءِ، ويرى الكسائي: أنّها تجر الاسم بعدها بـ(إلى) مضمرة أو ظاهرة، و البصريون يرون أنّهاحرفُ جرٍّفي كلا الموضعين، ويُنْصَب الفعلُ بأنْ مضمرة بعدها، ويجرالاسم بها مباشرة[1].

هل يفصل بين (حتى) ومعمولها بفاصل؟

جوّز كلّ منالأخفش[2]، وابن السراج[3]، الفصلبين (حتى) والفعل بالظرف نحو: (أقعدُ حتى عندك يجتمعَ الناسُ)، وشرط الفاصل أنْ يكونَ فعلاً ماضياً نحو: أصحبُكَ حتى- إتقدَّرَ الله- أتعلّمَ العِلمَ،وابن هشام أجازَ[4] الفصل بالقسم نحو: (حتى واللهِ يأتيكَ)،وبالمفعول نحو: حتى زيداً أضربَ، وبالجار والمجرور نحو: أصبرُ حتى إليك يجتمعَ الناسُ، ورجح أبو حيَّان الرفع بقوله:" والرفع أصحهما"[5].

وأجاز كلّ منالأخفش[6]، وابن مالك[7]، التعليق قبل الشرط، نحو: أصحَبُكَ حتى إنْ تُحسنْ إليَّ أُحسنْ إليك، وتعليق عمل(حتى)هنا لأنه فصل بينها وبين معمولها بجملة الشرط، قال أبو حيَّان:" التعليق إبطال العمل"[8]، ويُقبّح أبو حيَّان الفصل بينها وبين الفعل بقوله:" من القبيح أنْ يُفصَل بين حتى ومنصوبها بفاصل إلّا الظرف"[9].

---

[1]ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**، (83).
[2]رأي الأخفش في: الرضي الاستراباذي، **شرح الكافية**، (243/2)، وابن السرّاج، **الأصول**، (165/2).
[3]ينظر: ابن السرّاج، **الأصول**(166/2)، والرضي، **شرح الكافية**، (244/2).
[4]رأي ابن هشام في: ابن عقيل، **المساعد**، (84/3).
[5]أبو حيَّان،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1668).
[6]رأي الأخفش في: ابن عقيل ، **المساعد**، (83/3).
[7]المصدر نفسه، (83/3).
[8]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1668).
[9]ينظر أبو حيَّان، **تذكرة النحاة**، (67).

الموضع الثالث: تضمر(أنْ) وجوباً بعد (أو):

وذلك إذا وقعت (أو) موقع(إلى أنْ)، أو(إلّا أنْ) وقدْاختلف النحاةُ في الذي ينصبُ الفعل المضارع بعد(أو) على مذاهب:يرى الكسائي والجرمي أنّ الناصب(أو) نفسها[1]،فالبصريون يرون أنّ الناصب للفعل المضارع بعد(أو)، و(أنْ) مضمَرة وجوباً،[2]، والفرّاء وبعض الكوفيين يَرَوْن أنّ النصب بالخلاف[3]، وبعض النحاة يرَوْن أنّ ماوقع من النصب بسبب موقع(أوْ) بموقع(إلى أنْ)، أو (إلّا أنْ)، واعترض عليهم أبو حيَّان بقوله:" هذا ضعيفٌ جداً"[4]، ويُفْهَم منْ اعتراض أبي حيَّانأنّه يذهب مذهب البصريين.

المعنى الذي أفادته(أو).

اُخْتُلِفَ في تقدير(أو)،فسيبويه قدَّرَها بـ(إلّا أنْ)،فجملة: لألزمنّك أو تِقْضِيَنِي حقي،صالحة لجميع التقدِيرات[5]، قال أبو حيَّان:" وتقدِير سيبويه في بعض صور (أو)، نحو قوله:[6]

وكنْتُ إذا غمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ كسَرْتُ كعوبَها أو تَسْتَقيما

وموضع الشاهد فيه قولُه(أو تستقيما)، حيث نصبَ المضارعَ بـ(أن) مضمرة وجوباً بعدَ(أو) التي بمعنى(حتّى)، أو(إلّا أنْ)،ويختلف التقدِير في نحو قولك: لأطيعنَّ اللهَ أو يَغْفِرَ لِي،

---

[1]رأي الكسائي في: ابن عقيل، **المساعد**، (84/3)، ورأي الجرمي في: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (21/7)، **وإعراب القرآن** للنحّاس، (214/1)، **وشرح الجمل** لابن عصفور، (156/2).

[2]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1682)، سيبويه، **الكتاب**، (46/3)، المبرّد، **المقتضب**، (27/2)، وفي ذلك يقول سيبويه:" اعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنّه يُنْتَصب على إضمار أنّ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، والتمثيل ها هنا مثَلُهُ، تقول إذا قال: لأَلْزَمَنَّكَ أو تعطيني، كأنّه يقول: ليكونَنَّ اللزوم أو أنْ تعطيني. واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنَّك إلّا أنْ تقضيني ولأضربنَّكَ إلّا أنْ تسبقني. هذا معنى النصب، قال امرؤ القيس:

فقلْتُ له لا تبكِ عينُكَ إنّما نحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فنعذرا

ينظر حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، والشاهد برقم،(1191).

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع(نموت) بأنْ مضمرة بعدَ أو، ومعنى أو هنا(إلّا أنْ نموتَ فنعذرا)، أو إلى أنْ يموت، ولم يردّ معنى العطف هنا، ينظر: هادي نهر، **الشرح المفصّل لكتاب سيبويه**، (367/5).

[3]ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (74).

[4]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (304/2).

[5]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (46/3-47)، ابن السرّاج، **الأصول**، (155/2-156).

[6]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2576).

فهذا لا يصحّ فيه تقدير إلّا أنْ"[1]،وفي (النكت الحسان) قال أبو حيَّان:"ففي هذا الموضع لا يستقيمُ تقدِير(كي) ولا تقدِير(إلى)، لفسادِ المعنى، بخلاف (إلّا أنْ)، فإنّها تطّردُ في كلّ موضع"[2].

وقال في الارتشاف تكون (أو)،لأحد الشيئين :" والصحيح أنّها لأحد الشيئينكـ(هي) في عطف، إلّا أنَّ هذا العطف مصدر مقدّر على مصدر متوهم فإذا قال: لألزمنَّكَ أو تَقضِيَ حقّي، فالمعنى: ليكونَنَّ مني أحدُ هذين: لزومك أو قضاء حاجتي، ولذلك يُشتَرَطُ فعل، أو اسم في معنى فعلَ، أو ظرف، أو مجرور وقدْ جاء النصب في مكان لا يَصلحُ لتلك التقادير الثلاث"[3].

واعترض أبو حيَّان على الأخفش وابن السراج في مسألة الفصلِ بالظرف بيْن (أو) والفعلِ بقوله:" ولا يجوزُ الفصل بين (أو) والفعل بظرف نحو: أضْرِبُكَ أو اليومَ تَسْتَقِيمَ، ولا يُشْتَرَطُ أنْ يكون الفعل ماضياً نحو: لألْزَمَنَّكَ أو إن قدَّرَ الله أتعلّمَ، خلافا للأخفش، وابن السراج"[4].

يرى الباحث أنّ المعنى الذي تفيده(أو) بمعنى(إلّا أنْ) كما وضّح سيبويه أنّ المعنى صالحٌ للتعليل وانتهاء الغاية وللاستثناء، وكما ذهب أيضاً أبو حيَّان حين قدّرها بهذا المعنى، بقوله:" فإنّها تطّردُ في كلّ موضع"[5].

الموضع الرابع: تضمر(أنْ) وجوباً بعد فاء السببية و(واو) المعية.

الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ)، مضمرة وجوباً عند البصريين[6]، وبالفاءِ والواو كما ذهب إلى ذلك الكسائي، والجرمي، وذهبَ الفرّاء وبعضُ الكوفيين إلى أنَّالناصب بالخلاف وهذا يسري على أو،قال أبو حيَّان:" وفي الفاء والواو أيضاً مذهبان: أحدُهما: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنّهما نصَبَا، لأنّهمادلّا على شرطٍ، لأنّ معنى هل تزورني فأحدثَكَ: إنْ تزرني أحدثْكَ، فلمّا نابتْ عن الشرط ضارعت كي، فلزمت المستقبل، فعمِلت عمل كي، الثاني: ما ذهب إليه هشام

---

[1]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1681).
[2]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (146).
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1681).
[4]المصدر نفسه، (1682).
[5]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (146-147).
[6]قال سيبويه:" هذا باب الفاء اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصبُ على إضمار أنْ، وما لم ينتصبْفإنّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه" ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (28/3)، المبرّد، **المقتضب**، (22/2).

الأنصاري مِنْأنّه لمَّا لم يدْخُله الرفع، ولا الجزم إنّما قبله لا يخلو من أحدِ هذين، ولمَّا لم يستأنف بَطلَ الرفع أيضاً، فلمَّا لم يستقمْ رَفْعُهُ، ولاجزْمُهُ لانتفاء موجبيهما لم يبقَ له إلّا النصب"[1].

وشرْطُ أبي علي الفارسي في الاستفهام قبل الفاء والواو أنْ يكونَ غير واقع، وإنْ كانَ واقعاً فإنَّ الفعلبعدَه لاينصب، نحو: لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فيُجَازِيكَ، الفعل فيجازيك مرفوعٌ؛ كون الضربِ واقعاً، لذاردّ أبو علي على الفرّاء والزجّاج تجويزهما نصب الفعل (تكتمون) في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[آل عمران: ٧١]،وذكر أبو حيان في تفسير البحر المحيط:" وأجاز الفرّاء والزجّاج في(ويكتمون) النصب فتسقط النون من حيث العربيّة على قولك: لِمَ تجمعون ذا وذا فيكون نَصْبُك على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار (أنْ) في قول البصريين، وأنكر ذلك أبو علي، وقال: الاستفهام وقعَ على اللبس فحسب، وأمَّا يكتمون فخبرلا يجوزُ فيه إلّا الرفع بمعنى: أنّه ليس معطوفاً على تلبسون بل هو استئناف خبر عنهم أنّهم يكتمون الحقَّ مع علمهم أنّه حقّ"[2].

وجوز الفرّاء نصب(تكتمون) بقوله:" ولو أنَك قلت في الكلام: لِمَ تقومُ وتقعدَ يارجلُ؟ على الصرف لجاز، فلو نصبت(وتكتموا) كان صواباً"[3]، وقال الزجّاج::" ولو قيل (وتكتموا الحقَّ) لجاز، على قولك: لِمَ تجمعون هذا وذاك، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب"[4].

وافق أبن مالك رأي أبي علي الفارسي بشرطه لنصب المضارع بقوله:" واختار شيخُنا رحمه الله أنّه لا يجوز النَصب فيما ولي الفاء، أو الواو بعد الاستفهامإلّا إذا تضمّن وقوع الفعل، إمَّا لأنّه استفهام عن الفعل نفسِه، وإمَّا لأنّه استفهام عن متعلّق فعلٌ غير محقّق الوقوع كما في نحو: متى تزورني فأكرمَك؟وأين تسير فأرافقَك؟ فيُنْصب؛ لأنّه جواب فعل غير واجب، ولو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع، فلا يجوزُ النصبُ بعده إلّا على مذهب من ينصبُ في الجوابِ كقوله: وألحَقُ بالحجاز فاستريحا[5].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1668-1669).
[2]أبو حيَّان، **تفسير البحر المحيط**، (515/2).
[3]**معاني القرآن** للفرّاء، (221/1)، والصرف هنا ألا يقصد الثاني بالاستفهام، فإنه إن قصد ذلك كان العطف، وكان حكم الثاني حكم الأول، ولم ينصب، والنصب عند البصريين بأن مضمرة بعد واو المعية.
[4]**معاني القرآن وإعرابه** للزجّاج، (428/1).
[5]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (29/4)، والسلسيلي، **شفاء العليل**، (929/2).

وكانردُّ أبي حيَّان :" وما ردّ به أبو عليّ على أبي إسحاق ليس بمتَّجه؛ لأنّ قوله(﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ﴾)ليس نصًّا على أنَّ المضارع أريد به الماضي حقيقةً؛ إذ قدْ يُنْكر المستقبل لتحقّق صدوره لا سيَّما على الشخص الذي تقدَّم منه وجود، أمثاله، ولو فرضنا أنّه ماضٍ حقيقة فلا ردّ على أبي إسحاق؛ لأنّه كما قررنا قبل، إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازم الجملة، وقدْ حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل المستفهم عنه محقّق الوقوع، نحو: أينَ ذهب زيدٌ فنتَّبعْه؟ وكذلك كم مالُك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ التقدِير: ليكنْ منك إعلام بذهاب زيدٍفإتباع منا، وليكنْ منك إعلام بقدَر مالِك فمعرفة منا"[1]، وقال أيضاً:" ولم نرَأحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي وتبِعَه فيه ابن مالك في الاستفهام، بلْ إذا تعذَّر سبك مصدر مما قبله، أمَّا لكونه ليس ثمَّ فعل، ولا ما في معناه ينسبك منه، وأمَّا لاستحالة سبكِ مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل فإنّما يقدَّر فيه مصدر استقباله ممّا يدلّ عليه المعنى، فإذا قال: لِمَ ضربت زيداً فأضربك، أي: ليكنْ منْك تعريفٌ بضربِ زيدٍ فضربٌ منَّا"[2].

يرجِّح الباحث رأي الفارسي وابن مالك؛ لأنَّ شرطهما في نصب الفعل المضارع أنْ يكونَ واقعاً،لأنَّالنصب بعد الفاء، والواو إذا وقعتا في جواب النفي المحض، والطلب المحض شبيه بجواب الشرط، ولأنَّ الفاء تقع جواب شرط، ويشبه الشرط النفي المحض، والطلب المحض وأنّه غير ثابت المضمون، نحو: زُرْنِي فأُكْرِمُكَ، الزيارةُ غيرُ متحققةٍ حين التكلّم، فلم يتحقّق الإكرامُ.

جزم الفعل المضارع الواقع جوابا للطلب:

اختلف النحاة في العامل الذي جزم الفعل على مذاهب:

اختار أبو حيَّانأنّ الجازم شرط مقدَّر في جزم المضارع الواقع في جواب الطلب، بقوله:" أنّهمجزوم بشرط مقدَّردلَّ عليه ما قبله وهذا الذي نختاره"[3].المذهب الأول: أنّه مجزومٌ بشرط مقدَّردلّ عليه ما قبله، وهذا مذهبُ أكثر المتأخرين[4]، كابن الناظم[5]،وابن هشام[6]، .المذهب

---

[1]أبو حيَّان، **تفسير البحر المحيط**، (516/2).
[2]المصدر نفسه، (516/2)
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1684).
[4]ينظر: ابن هشام، **المغني**، (252)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (317/2)، (221/3)، والأزهري، **التصريح**،(241/2).
[5]ينظر: ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، (486).
[6]ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك لألفية ابن مالك**، (187/4).

الثاني: أنّعامل الجزم الطلب نفسه، فمتضمن معنى الشرط، وهو مذهبالخليل وسيبويه[1]، والأخفش[2]، والمبرّد[3]، وابن السرّاج[4].

قال سيبويه:" هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كانَ جواباً لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أو عرضٍ، فأمَّا ما انجزمبالأمر فقولك: ائتني آتك، وما أنجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب(إنْ تأتني) بـها، لأنّهم جعلوه معلّقاًبالأول غيرُ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أنّ(إنْ تأتني) غير مستغنيةٍ عن آتك، وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائلكلّها فيها معنى(إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتني آتك، فإنَّ معنى كلامه إنْ يكنْ مِنْكَ إيتان آتك"[5].

المذهب الثالث: النهي والأمر وكلّ ما يحتاج إلى جواب نابَتْ مناب الشرط، نحو: أطع اللهَ يُغْفَرْ لك، أصلها: إنْ تُطع اللهَ يُغفرُ لك، وذهب إلى ذلك كلّ من الفارسي[6]، والسيرافيّ[7]، وصحَّحه ابن عصفور[8]،ورُدَّ بأنَّ الطلب لا يؤدِّي معنى الشرط[9].

المذهب الرابع: أنّهمجزوم بلام مقدَّرة، فإذا قيل لك:ألا تنزلُ عندنا نكرمْك، فالتقدير: لنكرمك، قال أبو حيَّان:" وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنّه لا يطَّردُ في مواضع الجزم إلّا بتجوز كثير"[10].

إنَّ الجزمَ على تقدير الشرط لا يطَّردُفي كثيرٍ من المواضع، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[المعارج: ٤٢]، لا يصحُّ تقدِير الشرط، لأنَّ الكلامَليس لمعنى: إنْ تَذرْهُم يخوضوا؛ لأنّهم يخوضون ويلعبون أوعظتَهُم أمْ لا، فلا يصحُّ ليخوضوا ، والذي يطَّرِدُ أنَّ الفعل يُجْزَمُ بالطلب.

الفصل بين أدوات الجزم ومعمولها:

---

[1]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (3/93-94).
[2]ينظر"الأخفش، **معاني القرآن**، (1/243).
[3]ينظر:المبرّد، **المقتضب**،(2/82).
[4]ينظر: ابن السراج، **الأصول**، (2/176).
[5]سيبويه، **الكتاب**، (3/93-94).
[6]ينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل المنثورة**، (156).
[7]ينظر: ابن هشام ، **المغني**، (299)، **والأشموني**، (3/221)، والأزهري، **التصريح**، (2/241)
[8]ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (2/195).
[9]ينظر: ابن هشام، **المغني**، (299).
[10]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (2/317)

أجاز ذلك أبو حيَّان فقط في الشعر بقوله:" ولا يجوزُ الفصلً بينها وبين معمولها إلّا في الشعر"[1]، وأجاز ذلك الفرّاء بشرط وجود(إنْ) فيهما، نحو: لم أو لمّا إنْ تزرني أزرْك ، ولم يجزْهُ هشام، وقال ابن عصفور:" لا يجوزُ الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام"[2].

(لام الترك):

ذهب أبو حيَّانأنّها تأتي لمعنيين هما النهي، نحو:﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[لقمان: ١٨]، والدعاء ، نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[آل عمران: ٨]، وقد وافق سيبويهفي قوله:" واعلم أنَّ هذه (اللام ولا) في الدعاء بمنزلتها في الأمر والنهي"[3]، فتكون جازمة في الحالتين،وأكثر ما تدخل على فعل المخاطب ثمَّ الغائب،ويندر دخولها على فعلي المتكلّم للفاعل نحو الحديث الشريف:" لا أعرِّفَنَّ أحدَكم جاء يومَ القيامة على رقبته بعيرٌ أو بقرةٌ أو شاةٌ"[4]، ونحو قول الشاعر:

إذا ما خرجْنا من دمشقَ فلا نعُدْ لها أبداً ما دامَ فيها الجُراضِمُ:[5]

ويكثر دخولها على الفعل إذا بُنِيَ للمفعول نحو:لا أُخْرَجُ ولا تُخْرَجُ[6]، والفعل المضارع بعد لا الناهية ولام الأمر يخلصان المضارع للاستقبال كما ذهب أبوحيَّان، فهو لايُجيزُ حذف الفعل بعد (لا) الطلبية بقوله:" ويحتاج ذلك إلى سماعٍ من العربِ، والأمر لا يدلّإلّا على طلب إدخال الماهية في الوجود، لا على فور، ولا تكرار، والنهي يلزم منه العموم"[7].

---

[1]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1860).
[2]ينظر: ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، (203)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (446/2-448).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1857)، وسيبويه، **الكتاب**، (8/3)، وابن عقيل، **المساعد**، (126/3).
[4]**سنن النسائي**، كتاب الزكاة، باب مانع زكاة الإبل، (25/5)، وبرواية" لا يأتينَّ أحدُكم".
[5]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2433).
[6]أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (322-323).
[7]أبو حيَّان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1858).

قال أبو حيَّان:"وهي أصل بنفسها خلافاً لِمَنْ زعم أنَّ أصلها لام الأمر زيدَ عليها ألفٌ فانفتحت اللام لأجلها خلافاً للسهيلي"[1].

ويرى السهيلي[2] غير ذلك، أنَّ أصلها(لا) النافية، والجزم بلام الأمرمقدّرة قبلها، وحُذِفَت كراهة اجتماع لامين.

ويرى الباحث أنّ (لا) الترك أو ماتسمّى بـ(لا) الناهية هي الجازمة للفعل المضارع .

(لام الطلب):

ذكر أبو حيَّان[3]أنّهاتشمل الأمر نحو: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾[الطلاق: ٧]، والدعاء نحو: ﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾[الزخرف: ٧٧]، وأكثر النحاة سمَّوها لام الأمر[4]،وتحرك بالكسر إلّا الفرّاءفإنّه يفتحها:" وكلّ لام إذا استؤنفت ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا ثمَّ كُسِرت، فإذا كان معها شيءٌ من هذه الحروف سُكّنَت، وقدْ تُكسَر مع الواو على الأصل، وإنّما تخفيفها مع الواو كتخفيفهم، (وهو قال ذلك) (وهي قالت ذلك)، وبنو سُليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: لَيَقم زيدٌ، ويجعلون اللام منصوبة في كلّ جهة، كما نصبت تميم لام كي، إذ يقولون جئت لَآخذ حقي"[5].

ذكر أبو حيَّان:" ويجوز تسكينها مع ثلاثتها، وليس بضعيف، ولا قليل مع ثمَّ خلافاً لمن زعم ذلك بل الأكثر التسكين مع الواو والفاء"[6].

يَكثر دخولها على فعل الغائب، نحو:﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾[الطلاق: ٧]،فالفعل (ينفق) يدل على الأمر بدخول (لام) الأمر عليه، وتخرج للدعاء نحو: ﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا

---

[1]أبو حيَّان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1857)، وينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (445/2).
[2]رأي السهيلي في الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (300) .

[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1855).
[4]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (8/3)، وابن عقيل، **المساعد**،(121/3).
[5]ينظر: **معاني القرآن للفرّاء**، (285/1) **ومعاني القرآن للزجاج**، (98/2)،**وشرح التسهيل** لابن مالك(58/4)، وأبوحيَّان،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1855).
[6] المصدر نفسه' (1855).

رَبُّكَ ﴾[الزخرف: ٧٧]،ويقلُّ دخولها على فعل المتكلّم المبني للفاعل، وتدخل على فعل المخاطب، نحو قولهﷺ:" لتأخذوا مصافَّكم"[1].

ودخولها على الفعل المبني للمفعول، نحو: لِأُكْرَمْ ولِنُكْرَمْ، وهذه اللام مبنيّة على الكسر، والأكثرأنْ تسكّن بعد الواو والفاء العاطفتين نحو: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾[البقرة: ١٨٦]،﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[الحج: ٢٩]،ففي هذه الآية ثلاثة شواهد:الأول على تسكين اللام بعد واو العطف والثاني تسكين بعضهم اللام بعد ثمَّ،والثالث قراءة بعضهم بالوجهين: تسكين اللام وكسرها بعد حرف العطف الواو، وقيل: يقلّ التسكين مع ثمَّ؛ لأنّ التسكين إنما كثرَ في الأوليين؛ لشدّة اتصالهما بما بعدهماولكونهما على حرف، فصارا معه ككلمةٍواحدةٍ فخفف بحذف الكسر، وقيل ضرورة، لا يجوز في الاختيار، قاله خطاب الماردي، وأنكر قراءة حمزة: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[الحج: ١٥]،[2].

ورأي خطاب الماردي مردود؛ لآن السيوطي نقل عن أبي حيان عدم تضعيف القراءات السبعة:" ماقُرِئ به في السبعة لا يردّ، ولا يوصف بضعفٍ ولا قلةٍ"[3]، لكنه يجوز أنْ تحذف اللام ويبقى جزمها في الشعر نحو:[4]

محمد تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍتبالا

أي: لتفدِ، وهو من الضرورات البعيدة.[5].ومنعهالمبرّد في الشعر وغيره بقوله:" والنحويّون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرّ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة:

---

[1]وفي **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة،(ص 943)،(لتأخذوا مناسككم).
[2]ينظر: **إعراب القرآن** للنحاس، (90/3).وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب**، (1855).
[3]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (443/2).
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2094).
[5]ينظر: أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (324-325).والذي يجيز الحذف سيبويه بقوله:" واعلم أنّ هذه اللام قدْ يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنّهم شبّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً" سيبويه، **الكتاب**، (8/3-9)، والكسائي يجيز الحذف بعد الأمر، نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ ﴾[إبراهيم: ٣١]، أي ليقيموا، وقدْ يحتمل جزم(يقيموا)، أنّه واقع في جواب الأمر، أمَّاالمبرّد فقدْ منع الحذف وزعم أنّ ما نُسِب إلى أبي طالب وغيره من الشعر الذي لا يُعْرَف قائلُه، مع احتمال أنْ يكون خبراً. ينظر:المبرّد، **المقتضب**، (132/2)، **وابن الشجري**، (375/1)، **وابن يعيش**، (35/7)، والحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (300).

على مثل أصحاب البعوضةِ فاخمشي لك الويلُ حرّ الوجهِ أو يبكيك من بَكى[1]

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكنْ بيت متَّمم حُمِل على المعنى، لأنّه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على الأول وأمَّا البيت الأخير-أي البيت الذي نُسِب لأبي طالب- فليس بمعروفٍ، على أنّه منْ كتاب سيبويه"[2].

وجوّز الكسائي [3]حذفها في غير الشعر مستدلاً بقوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[إبراهيم:٣١]، بشرط تقدُّم قُلْ، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، واستشهد بقول الشاعر:

قلت لبواب لديه دارها تيذَنْ فإنِّي حمؤُها وجارها[4]

أي لتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة.

ولا يجوزُ فصل لام الأمر عن الفعل، قال أبو حيَّان:" وهي أشدّ اتصالا من حروف الجر، وقدْ روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها؛ لأنَّ عامل الجزم أضعفُ من عامل الجرِّ"[5].

ثانيا:الأدوات التي تجزم فعلين اثنين وتسمّى أدوات وأسماء الشرط.

"وهي كلمُوضِعَت لِتعلّقَ أو لِتَرْبطَ جملة بجملة، وتكون الأولى سبباً، والثانية مُتَسبِّباً، ذكر أبو حيان "ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلّا في المستقبل"[6].

وفي الحدود النحويّة عرَّفها الفاكهي:" تعليق مضمون جملةٍ– هي جملة جواب الشرط- بحصول مضمون جملةٍ أخرى هي جملة الشرط"[7].

وعرَّفها ابن يعيش:" الشرط بفتح الشين والراء العلامة والإمارة، فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشراط الساعة، أي علاماتها"[1].

---

[1]احنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3211)،الشاهد لمتمِّم بن نويرة، في: **ديوانه**، (18).
[2]المبرّد، **المقتضب**، (2/130-131).
[3]رأي الكسائي في: أبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، **شفاء العليل**، (947/3).
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3344).
[5]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (445/2)،وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،(1857).
[6]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1862).
[7]الفاكهي، **شرح الحدّود النحويّة**، (132).

أدوات الشرط، جميعها أسماء عدا(إنْ) فإنّها حرفٌ والباقي من الأدوات متضمنةٌ معناها، وكلّها مبنيَّةٌ باستثناء (أيّ) فإنّها معربةٌ، وهي: (إنْ) أمُّ البابِ[2]هكذا سمّاها الخليل والجزم بها كثير، و(مهما) وهي مثل (ما)، وقيل هي أعمُّ منها، والمعنى الذي تفيده (مهما) أنّه(لا أصغر عن كبير فعلك، ولا أكبر عن صغيره)، وقدْرُدّ ذلك؛ لأنّه لا يأتي المعنى المشار بهفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[الأعراف: ١٣٢][3]، وقيل أعمُّ منها، وهي لا تنون وباقيةٌ على التنكير، واختلف النحويّون في(مهما)[4]: فقيل أنّها بسيطةٌ، ووزنها(فَعْلى)وألفها إما للتأنيث، وإمَّا للإلحاق وزوال التنوين للتأنيث[5].

واختار أبو حيَّانالبساطة بقوله:" ويُخْتَار فيها البساطة"[6]

أو مركّبة منْ ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في (متى،وما)، وأُبدِلتْ من الألفالأولى هاء، وجعلوها كالشيء الواحد، دفعاً للتكرار، لتقاربهما في المعنى، وهو رأي الخليل، واختاره الرضي قياساً على أخواتها[7].

أو مركبة من(مه)بمعنى كُفْ و(ما) الشرطية وهو رأي الأخفش[8]،والزجّاج[9].

و(مهما) اسم ولا تخرجُ عن هذا الإطار، وزعم خطَّابُ والسهيلي[10]: أنّها تكون حرفاً بمعنى(إنْ)مستدلّين بقول زهير بن أبي سلمى:[11]

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تُخْفى على الناس تُعْلَمِ

---

[1]ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (17/4).
[2]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (63/3)، وأحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (325).
[3]ينظر: ابن عقيل، **المساعد**،(133/3).
[4]أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (326).
[5]ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (612).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1863)، وأبو حيَّان، **النكت الحسان**، (151).
[7]ينظر: المبرّد، **المقتضب**،(47/2)، والبغدادي، **الخزانة**،(18/9).
[8]رأي الأخفش في: ابن عقيل، **المساعد**، (137/3).
[9]ينظر:**معاني القرآن وإعرابه** للزجاج، (369/2).
[10]ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، (331/1)، والحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (612-611).
[11]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2678).الشاهد لزهير بن أبي سلمى في **ديوانه**، (111).

أي وإنْ تكن[1]،وردَّ عليهم أبو حيَّان بقوله:" ولا دليل فيه لاحتمال أنْ تكونَ(مه) بمعنى(انْكَفِفْ)، وماهي الاستفهامية"[2]، أو هي(مه) أُضيفت لـ(ما) الشَرْطيّة، وهو ماذهب إليه سيبويه[3]، قال أبو حيَّان:" المختار أولها وهو البساطة، لأنّه لم يقم على التركيب دليل"[4].

ولا يدخل حرف الجرِّ ولا الإضافةِ على (مهما) هكذا ذهب قُطْرُب، فلا تقول: على مهما تكنْ أكنْ، ولا جهة مهما تقصدْ أقصدْ[5]، أمَّا ابن عصفور فزعم أنّه يدخل عليها حرف الجر، ورَدَّ عليه أبو حيَّان بقوله:" وقدْ وهِمَ ابن عصفور، فزعم أنّه يدخل عليها حرف الجرِّ[6]، ويستدلّ من ذلك الردّ على ابن عصفور أنَّ أبا حيَّان يرجِّح ما ذهب إليه قطربُ.

(إذما):

مختلف عليها بين النحويّين[7]: فعند سيبويه[8]أنّها حرفٌ، وعنده أنّها ركِّبَت مع (ما)، فصارت كالشيء الواحد، فبَطُل معناها،وصارت حرفاً وهي تشبه حبّذا، وذهب كلّ من المبرّد[9]، وابن السرَّاج[10]،والفارسي[11]، إلى أنّها اسم ظرف زمان، وعندهم أنّ أصلها(إذ) التي هي ظرف لِما مضى، فزِيْدَ عليها (ما) وجوباً في الشرط، فجُزِم بها، ومن استعمالها في الجزم قول الشاعر:[12]

وإنَّكَ إذْما تأتِ ما أنت آمرٌ به تلفِ مَنْ أيّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

---

[1]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (151).
[2]أبو حيَّان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1864).
[3]ينظر سيبويه، **الكتاب**، (3/56-57).
[4]ينظر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (2/449).
[5]الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (612-613).
[6]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1864).
[7]ينظر: أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (150).
[8]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (3/56-57). قال سيبويه:" هذا باب الجزاء فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ، وما، وأيّهم، وما يجازى به من الظروف: أيَّ حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما، ومن غيرهما: إنْ، وإذما، ولا يكون الجزاء في حيثُ ولا في إذ حتى يُضَمّ إلى كلّواحد منهما(ما) فتصير إذ بمنزلة (إنّما وكأنّما) وليست (ما) فيهما بلغو، ولكنْكلّواحدٍ منْهما مع (ما) بمنزلة حرف واحدٍ، فممّا كان من الجزاء قول العباس بن مرداس:
إذما أتيت على الرسول فقلْ له حقاً عليك إذا أطمأنّ المجلِسُ.
[9]ينظر المبرّد، **المقتضب**،(2/45).
[10]ينظر:ابن السراج، **الأصول**، (2/159).
[11]ينظر: الفارسي،**الإيضاح العضدي**، (321).
[12]ينظر: أحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (325).وابن مالك ، **شرح الكافية الشافية**، (1582).

ولم يُجِزْ أبو حيَّان الجزم بها إلّا مع (ما) خلافاً لمن قال أنّهاقدْ يُجْزَم بها عارية عن (ما) بقوله:" والمشهور أنّها لا تجزم إلّا مع ما"[1].

(متى و أيَّان):

وهما ظرفا زمان للعموم، نحو: متى تقمْ أقمْ، ولغة سُلَيْم تكسر همزة(أيَّان)،والجزم بها قليل وكثرة ورودهما في الاستفهام هكذا ذهب قومٌ، قال أبو حيَّان:" وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه، لكن حفظه أصحابُه"[2]،وتُستَعمل في الأزمنة العظيمة، والعرب تجزمُ بها واستَشْهَد أبو حيَّان على مايؤيِّد الجزم بها بقول الشاعر:[3]

أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكْ الأمن منَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

وجملة الشرط تتكون من جملتين: الأولى(جملة الشرط)، والثانية(جواب الشرط)[4]، قال أبو حيَّان:" والتسميةُ بالجزاء والجواب مجازٌ، ووجهه أنّه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر، فأشبه الفعل المرتَّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً، الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل"[5].

وجملة الشرط وجوابه[6]قدْ تكونان فعلين مضارعين فيظهر فيهما تأثير الجزم أو ماضيين فلا يظهر فيهما التأثير، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ﴾[الإسراء: ٧]،أو يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: إن قامَ أقمْ، أو يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهذا القسم أجازه الفرّاء وتبعه ابن مالك، وخصَّه سيبويه والجمهور بالضرورة، كقوله:[7]

إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أنْفُسَ الأعْدَاءِ إرْهَابَا

وأدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخصص المضارع للاستقبال .

---

[1]أبو حيَّان، **النكت الحسان**، (150)، وحنا حداد، معجم الشواهد النحوية، الشاهد برقم، (3137).
[2]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (453/2)، أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1865)،
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1865). حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1132)، والشاعر محمد بن محمد البدري كما في الشاطبي، **الإفادات والإنشادات**، (143).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1868)،وابن عقيل، **المساعد**، (43/3)، وأحمد بن محمد العاتكي، **الفضّة المضيئة**، (326).
[5]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (453/2).
[6]أبو حيَّان، **تقريب المقرَّب**، (82).
[7]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (200).

بعد استعراض جزم الفعل المضارع عند أبي حيَّان وعند من سبقه من النحاة، وجدت أنْ جملة الشرط جملة مركبة،تحتوي على جملتين: هما جملة الشرط وجملة جواب الشرط نحو:﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾[الإسراء: ٧]، فالجملة الأولى (إِنْ أَحْسَنتُمْ)والجملة الثانية(**أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ**)، وهي خبرية' والجملتان (جملة الشرط وجوابه)، ليستا خبريتين، وإنما الثانية متعلقة بالأولى،وسبب الجزمالتعلق، ومعنى التعليق كما هو معروفجعل الفعل ناقص الدلالةويحرمه بالتالي من حركة الإعراب التي يستحقها.

ولاعبرة مما ادّعاه النحاة من دلالة فعل الشرط على الاستقبال، واستدلّوا على ذلك من خاصية التعلّق، ونعرف أنّ التعلّق لم يقع، واعتبروا ذلك استقبالاً، وهو غير ذلك؛ لأنّهناك فرقا بين أنْ تقول: أريدُ أنْ أزورَك، فواضح فيه الاستقبال، أمَّا قولك: إنْ تزرْني أزرْكَ، فالفعلان غير مُخْبَرٍ عنهما بوقوعهما في أيٍّ من الأزمنة[1].

[1]ينظر: أحمد الجواري، **نحو الفعل**، (51-52).

الفصل الثالث:الفعل في حالة التركيب

المبحث الأول: التعدي واللزوم

المبحث الثاني: الأفعال الناسخة

المبحث الأول: التعدي واللزوم.

ذكر أبو حيَّان قانوناًكلياًّ يجمع الفعل المتعدي واللازم من جميع جوانبه فقال:" المتعدي هو الذي يتوقف تعقّل معناه على متعلّق، وهو على قسمين: مؤثرٌ وغير مؤثرٍ، فالأول نحو:كَسرَ وضربَ، والثاني نحو: نَسِيَ، واللازم هو الذي لا يتوقف تعقّل معناه على متعلّق، وأبنيته الخاصة به: فَعُلَ،افْعَنْلَلَ، انْفَعَلَ، افْعَالَّ، افْعَلَّ، افْعَلَلَّ باتفاق، افْعَنْلَى باختلاف[1]، وأمَّا: تَفَعْلَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْلَى، تفَوْعَلَ، تمَفْعَلَ، تفَعْوَلَ، فأكثر ماتأتي لازمة"[2].

ويمكن أنْ نُقَسِّم الفعل المتعدي واللازم إلى أقسامٍ عديدةٍ بحسب المفعول به:

النوع الأول: الفعل اللازم والذي لا يطلب مفعولاً به:وهو الذي يكتفي برفع الفاعل ولا ينصب المفعول كـ(قامَ وقعدَ)[3]"

الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلّا بحرف جر مختصّ، كما ذهب إلى ذلك السيوطي [4]، ويتعدّى لغير المفعول به من المصدر، والزمان والمكان،أمَّاالمتعدي فهو الذي يتوقف معناه على متعلق.

تعدية الفعل اللازم:

ذكر ابن مالك أنّ اللازم يتعدّى بوصله بحرف جر إلى اسم وتعلقه به نحو: قامَ زيدٌ إلى عمرٍو، صارَ متعدياً، وأضاف أبو حيَّان : أنَّ ابن مالك اقتصر على حرف الجر للتعدية، وقد يعدى بهمزة التعدية وبتضعيف العين، وزاد بعضهم ألف المفاعلة نحو: جالسْتُ زيداً،وسين الاستقبال نحو: استخرَجْتُ المالَ "، فإن كان الفعل لازماً صار متعدياً إلى واحدٍ، وإنْ كان يتعدَّى إلى واحدٍ صار إلى اثنين، نحو: كفلَ زيدٌ عمرا، وأكفَلْتُ زيداً عمرًا، ويُسْتَثنى الذي يتعدّى إلى اثنين وليس

---

[1]حول الخلاف في(أفْعَنْلَى)ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (77/4)، وابن عصفور، **الممتع**، (127/1).
[2]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (459/2).
[3]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (459/2)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (13/7).
[4]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (6/3).

من باب علِم فلا يتعدَّى إلى ثلاثة لا بتضعيف ولا بهمزة ولا خلافَ في ذك[1]، أمَّا في همزة التعدية فللعلماء مذاهب[2]:

1- أنّه سماعٌ في اللازم والمتعدي، وهو مذهب المبرّد[3].
2- أنّه قياسيٌّ في اللازم سماعٌ في المتعدي، قال ابن أبي الربيع وهو ظاهر مذهب سيبويه[4].
3- أنّه قياسي في اللازم والمتعدي لواحدٍ، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي[5].
4- أنّه قياسي في كلّ فعل إلّا باب علمْتُ، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة[6].

وادّعى الخضراويالاتفاق على الأول،واعترض أبو حيَّان، فيما نقل عنه السيوطي بقول أبي حيَّان:"وليس بصحيح"[7]، وفي التضعيف مذهبان:[8]

1- أنّه سماعٌ من اللازم والمتعدي، 2- أنّه قياسٌ، واعترض أبو حيَّان على ابن هشام، حين ذهب ابن هشام إلى أنّ التضعيف والهمزة يتعاقبان نحو: أنزلتُ الشيءَ، نزّلتُهُ، وقال أبو حيَّان:" والصحيح أنَّ معناهما واحد"[9].

وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء، نحو:أنزلْتُ الشيءَ، ونزّلته، ونزَلْتُ به، من هنا ادّعى الجمهور أنَّ معناهما –أي الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء واحد، فلا يُفْهَم هذا التضعيف تكراراً، ولا مبالغةً، ولا مصاحبةً[10].

والتعدية لا تدلّ على التكرير، وأنَّ التعدية بالتضعيف تدلّ على تكرير في الفعل وتمهل، وهذا مذهب الزمخشري[11]، والسهيلي[1].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (62/7)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2093-2094)، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**،(1768)،.والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (6/3).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2093).
[3]ينظر المبرّد، **المقتضب**، (178/4-181).
[4]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (8/3-9).
[5]رأي أبي الحسن في ابن عقيل، **المساعد**، (446/1)، والفارسي، **البغداديات**، (117-118).
[6]رأي أبي عمرو في:**المساعد**، (446/1).
[7]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (9/3).
[8]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2093).
[9]المصدر نفسه، (2093).
[10]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (9/3).
[11]ينظر: الزمخشري، **المفصّل**، (276-277).
[1]ينظر: رأي السهيلي، في ابن عقيل، **المساعد**، (446/1).

وذهب الكوفيون بما نقل عنهم ابن أبي الربيع[1]: أن الأشياء التي يُنْقل بها الفعل فيصير متعدياً(ستة)، الثلاثة التي ذكرها البصريون(بحرف الجر، والتضعيف، وهمزة التعدية)، والثلاثة التي أضافوها هي:

1- إسقاط الهمزة نحو: أكبَّ زيدٌ على وجهه، وكبَّهُ الله على وجهه، ومنه قوله تعالى:﴿ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٩٠]،ومنه ثلّثَ الرجلين، أي صيّرتهم ثلاثة.

2- تغيير الحركة نحو: شَتِرَتْ عين الرجل، وشَتَرَها الله، ومنه كَسَيْت الثوبَ، إذا لبستُه، وكسوته إذا ألبسته، ومنه قول الشاعر:[2]

وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كُسِيَ الجواري فَتَنْبُو العينُ عن كرمٍ عِجَافِ

ومعنى كُسِي الجواري: لبس[3]

أنْ يكون النقل بغير زيادة ولا تغيير في اللفظ، نحو شجاه أي فتح، وشجا فوه أي انفتح، ولا يعتبر البصريون ذلك من النقل، لم يكن شتِرَت عينُه، فلما أرادوا النقل، قالوا: شترَها الله، ولو أرادوا لقالوا: أشترها الله، وإنما شترَها: جعلَ فيها الشتر، وقال أبو حيَّان:" والصحيح شَتَرَها الله، أصل، وأنّ المراد : أوقع الله فيها الشّتر"[4].

يرى الباحث أنَّالأوزانالإضافية الثلاثة التي أضافها الكوفيون يحتجّ بها طالما أيّدها الدليل من كلام العرب.

النوع الثاني: ما يتعدّى إلى واحدٍ دائماً بحرف الجر مخصوصاً: نحو: مررْتُ بزيدٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾[النور: ٦٣]،ففي الآية الكريمة: جاء تضمين ما يتعدّى معنى اللازم، والمعنى: أي يخرجون وينفصلون،ويبنى منه اسم مفعول معدّى بالحرف، نحو: زيدٌ ممرورٍ به، فإنَّ الفعل لا يقتضيه بخصوصه، نحو: خرجْتُ إلى زيدٍ. فلا يعتبره الخضراوي تعدّياً، بخلاف: خرجْتُ منْ الدار،لأنَّ

---

[1] ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، (1767-1768).
[2] حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1751)، الشاهد **في البحر المحيط**، (487/2).
[3] ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، (1768)،سيبويه، **الكتاب**(57/4).
[4]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**،(460/2).

الخروجَيقتضي مخروجاً، وقدْ اعترض أبو حيَّان على عبارة الخضراوي، بقوله:" والصحيح أنّهيسمّى متعدياً، وإنْ كان لا يقتضيه بخصوصه والحكم سواءٌ"[1].

النوع الثالث: ما يتعدَّى لواحد بنفسه دائماً، ومنه أفعال الحواس نحو: رأيْتُ الهلالَ، وقلبية نحو: سَمِعْتُ النصيحة[2].

النوع الرابع : ما يتعدَّى إلى واحدٍ تارةً بنفسه وتارةً بالجار، نحو: شكرْتُ زيداً وشكرتُ لزيدٍ، وهو قسم بحدّ ذاته[3]، واعترضَ قسمٌ عليه واعتبروا الأصل فيه حرف الجر[4]، وصححه ابن عصفور[5]، وردَّهُالشلوبين: واعتبر الأصلَ أنْ يتعدَّى بنفسه، وحرف الجر زائدٌ[6].

وزعم ابن درستويه [7]أنّ(نصح) يتعدَّى لواحدٍ بنفسهِ، وللآخر بحرف الجرِّ، واعترض عليه أبو حيَّان فيما ذهب إليه، بقوله:" والأصلُ نصحْتُ لزيدٍ رأيَهُ، وما زَعَمَ لمْ يُسْمَع في موضع"[8].

وجاء في شعر النابغة تعدي الفعل(نصحْتُ) بغير اللام:[9]

نصحْتُ بني عوف فلمْ يتَقبّلُوا رسولي ولم تَنْجَحُ لديهم رسائِلي

الشاهد فيه الفعل(نَصَحَ) تعدَى بنفسه دون حرف الجرِّ، وقدْ اعترض قسمٌ من النحاة على هذا النوع، أي الذي يتعدَّى بنفسهِ تارةً وبحرف الجر تارة أخرى، ودليلهمأنّه لمّا عُدِّيَ بنفسه كان قويّاً ، وعندما عُدِّيَ بحرف الجرِّ كان ضعيفاً[10].

صحح هذا المذهب ابن عصفور بقوله:"فإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى واحدٍ بحرف جر، كانت الجملة في موضع نصبٍ بالفعل بعد إسقاط حرف الجر نحو: فكرْتُ أيُّهم زيدٌ، كأنّه في

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2089).
[2]ينظر: أبن هشام، **شرح شذور الذهب**، (370)، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، (62/7).
[3]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2088).
[4]ينظر:**معاني القرآن للفرّاء**(92/1)، وناظر الجيش،**تمهيد القواعد**، (1724)، والحسن بن قاسم المرادي، **شرح التسهيل**، (437/1)، والسهيلي، **نتائج الفكر**، (271).
[5]ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (300/1-301).
[6]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2088).
[7]ينظر: رأي ابن درستويه في **شرح الجمل** لابن عصفور، (301/1).
[8]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2088).
[9]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2267)، الشاهد للنابغة الذبياني في **ديوانه**، (68).
[10]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (455/2).وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (8/7)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2088)، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، (1723).

الأصل: فكرتُ في أيِّهم زيدٌ، إلّاأنّهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه، فحذفوه، وأوصلوا الفعل إليه بنفسه وموضعه نصب، لأنَّ ما يصلُ إليه الفعلُ بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل نفسه، نحو: أمرْتُكَ بالخيرِ، و: أمرتُكَ الخيرَ، وإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسه كانت الجملة في موضع مفعول له، نحو: عرفْتُ أيّهم زيدٌ[1].

وقدْ اختار أبو حيَّان مذهب ابن عصفور بقوله:" وليس ذلك عندنا بمستحيل، إذ يتصور أنْ يكون بعض العرب يلحظه قوياً بطبعه فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده فيقوّيه بالحرف، ثمَّ اختلطت اللغات وتداخلت، بل قدْ يتصور أنْ يكون ذلك من ناطق واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد من الناطق الواحد في الزمن الواحد"[2].

إنَّ رأي أبي حيَّانهو الراجح؛ كون الشاهد لا يقاس عليه لأنّه يُؤَوَّل (نصحت لبني عوف)، هكذا صحح ابن عصفور بقوله:" فإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى واحد بحرف جر، كانت الجملة في موضع نصبٍ بالفعل بعد إسقاط حرف الجر"[3].

حذف حرف الجر من الفعل المتعدي بالحرف:

لا يحذف حرف الجر من مفعول الفعل المتعدي بحرف الجر ووصول الفعل إليه بنفسه إلّا مع (أنَّ، وأنْ)[4]، نحو: غضبت أنْ تخرجَ، وعجبتُ أنّكَ تقومُ، أي من أنْ تخرُجَ، ومن أنّكَ تقومُ ،وذلك لطول (أنّ و أنْ)، بالصلة والطول يستدعي التخفيف، ولا يجوز ذلك في المصدر؛ لأنّه لا طول فيه، فلا يجوز في: عجبتُ من قيامِك، أنْ تقولَ: عجبت قيامَك، بشرط أنْ يتعين الحرف، فإنْ لم يتعين الحرف لم يجز الحذف،وذلك بأنْ يكون الفعل يتعدّى بحرفين مختلفين في المعنى نحو: رغِبْتُ في أنّكَ تقومُ، ورغِبْتُ عن أنْ تقومَ، ويكثر حذفه ويقاس لكثرة الاستعمال نحو: دخلْتُ الدارَ، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو:ذهبْتُ الشام، فإنّه يسمع ولا يقاس عليه، وقدْ يُحْذَف حرف الجرِّ من أفعال مسموعة ولا يقاس على غيرها، وهي(اختار ،واستغفر، وسمّى، وأمر) [5] نحو قول الشاعر:[6]

---

[1]ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجّاجي**، (1-301-302)، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، (1723).
[2]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (455/2).
[3]ابن عصفور، **شرح جمل الزجّاجي**، (301/1).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (462/2)،والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (6/3).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2089-2090).
[6]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (376).

أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ به فقدْ تركتك ذا مال وذا نشب

الشاهد فيه: قوله: أمرتُكَ الخيرَ، حيث حذف الجار، والأصل: أمرتُكَ بالخير، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾[الأعراف: ١٥٥]، من قومه،[1].

مذهب الخليل في حذف حرف الجر من(إنّ، وأنْ) كما جاء في كتاب سيبويه، أنّ موضعه النصب[2]،والكسائي[3]في(أنّ، وأنْ)، عند حذف حرف الجر المطردّ حذفه أنّهما في محل جر،هذا ما اتفق عليه كلّ من ابن مالك وصاحب كتاب البسيط، وذهبا أيضاً أنَّ الفرّاء قال: هو في موضع نصبٍ[4].

وقدْ اعترض عليهما أبو حيَّان بقوله:" وأمَّا نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل أنّه جر، وعن سيبويه أنّه نصبٍ فوهم، لأنَّ المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليلأنّه نصبٌ، وأمَّا سيبويه فلم يصرِّح فيه بمذهبٍ بل قال:" لو قالَ إنسانٌ (إنّ أنّ) في موضع جرٍّ، لكان قويَّاً وله نظائر نحو قولهم: لاهٍ أبوكَ"[5]، وشدَّ الحذف فيما سواه: [6]، أي سوى ما ذُكِر كقوله: [7]

فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

أي كما عسل في الطريق.

لأن بقاء الجر بعد حذف العامل قليل والنصب كثيرٌ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل وقدْ يُستَشْهَد لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر:[8]

وما زُرتُ سلمى أنْ تكون حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ

---

[1]ابن عصفور، **شرح الجمل**، (280/1).
[2]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (126/3-127).
[3]ينظر: ابن مالك،**شرح الكافية الشافية**، (634/2)،وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (16/7)،وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2090).
[4]ينظر: أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي،**شفاء العليل**، (600/2)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، (130)، وابن عقيل، **المساعد**،(429/1).
[5]سيبويه، **الكتاب**، (126/3).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2091)، وسيبويه، **الكتاب**، (126/3-127)، وأبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، **شفاء العليل**، (600/2).
[7]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (80)، وهذا عجز بيت صدره: لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يع.
[8]المصدر ذاته، الشاهد برقم، (174).

الشاهد فيه: أن تكون حبيبة، حيث حذف حرف الجر، فاستدلّ به من ذهب إلى أنّه في موضع جر، لأنّهقدْ عطف عليه قوله(ولا دينِ) بالجر.

وقدْ وضَّح أبو حيَّان رأيه بشكل مفصل في كتابه منهاج السالك، بقوله:" فـ(أنْ) تكون في موضع جرٍّ؛ ولذلك عُطِف عليها بالجر، وقوله: ولا دينِ، والقياس ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّا نظرنا إلى ما حُذِف منه الحرف وجدنا العرب قدْ نصبته، ولا تبقيه مجروراًإلّا في شذوذ من الكلام ؛ لأنَّ فيه إعمال الحرف ، وقدْ حُذِفَ، ولا حجّة في البيت؛ لأنّه يحتمل أنْ يكونَ قوله: (أنْ)في موضع نصبٍ، ويكون قوله :(ولا دينِ) معطوفاً على التوهم، كأنّه توهم أنّه قال: لأنْ تكونَ حبيبةً"[1]

وأجاز الحذف الأخفش الصغير(ت 315هـ) بما ليس فيه لبس، بما نقل عنه ابن مالك بجواز الحذف والنصب بشرط لا لبس فيه[2]، نحو:[3]

وأُخفي الذي لولا الأسى لقضاني.

على تقدير لقضى عليَّ فحذف عليّ وعدّى الفعل إلى الضمير فنصبَهُ،ولا ينقاس حذف حرف الجرِّ إنّما سُمِع ذلك في ألفاظ مخصوصةٍ ونصُّوا على أنّه لا يجوز: زيداً مررت به، تريد بزيدٍ مررت به، ولا سرْتُ البيتَ، تريد سرتُ إلى البيتِ، إلّا في ضرورة شعرٍ"[4]

وذكر أبو حيان بأنّ ذلك يتوقفَ على السماع"[5]

وجوزه الأخفش الصغير، وابن الطراوة، فقالا:" بحذف حر الجر من كلّ ما لا لبس فيه، بأنْ يتعيَّن هو ومكانه نحو: بريْتُ القلمَ السكين قياساً على تلك الأفعال، فإنْ فُقِدَ الشرطان، أو أحدهما، بأن لم يتعيَّن الحرف نحو: رغبْتُ، أو مكانه نحو: اخترْتُ إخوتَك الزيدين، لم يجز، لأنَّكلّاً منهما يصح دخول (منْ) عليه[6].

وأضاف السهيلي في كتابه نتائج الفكر شرطاً آخرا: وهو أنْ يكونَ المأمورُحدثاً لا شخصاً أو جوهراً، فلا تحذف الباء من: أمرتُكَ بزيدٍ، فتقول: أمرتُكَ زيداً،لأنَّالأمرَ ليس به، وإنّما تدخل

---

[1]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (463/2).
[2]ينظر ابن مالك، **شرح التسهيل**، (150/2).
[3]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (3048)، وصدر البيت: تحنُّ فتبدي ما بها من صبابة.
[4]ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (53/4)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2089).
[5]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2090).
[6]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (11/3)، وأبو حيان،**البحر المحيط**، (53/4)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2091).

الباء عليه مجازاً، كأنَّك قلت: أمرتُكَ بضربِ زيدٍ أو إكرامه[1]، وأنكر أبو حيَّانعلى السهيلي ما ذهب إليه من شروط حذف حرف الجر بعد الفعل المتعدي بقوله:" ولم يشترطْ أصحابُنا ما اشترطه السهيلي"[2].

والصحيح أنّه يتوقف على السماع[3]، قال أبو حيَّان:" وإذا عدُّيَ اللازم بحرف جرٍ لم يجزْ حذف الحرفِ، ووصول الفعل إلى الاسم ، فينصبه "[4].

النوع الخامس: ما يتعدَّى لواحدٍ بنفسه تارةً ولا يتعدَّى أخرى لا بنفسه ولا بالجار: لازماً ومتعدياً لواحدٍ بنفسهِ دائماً: نحو: فغرَ فاه، أي فتَحَه، و: فُغِرَ فوه، أي انفَتَحَ[5].

إنَّ رأيَ أبي حيَّان هو الراجح في مسألة عدم حذف حرف الجر من الفعل الذي يتعدى به، ولا يُقاسُ على ما سُمِع من كلام العرب من الشعر.

النوع السادس: أنْ يتعدَّى لمفعولين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر.

من هذه الأفعالالفعل(استغفر)، وهو عند جمهور النحاة[6]، من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، نحو: استغفِرُ اللهَ ذنبي، التقدير(من ذنبي)، وكقول الشاعر:[7]

أستغفرُ الله ذنبًا لسْتُ مُحْصِيَهُ ... [رب العِبادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ]

الفعل (استغفر)، تعدَّى إلى المفعول الأول بنفسه، والثاني بحرف الجر، أمَّا حرف الجر فحُذِف بعد ذلك، والوجهان: استغفِرُ اللهَ من ذنبٍ، واستغفِرُ اللهَ ذنباً، وعلَّقَ سيبويه على البيت المتقدم[8]:" وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعال توصل بالحرف والإضافة فتقول: اخترْتُ فلاناً من الرجال، وسمَّيْتُه بفلان، كما تقول:عرفْتُه بهذه العلامة، وأوضحْتُه بها، وأستغْفِرُ اللهَ مِنْذلك، فلمَّا حذفوا

---

[1]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (12/3)، والسهيلي، **نتائج الفكر**، (259-260)، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، (1737).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2092).
[3]ابن مالك،**شرح التسهيل**، (150/2).،
[4]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (460/2).
[5]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2088).
[6]ينظر: سيبويه، **الكتاب**،(37/1-38)،والمبرّد، **المقتضب**، (321/2)، **وشرح الجمل**، لابن عصفور، (305/1)، **وشرح ابن يعيش**، (63/7)، **وإعراب القرآن** للنحاس، (174/5)،والحيدرة اليمني، **كشف المشكل**، (405/1).
[7]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1951).
[8]سيبويه، **الكتاب**، (38/1).

حرف الجرِّ عمل الفعل، وليسَتْ (أستغفِرُ اللهَ ذنباً)و(أمرْتُكَ الخيرَ)، أكثر في كلامهم جميعاً، وإنمَّا يتكلّم بها بعضُهُم"[1].

وذهب كلّ من ابن الطراوة[2]، والسهيلي[3]، وابن هشام[4]، إلى أنَّالأصلَ في(استغفِرُ)أنْ يتعدّى بنفسه، وليس بحرف الجرِّ، وحين يتعدَّى بحرف الجرِّ، إنمَّا المعنى الخروج من الذنبِ وطلب التوبةِ ، فحينَ تقولُ: استغفِرْتُ اللهَ الذنبَ، وقولك: غفرَ اللهُ ذنوبَنَا، ولا تقول : من ذنوبنا، وإذا قلت ذلك فإنَّك تعْنِي بعضَ الذنوبِ.

اختار أبو حيَّانكلامَ السهيلي،وذكرَأنّهلم يتبيَّن له الراجح في هذه المسألةِ، لكنَّهُ حينَ اطَّلع على كلام السهيلي أخذه واختارهبقوله:" والذي ذُكِر وبحثه حسن وهو الظاهر، وقدْ كان في النفس من هذه المسألة شيءٌ فانجلى بالوقوف على كلام هذا الرجل" ، بعد ذلك بين ردود الجمهور عليه، وأخذ يدافع عنه، فمن خلال دفاعه عنه يُفْهَم أنّه يرجِّح رأي السهيليوابن الطراوة ودليل ذلك أنّه أثنى على كلام السهيلي،واصفاًكلام السهيليبالظاهر، ودفاعه عنه على لسانه.[5]، واختار في البحر المحيط رأي سيبويه ورأي ابن الطراوة ووصفه بأنّه مرجوح محجوج[6].

إن رأي الجمهور هو الراجح لدي خلافاً لماذكره السهيلي بدليل السماع من كلام العرب.

(ظنّ).

تُستَعمَل في الغالب بمعنى الرجحان [7]، نحو قول الشاعر:[8]

ظننتك إنْ شبّتْ لظّى الحرب صالياً فعردّتَ فيمن كان عنها معردّا

ذكر أبو حيَّان أنَّ بعض النحاة قدْ زعموا أنَّ(ظنّ) بمعنى اليقين، فلا يجوز تأكيدها وقدْ ذهب أبو بكر محمد بن ميمون في كتابه(نقع الغلل) بما نقله أبو حيَّان:" إلى أنَّ الظنَّ بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا معوَّل عليه في حكاية من حكاه عن العرب، وتأوَّل ما أوهم ظاهره ورُود ذلك، وقدْ زعمَ الفرّاء أنَّ الظنَّ يكونُ شكاً ويقيناً، وكذباً، وأكثرُ البصريين، أنَّ الظنَّلا

---

[1]المرجع السابق(38/1).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (110/2).
[3]ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر**، (332-334)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2091).
[4]ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، (679).
[5]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (156/2-157).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (110/2).
[7]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100).
[8]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (674).

يكونُ كذباً،إنَّما يكونُ عندهم شكّاً ويقيناً، ومن الكذب عند الفرّاء قول الكفار:" ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴿٣٢﴾﴾[الجاثية: ٣٢]، وعند البصريين هو الشكُّ، وفرَّقَ بعضُهم بين الشكِّ والظنِّ واليقين، فقال: الشك استواء الأمرين عندك، فإن ترجَّح أحدُهما فظنَّ، أو اعتقدْته بدليل فيقين"[1]، والذي يُفْهَم من كلام أبي حيَّانأنّهقدْ عارض الفرّاء ورجَّح ما ذهب إليه البصريون بقوله:" وأكثرُ البصريين أنّ الظنّ لا يكون كذباً، وإنَّما يكونُ عندهم شكّاً ويقيناً"[2].

وقدْ تأتي بمعنى اليقين نحو قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾[البقرة: ٤٦]، فقدْ جاءت بمعنى ظنّ اليقينية،[3]، ورجَّح أبو حيَّان ماذهب إليه سيبويه من أنَّ (ظنَّ) تأتي بمعنى اتّهم، بقوله:" وتجيء ظنَّ بمعنى اتّهم فيتعدَّى إلى واحدٍ"[4].

إعمال ضرب عمل ظنّ.

اختلف النحاة في(ضرب)، هل تعمل عمل(ظنّ)، أم لا؟على أقوال:[5]ذهب أبو حيَّان أنّ معناها(صيّر) مع المثل بقوله:" فظاهر هذه الآيات أنَّ(ضربَ) بمعنى(صيَّر) تتعدى إلى اثنين، ويكون مثلاً فيما يظهر هو المفعول الثاني وما بعده هو المفعول الأول، لأن مثلا نكرة لا مسوغ لهل لجواز الابتداء بالنكرة، وما بعده إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوّغ للابتداء بالنكرة"[6]، ونراه أنّه يخالف ما ذهب إليه في التذييل ويرى: أنَّ (ضربَ)لا تكون من باب (ظنّ)، بقوله:" والأصحُّ أنَّ (ضربَ) لا يكون من بابِ (ظنّ وأخواتِها) فيتعدَّى إلى اثنين"[7].

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100)، **ومعاني القرآن** للفرّاء، (265/1).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100).
[3]ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، (364).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2101)، وسيبويه، **الكتاب**، (126/1)، حيث قال سيبويه:" وقدْ يجوز أنْ تقول: ظننت زيداً، إذا قال: من تظنُّ؟، أي من تتهم؟ فتقول: ظننْتُ زيداً، كأنّه قال: اتهمت زيداً، وعلى هذا قيل: ظنين، أي متهم، ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلْتُ وأرى" .
[5]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2106)، **والبحر المحيط**، (267/1).
[6]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (51/6-52).
[7]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (266/1).

ونجد له كلاماً آخر في البحر المحيط يخالف ما ذهب إليه عند الكلام على قوله تعالى:﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ ﴿٤٥﴾ ﴾[الكهف:45]، قال:" وأقول: أنَّ كـ(ماءٍ) في موضع المفعول الثاني لقوله(وَٱضۡرِبۡ)، أي: وصيِّر لهم مثل الحياة الدنيا"[1].

وذهب غيرُه من النحاة إلى ثلاثة مذاهب:الأول: تكون بمعنى(صيِّر)، مع المثل فتتعدَّى إلى مفعولين، وذهب إلى ذلك كلّ من: العكبري[2]، والسيوطي[3]، والزمخشري[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ ﴾[النحل: ٧٦]، وقوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا ﴾[إبراهيم: ٢٤].

الثاني:بمعنى(صيَّر)، مع غير المثل، وذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع[5]، وتكون لازمة ولا تأخذ مفعولين، نحو: ضربْتُالفضّة خاتماً، وضربت الطين خزفاً، قال أبو حيَّان:" وذهب هشام إلى جعل (عرف) و(أبصر)، من هذا الباب، وابن درستويه إلى جعل(أصاب)، و(صادف)، و(غادر)، و(ألفى)، من هذا الباب، والصحيح أنّها ليست من هذا الباب"[6].

الثالث: ليستْ من هذا الباب، وذهب إلى ذلك ابن مالك[7]، وأنكر على نحاة المذهب الأول مجيء(ضربَ) في باب (ظنّ)،بقوله:" والصواب أنْ لا تلحق بها لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾[الحج: ٧٣]، فبُنِيَ (ضرب) المذكورة لمّا لم يسمَّ فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب"، وقدْردّ الدماميني على ما ذهب إليه ابن مالك بقوله:"وفيه

---

[1] المصدر نفسه، (126/6).
[2] ينظر: العكبري، **البيان في إعراب القرآن**، (850/2).
[3] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (485/1).
[4] ينظر: الزمخشري، **الكشَّاف**،(376/2).
[5] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (485/1).
[6] أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2106).
[7] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (85/2).

نظر، لأنَّ غاية مافيه عدم ذكر المفعول الأول فقدْ يكون محذوفاً لدليل، والأصل: ضربْنا ما سنذكر مثلا، ثمَّ حُذِف المفعول الأول، وأقُيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل"[1].

(حسب).

وأكثر استعمالها في غير المتيقن،[2] كقوله تعالى: ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ ﴿١٨﴾ ﴾[المجادلة: ١٨]وكقول زفر بن الحارث الكلابي:[3]

وكنا حسبنا كلّ بيضاء شحمةً عشية لاقينا جذام وحمْيرا

ونقل استعمالها في المتيقن [4]ومنه قول لبيد بن أبي ربيعة:[5]

حسبت التقى والحمد خير تجارة رباحا إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

ومضارع(حسب)، فيه لغتان: فتح السين وهو القياس، وكسرها وهو الأكثراستعمالاً،وقدْ جاءت(حسِب)، لازمةً قالوا:(حسِبَ الرجلُ)، إذا احمرّ لونُه وابيضّ كالبرص [6].

درى.

التي بمعنى(علم)، الكوفيون عدُّوها من هذا الباب وتابعهم ابن مالك[7]، نحو قول الشاعر:[8]

دُرِيْتَ الوفيَّ العهدَ ياعُرْوَ فاغتَبِطْ فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

---

[1]الدماميني، **تعليق الفرائد**، (158/4).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2101).
[3]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1135)، وجاء برواية: لياليا لاقينا.
[4]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2101).
[5]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم(2098).الشاهد للبيد بن ربيعة في **ديوانه**(246).
[6]ينظر سيبويه، **الكتاب**، (38/4)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2101).
[7]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (483/1)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، (71).
[8]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (572).

وأنّها تتعدى بالباء إلى واحد نحو: دريت بكذا[1]، وتتعدَّى بنفسها عند دخول الهمزة عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ ﴾[يونس: ١٦].

ولم يجوز أبو حيَّان تعديتها لمفعولين بقوله:" ولم يذكر أصحابُنا(درى) فيما يتعدَّى إلى اثنين، فإن كان سُمِع ذلك فيها فَلَعَلَّهُ بالتضمين، والمحفوظ في(درى) أنّه يتعدَّى لواحدٍ بحرف الجر نحو: ما دريْتُ به، ولذلك حين عُدِّي بالهمزة بقي الثاني مصحوبا بالباء نحو:﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ ﴾[يونس: ١٦"[2]].

(اتخذ).

اختلف النحاة في الفعل (اتخذ) على مذاهب:[3]

فقدْ ذهب الفارسي أنَّ (اتخذ) تتعدَّى إلى واحدٍ نحو قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ ﴾[العنكبوت: ٤١]، وتتعدَّى إلى اثنين نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ خَلِيلٗا ١٢٥ ﴾[النساء: ١٢٥]، وقال ضياء الدين بن العلج صاحب كتاب البسيط:" اتخذ يتعدَّى إلى واحدٍ بمعانٍ، وبمعنى جعل المُصَيَّرَةِ"[4].

وذهب ابن برهان إلى أنَّ(اتّخذ)، لا يتعدَّى لا إلى واحدٍ، وإنّما تتعدَّى إلى اثنين دائماً بقوله:" ولا أعلم اتخذ إلّا يتعدّى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول"[5]، ويراها ابن مالك بمعنى(اكتسب)، فلا تتعدَّى إلى مفعولين وإنّما إلى مفعولٍواحدٍ[6].

---

[1]ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، (34/2)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (480/1).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100).
[3]المصدر نفسه، (2103-2104).
[4]المصدر نفسه (42/6).
[5]المصدر نفسه، (42/6).
[6]ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (244/1).

واختار أبو حيَّان قول أبي علي الفارسي، بقوله:" والصحيح الأول لأنَّا نقول: لو كان منه لصحّ كون أحدِهما موقعاً بالأخر فعلاً، ولا يكون لأنّه هو ولو كان لجاز الاقتصار على الباقي، ولم يكن، وما ذكروه حذف اختصاراً"[1].

(ترك).

فيها خلاف ، ذكره أبو حيَّان، فمن النحاة من يجعلها بمعنى(صيَّر) فتتعدَّى إلى اثنين، ومنهم من يجعلها متعدية إلى واحدٍ، وإنْ وجِدَ بعدها منصوبٌ فهو حال على رأيهم.[2]نحو قوله تعالى:﴿ ۞وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ۖ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾[الكهف: ٩٩].

حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها وتصرفها.

أبو حيَّانجعل للحذف شرطاً بقوله:" وحذف مفعوليها إن كان اقتصاراً، حُذِف لغير دليل"[3]، وذهب كلّ من الأخفش[4]والجرمي إلى المنع.

وذهب أكثر النحويّين إلى الجواز[5]،وذهب الأعلم إلى المنع في (علم)، وأفعال اليقين، وإلى الجواز في(ظنَّ) وأفعال الشك[6]، وذهب أبو العلا إدريس إلى المنع قياساً والجواز سماعاًفي بعضها[7]، زاعماًأنّه مذهب سيبويه[8].

---

[1]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (43/6).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2104).
[3]المصدر نفسه، (2097).
[4]رأي الأخفش في:**شرح الجمل لابن عصفور**، (311/1)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (488/1)، ومن تبع الأخفش: الجرمي، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين الأزدي، وحجتهم: أنّ هذه الأفعال = قدْ تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم، فكما لا يبقى القسم دون جواب كذلك هذه الأفعال لا تستغني عن مفعولاتها، وقدْردّ عليهم: أنّ العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم؟
[5]ينظر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (488/1).
[6]رأي الأعلم في**: شرح الجمل** لابن عصفور، (311/1)،.فحجتهم: أنَّ كلّكلام مبني على الفائدة، فإذا قلت: ظننْتُ، كان مفيداً، لأنَّالإنسان قدْ يخلو من الظنِّ فيفيدنا بقوله: ظننْتُ، أنّهقدْ وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: علمْتُ، كان غير مفيد، لأنَّالإنسانَ لا يخلو من علم إذا له أشياء يعلمها بالضرورة، وهذا الرأي فاسد، بلْ الصحيح أنّه يجوز: وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حمله على مافيه فائدة كان أولى.
[7]رأي أبي العلا في: الأزهري، **شرح التصريح**، (377).
[8]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (39/1-40).

والأعلمُ لا يجيزُ التصرف، وحكى يعقوب:" تعلَّمت أنّ فلاناً خارجٌ" بمعنى: علمْتُ، ودليل تصرفها الإعمالوالإلغاء[1]، وعند أبي حيَّانأنّها تتصرف، بقوله:" فالصحيح أنّها تتصرف"[2]، فإذا كانت(تعلم) بمعنى تعلّم الحساب، فإنّها تتعدى إلى واحد[3].

الإعمالوالإلغاء والتعليق في أفعال القلوب.

وهذه الأفعال نوعان: قلبية وغير قلبية، فالقلبية تختصُّبالإلغاء والتعليق، والإلغاء ترك العمل لغير موجب، وحيث يكون الإلغاءُوالإعمالُ اختلفوا:[4]

فذهب الجمهور إلى أنك مخيّر بين الإلغاءوالإعمالإذا توسط بين معموليه مطلقاً[5]، وذهب الكوفيون إلىالإهمال إذا توسط الفعل، وكان المتقدِّم فعلاً ماضياً أو مضارعاً، نحو: قامَ ظننْتُ زيدٌ، و: يقومُ ظننْتُ زيدٌ، وإذا كان المتقدِّم اسماً فيجيزون نحو: زيدٌ ظننْتُ قائمٌ، أو صفة نحو: قائمٌ ظننْتُ زيدٌ[6]،

ذكر صاحب البسيط قائلاً:" وأمَّا إنْ كان الخبر فعلاً وتقدَّم، نحو: يقومُ ظننْتُ زيدٌ، فالبصريون على جواز الإلغاءوالإعمال لكنْ عند الإلغاء يجب على مذهبهم أنْ يرتفعَالاسم بالفعل ، كما كان في الابتداء. وينبغي أنْ يقبّح للفصل بالأجنبي، لأنّه ليس معمولاً للفعل ولا مؤكدا لمعناه، والأحسن التأخير"، وقال الكوفيون:" لايكونإلّا إلغاء ظننْتُ في هذا، لأنَّالأول يطلب فاعله، والاسم فاعل له في المعنى، فلا يمنعُ عنه، لأنّه يكون إلغاءً لما لا يجوز إلغاؤه".

" منع الكوفيون: قام ظننْتُ زيداً، أو يقوم خِلتُ محمداً، وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء، وقالوا: لا ينصب إلّا ما كان مبتدأقبل ظننْتُ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدَّمه الفعل. والبصريون أجازوا النصب لأنَّ العامل ما ذكره فعلٌ فلا يكون ما هو أقوى منه"[7].

---

[1]ينظر:**حاشية الخضري**، (342/1)
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2100).
[3]ينظر:**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (158/1)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (480/1).
[4]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2106).
[5]المصدر نفسه، (2107).
[6]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (87/2)، وابن هشام، **تلخيص الفوائد**، (449)،و أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**،(70/6).
[7]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**(71/6).

ونقل أبو علي الفارسي عن ابن السراج بقوله "ولم يجز الكوفيون إعمال (ظننتُ) مع الماضي والمستقبل إذا توسط نحو: قام ظننتُ زيدٌ، ويقوم ظننت زيدٌ، قال : وجواز الإعمال كجواز الإلغاء عندنا"[8].

أمَّا أبو حيَّان، فقدْ اختار ما ذهب إليه الكوفيون، حيث قال:" والصحيح ما رآه الكوفيون، لأنّ الظنّ كَـ(لا شيءٍ)، والفعل تفرَّغ لما بعده"[9]،ورأي أبي حيَّان، هوالراجح؛ لأنّه تناول المسألة بإسهاب ناقلاً عن كتاب الإفصاح ولم يتناول هذه المسألة من النحاة أحدٌ كما تناولها هو.

الإعمالوالإلغاء في (ظنّ)، إذا تأخرت أو توسطت.

حين نقول: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ، بتأخر ظنّ وتوسطها، هل تعمل هنا أو لا؟ للنحاة مذاهب في هذه المسألة:[10].

أولا: يجوز الإلغاءوالإعمال إذا تأخرَتْ عن المفعولين أو توسطتْ بينهما وذهب إلى ذلك ابن مالك[11]، وابن عصفور، بقوله:" والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت بغيرها تكون قدْ بنيت كلامك على الإخبار من غير أنْ تقصد جعل ذلك الخبر مما تعلمه أو تظنه، ثمَّ تريد بعد أنْ يتبين أنّ ذلك في عملك أو في ظنِّك، فتأتي بالفعل معترضاً بين أجزاء الكلام، أو ملحقاً له آخر الكلام لتبيَّن ما قصدت من ذلك"[12].

وأجاز أبو علي الشلوبين[13]، أنْ يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل، من أنَّ عملها إنّما هو لشبه بأعطيت وأخواتها، والعامل إذا تقدَّم معموله عليه يضعف عمله، لذا يجوز أن تقول: لزيدٍ ضربتُ، وأصلاً (ضربتُ) إلى (زيدٍ) باللام، ولو كانت متقدْمة لم يحسنْ.

ثانيا: إبطال العمل، وهو مذهب الفرّاء[14]، قال:" إذا وقعت ظننتُ بين اسم وخبره بطلت مذاهبها، وكذلك هي إذا تأخرت بعد الخبر، وقدْ علَّل ذلك بقوله:" وإنّما بَطُلت مذاهبها إذا توسطت

---

[8]ينظر:ابن السراج، **الأصول في النحو**، (183/1-184)، وأبو علي الفارسي، **المسائل البصريات**، (434/1).
[9]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (71/6).
[10]المصدر نفسه، (62/6).
[11]ينظر ابن مالك، **شرح التسهيل**، (85/2).
[12]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (62/6).
[13]المصدر نفسه، (62/6).
[14]ينظر: **معاني القرآن** للفرّاء، (338/2)، وأبو حيَّان ، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (65/6-66).

أو تأخرت لأنّها في الأصل حكاية والحكاية لا تنفردّ بخبر ولا باسم لأنَّ الخبر والاسمكلمةٌ فلا تقع الحكاية على كلمةٍ"، وكذا ذهب ابن سعدان[1].

اختار أبو حيَّان الجواز في عملها إذا توسطت والإلغاء إذا تأخرت، بقوله:" وينبغي أنّها إذا تأخرت أنْ تلغى، ولا يُقدَّم على الإعمال إلّا بسماع وإن كان القياس يقتضيه"[2].

توسط (ظنّ) بين الفعل وفاعله.

وقوع (ظنّ) بين الفعل ومرفوعه نحو: قامَ أظنّ زيدٌ، أو يقومُ أظنّ زيدٌ، ففي ذلك قولان:

الأول: أنّه يجوزالإلغاءوالإعمال وهو مذهب البصريين[3]، وقدْورد سماعاً قولهم:[4]

شجاك أظنّ ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

الشاهد فيه قوله: "أظن" وقد وقع بين الفعل وفاعله، وبالتالي يجوز إعماله أو إلغاؤه.

رفع (ربع) ونصبه فالرفع أنه فاعل للفعل (شجاك) علىالإلغاء، والنصب على أنّه مفعول به أول للفعل (ظنّ)، وجملة(شجاك) في محل نصب مفعول به ثانٍ.

الثاني: مذهب الكوفيين الإلغاء وعدم الإهمال[5]، فالاسم مرفوع عندهم على الفاعلية لا على الابتداء، وظننت تلغى في ذلك، لأنَّالأول يطلب فاعله، والاسم فاعل له في المعنى، فلا يمنع عنه، لأنّه يكون إلغاءٌ لما لا يجوز إلغاؤه، وقال بعض المتأخرين[6]: تكون المسألة من باب إعمال الفعلين فينبغي أنْ تجري على الخلاف فيه، ورُدَّ: بأنَّ هذا لا يصحُّ لأنّها لا تدخل في باب الإعمالإلّا بتقدِير أنْ تعمل ولا تلغى، وأمَّا بتقدير الإلغاء فلا تدخل، لأنّه لا يحتاج إلى إضمار فيه ولا حذف.

---

[1]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (66/6).
[2]المصدر نفسه،(66/6).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2111)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (70/6)
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2931).الشاهد للبيد بن ربيعة في **ديوانه**، (256).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2111)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (70/6)، وابن عقيل، **المساعد**، (336/1).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (70/6)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب، العرب**، (2111).

واختار أبو حيَّان مذهب الكوفيين[1]، فقال:" والصحيح ما رآه الكوفيون، والذي يقتضيه القياس أنّه لا يجوز إلّاالإلغاء، لأنّالإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً البته، لأنّالنحويّين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعاً ضمير المبتدأ المستكن أو البارز المتّصل على المبتدأ، والإعمال يؤدي إلى ذلك، فلا يجوز".

نقل أبو حيَّان عن كتاب البسيط بقوله:" وأمَّا إنّ كان الخبر فعلاً وتقدَّم، نحو: يقومُ ظننْتُ زيدٌ، فالبصريون على جواز الإلغاءوالإعمال، لكنْ عند الإلغاء يجب على مذهبهم أنْ يرتفعَالاسم بالفعل كما كان في الابتداء، وينبغي أنْ يقبح للفصل بالأجنبي، لأنّه ليس معمولاً للفعل ولا مؤكداً لمعناه، والأحسن التأخير، وقال الكوفيون: لايكون إلّاالإلغاء"[2].

وردّ أبو حيَّان قول بعض المتأخرين، الذين قالوا:" إنَّ صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين، فينبغي أنْ تجري على الخلاف فيه"، وقال أيضاً:" وهذا الذي ذكره لا يصحُّ؛ لأنّه لاتدخل في باب الإعمالإلّا بتقدير أنْ تُعمل ولا تلغى، فأمَّا بتقدير الإلغاء فلا تدخلُ؛ لأنّه لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف، فليستْ الصورة داخلةٌ في الإعمال مطلقاً"[3].

وأميل إلى رأي بعض المتأخرين الذين ذكرهم أبو حيَّان واعترض عليهم؛ لأنَّك مخيَّر بين أنْ تُعمل(قام)، أو(ظنَّ).

التعليق عن العمل في ظنّ وأخواتها.

التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقديرلمانع، وهو على قسمين كما عند أبي حيَّان: أولهما واجب التعليق، وذلك حين يتقدم على الاسم استفهام نحو: ظننتُ أزيدٌ قائمٌ؟، أو تقدَّم على الاسم(إنْ) نحو: ظننتُ إنْ زيدٌ قائمٌ، أو تقدَّم (لا النافية)، على الاسم نحو: ظننتُ لا زيدٌ عندك ولا عمرو، أو تقدَّم (لام الابتداء)، على الاسم نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ، أوتقدَّم (إنّ) وفي ثاني معموليها نحو: ظننْتُ إنّ زيداً لقائمٌ.[4]

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (70/6).
[2]المصدر نفسه، (71/6).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2111)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (71/6)
[4]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2116).

ثانيهما جائز التعليق وذلك إذا ولي الاسم استفهامٌ، نحو: علمتُ زيداً أبو من هو؟ فيجوز في زيدٍ وجهان: الأول النصب وهو الأولى، وما بعده في موضع نصب مفعول به ثان، والوجه الآخر الرفع على الابتداء والجملة التي بعده في موضع مفعوليها[1] .

ومن الأدوات التي ذكرها أبو حيَّانللتعليق(لعلَّ) وذكر أنّه انفردَ في هذا الرأي ولم يسبقه لا بصري ولا كوفي بقوله:" ومما ظهر لي أنَّ من أسباب التعليق(لعلّ) وهو شيء أهمله النحويّون ولم أجدْ فيه نصاً لبصريٍّ ولا كوفيٍّ، والدليل على صحة ما ذهبت إليه أنّه مسموع من لسان العرب، وأن لم ينبه النحويّون عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[عبس: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[الطلاق: ١]،ودرى من الأفعال التي تعلّق كما علقت في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[الأنبياء: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[الحاقة: ٣]، وإنَّما كانت من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام حتى أنَّ بعض الكوفيين زعم أنَّ(لعلّ) تكون استفهاما[2].

قال أبو حيان:" لعلّ من حروف الاستفهام"، يقول العربي لخاطبه:" لعلّ تسبني فأعاقبك" يريد: هل تسبني؟ ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[الطلاق: ١]،في موضع حرف الاستفهام مقروناًبدليلالاستفهام وهو(تدري)".[3]

فهذا نصٌّ صريحٌ يدلّ على أنَّ أبا حيَّان توصل إلى هذه النتيجة دون أن ْيسمعها من نحوي سابق، وإنَّما وجدها من لسان العرب، غير أنّنا نجد أنَّالأشمونيقدْ نسب ذلك إلى أبي علي الفارسي بقوله:" الثاني من المعلقات أيضا(لعلّ)، نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[الأنبياء: ١١١]، ذكر ذلك أبو علي في التذكرة"[4]

---

[1]ينظر: خديجة الحديثي، **أبو حيَّانالنحويّ**، (463)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2114).، وأبو حيَّان، **منهاج السالك**، (352/1).
[2]رأيهم في أبيحيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1240)، وابن عقيل، **المساعد**، (306/1).
[3]أبو حيَّان، **منهاج السالك**(353/1).
[4]الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (161/1).

وذكر ذلك أيضا السيوطي ونسبها للفارسي، بقوله: وعدّ أبو علي الفارسي منها(لعلّ)، نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[عبس: ٣]، و: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾[الشورى: ١٧]، ووافقه أبو حيَّان، لأنّه مثل الاستفهام في أنّه غير خبر، وأنَّ مابعده منقطعٌ مما قبله ولا يعمل فيه"[1].

وهو نفسه يعود في كتابه الارتشاف ليبيِّن أنَّ أول من قال بـ(لعلّ) من المعلقات الفارسي، لكنه حين توصل إليها لم يكنْ مطّلعا على الفارسي، بقوله:" وقدْ كنْتُ ذكرت في كتاب منهاج السالك: أنّه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة(لعلّ) ومنه: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[الأحزاب: ٦٣]، و: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[عبس: ٣]، ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[الأنبياء: ١١١]، ورأيتُ مصبّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق، إلّا أني وقعت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا، قال: وقدْ ذكر﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[عبس: ٣]،و: : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[الأحزاب: ٦٣]، ما نصُّه:" والقول في(لعلّ) وموضعها أنّه يجوز أنْ يكونَ في موضع نصبٍ، وأنَّ الفعل لمّا كان بمعنى العلم عَلّقَ عمّا بعده، وجاز تعليقه، لأنّه مثل الاستفهام في أنّه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطعٌ عمّا قبله ولا يعمل فيه" انتهى ما كتبناه من كلام الفارسي في هذه المسألة"[2].

أميل إلى رأي أبي حيان في أنّ(لعلّ) من المعَلّقات، وأنّه انفردّ عن غيره من النحاة، حتى مع أسبقية الفارسي لذلك، وأنّه توصل إلى رأيه دون أنْ يسمعها من الفارسي إلّا بعد أنْ جزم برأيه الذي نص على اعتبار (لعلّ) من المعَلّقات لـ(ظنّ وأخواتها عن العمل).

أفعال القلوب(ظن وأخواتها).

إنّ في اللغة العربيّة أفعالاً سمَّاها النحاة أفعال القلوب، أو أفعال اليقين، أو أفعال الرجحان أو أفعال ظنّ وأخواتها، وسموها أيضاً أفعال الهواجس[3]؛ لأنّها تتعلق بالقلوب والأفكار وتنقسم إلى قسمين: أولاً: أفعال الظنِّ والشكِّ والرجحان(ظنّ وحسب وخال) وأفعال تكون بمعنى الشك

---

[1]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (495/1).
[2]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2116).
[3]أطلق هذه التسمية المجاشعي، وينظر كتابه: **شرح عيون الأعراب**، (143).

(توهم، وقدَّر، وتخيّل). ثانيا: أفعال اليقين والعلم (رأى وعلم ووجد وألفى)، وأمَّا (زعم)فعدّها أكثر النحاة من أفعال العلم.[1].

تدخل هذه الأفعال على ما أصله مبتدأ وخبر، وليس بجائز أنْ يقتصرَ على ذكر المفعول الأول لأسباب: منها ذلك أنّه لا يفي المعنى إلّا بذكر المفعولين، ومنها أنّها تدخل على المبتدأ والخبر دون حذف أحدهما، كذلك لا يمكن حذف أحد المفعولين، ومنها أنّ هذه الأفعال عندما تدخل على الجملة الأسمية يتحول المبتدأ إلى مفعول به أول ويتحول الخبر إلى مفعول به ثانٍ، ذهب إلى ذلك أكثر النحويّين عدا نحاة الكوفة فهم يعدّون المفعول الثاني منصوباً على الحال وليس على المفعولية.[2]

كلّ المواضع التي تدخل عليها (كان) وأخواتها تدخلها عليها(ظنَّ) وأخواتها، إلّا أنَّ (ظنَّ) وأخواتها تدخل على مواضع لا تدخل عليها (كان) وأخواتها نحو: أيّهم ظننتَ أفضلُ؟ وغلامَ من ظننت عندي.

ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

أغلب الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل منقول مما يتعدى إلى مفعولين بهمزة التعدية أو التضعيف، وهي: أرى، وأعلم، وأخبر، خبّر، وأنبأ، ونبأ، وحدث.

لا يجيز أبو حيَّان تعدية(أرى) الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل من خلال ردّه على ابن مالك [3] بقوله:" وما ذهب إليه من أنَّ أرى الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعا مستدلا بقوله: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾[الأنفال: ٤٣]،ليس بجيد لأنّا قدْ نازعناه في ثبوت أنّ(رأى) الحلمية تتعدى إلى اثنين، وبيّنا أنّ استدلاله على ذلك بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[يوسف: ٣٦]، ولئن سلّمنا أنّ رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين فلا يلزمن ذلك أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة"[(4).

وصرح في البحر المحيط أنَّ (قليلاً) تعرب حالا، بقوله:" لأنَّ رأى منقولة بالهمزة من رأى البصرية، فتعدت إلى اثنين، الأول كاف الخطاب، والثاني ضمير الكفار، وقليلاً حال"[(5).

---

[1]السيرافيّ، **شرح السيرافيّ**، (315/2).
[2]ينظر هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، (172/1-173).
[3]ينظر: رأي ابن مالك، **شرح التسهيل**،(102/2).
[4]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (171/6).
[5]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (498/4).

وقال في الارتشاف:" وأمَّا(أرى) الحلمية، فمبني على أنَّ(رأى) الحلمية تتعدَّى إلى اثنين، ولا يصحُّ بل ما ادُّعِيَ على أنّه مفعول ثانٍ أو ثالث منصوب على الحال، وما يتعدى إلى ثلاثة يجوز حذفها اختصاراً، أو حذف اثنين منها اختصاراً، أو حذف كلّ منهما اختصاراً"[1].

ومن الذين سبقوا أبا حيَّان في مذهبه الزمخشري، حيث أعرب قليلاًحالاً، ومعنى ذلك أنّه لا يراها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[2].

ومن النحاة المتأخرين الذين وافقوا ابن مالك في تعدية (أرى) الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل: ابن الناظم،[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6]، ولم يذكر الرضي رأياً له سوى قوله:" قوله:" وألحق بعضهم(أرى) الحلمية ب(أعلم)، نحو: أراني الله في النوم عمرا سالما"[7].

وكذلك لم يصرح المرادي برأيه، سوى ما ذكره عن الخلاف في هذه المسألة بقوله:" وألحق بعضهم أرى الحلمية، ومن منع تعديتها جعل الثالث حالاً"[8].

---

[1]أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (2135)
[2]الزمخشري، **الكشاف**، (161/2، 218/2).
[3]ينظر: ابن الناظم،**شرح ابن الناظم**، (154).
[4]ينظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، (484)، وابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، (81/2)، وابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، (467).
[5]ينظر:**شرح ابن عقيل**، (64/1).
[6]ينظر : الصبان، **حاشية الصبان بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (40/2).
[7]الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (154/4).
[8]الحسن بن قاسم المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، (572-573).

المبحث الثاني: الأفعال الناسخة.

أولا: كان وأخواتها.

حصر أبو حيَّان أفعال هذه الباب بقوله:" إنّكلّ فعل رفع اسماً مفتقراً إلى ثانٍ منصوبٍ افتقارَ المبتدأ لخبره، وجاز تعريفُ ذلك المنصوبِ وتنكيرُه، فذلك الفعلُ من هذا البابِ، وما لا يكونُ كذلك فليس من هذا البابِ"[1].

وقال بعض النحويّين:" يدخل في هذا الباب كلّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدّ منه نحو: قام زيدٌ كريماً، وذهب زيدٌ متحدثاً، فإن جعلته تاما نصبت على الحال"[2].

إنّ المرفوع بعد أخوات (كان) مرفوع بها بلا خلاف، أمَّا الخبر فمنصوب ب(كان) عند البصريين، وعلى القطع-أي الحال- عند الكوفيين[3]، وعند أبي حيَّان شبهه بالمفعول، بقوله:" وأمَّا المنصوب فإنّه عندنا مشبّه بالمفعول، وعند الفرّاء مشبّه بالحال"[4].

والراجح عندي أنَّ المنصوب بعد اسم(كان) منصوبٌ بها ويعرب خبر كان، كما ذهب إلى ذلك البصريون.

(كان) تأتي على أوجه:

أولا:الناقصة: اختار أبو حيَّانأنّها تكون ناقصة، بقوله:" ورفع الاسمين بعد (كان) مسموع عن العرب، و به قال الجمهور، وأنكر الفرّاء سماعه[5]، وقدْ خالف ذلك الرأي واعتبرها غير الناقصة الأبرش".[6]

---

[1] أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (207/1).
[2] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (360/1).
[3] العكبري، **اللباب**، (167/1)، أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (207/1).
[4] أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (207/1)، وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1146)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (116/4)، **ومعاني القرآن** للفرّاء، (281/1).
[5] ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (226/1)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1195)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (250/4).
[6] ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (225/1)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1153)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (215/4)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (425/1).

وقدْ ذهب كلّ من الكسائي وابن الطراوة إلى اعتبارها زائدة ملغاة إذا وليها مرفوعان ولم يجيزوا إضمار أمر ولا شأن، وأنكر ذلك السهيلي، وقال:" والصحيح ما عليه غيره".[1]

ثانيا:التامة: على قسمين: لازمة نحو: قدْ كان لبنٌ، أي حضرَ لبنٌ، ومتعدية بمعنى(كَفَلَ) نحو: كنتُ الصبيَّ، وبمعنى(غزل)، نحو: كنتُ الصوف، أي غزلته، ونسب أبو حيَّان ذلك إلى البطليوسي(صاحب الحلل)، حيث قال:" ذكر ذلك صاحب الحلل، وأنّه من غرائب اللغات"[2].

ثالثا: الزائدة:ذهب أبو حيَّان إلى عدم جواز زيادتها إلّا في أمَّاكن قليلة لاحتمال التأويل، وذكر قوله بعد أنْ عرض أقوال النحاة قال:" والصحيح أنّ ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، و لو جاء مكان لا يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت ولا يقاس عليه"[3].

وذهب كلّ من: الزمخشري [4]وابن السراج [5] وهو مذهب سيبويه [6] والفرّاء[7] والمبرّد[8] إلى أنّها تكون زائدة عند دخولها على الجمل، ولا تؤثر في الذي دخلت عليه، لأنَّ من خواص الزائد أنْ لا يحدث تأثيراً، ولا يكون عاملاً ولا معمولاً، سوى التوكيد، ولهم في قول أهل التفسير دليل كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾[مريم: ٢٩]، " إنْ كان في الآية زائدة وليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام معجزة، لأن الناس كلّهم في ذلك سواء، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ولم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة"[9]،

وكقول الشاعر:[10]

سراةُ بني أبي بكر تسامَوْا على كان المُسَوَّمة العِراب.

---

[1]ينظر: أبو حيَّان ، **منهاج السالك،** (226/1)، و**ارتشاف الضرب،** (1195)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل،** (250/4)، السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** (410/1).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك،** (226/1)، وابن عقيل، **المساعد،** (252/1)، وابن منظور، **لسان العرب،** (كون).
[3]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل،** (217/4).
[4]ينظر: **شرح المفصّل** لابن يعيش، (98/7).
[5]ينظر: **شرح المفصّل** لابن يعيش، (99/7)،وابن السراج، **الأصول في النحو،** (106/1).
[6]ينظر: سيبويه، **الكتاب،** (153/2).
[7]ينظر: المبرّد،**المقتضب،** (116/4، 117).
[8]ينظر: السيوطي،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** (381/1).
[9]ينظر:ابن يعيش، **شرح المفصّل،** (99/7).
[10]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة،** الشاهد برقم، (333).

دخلت(كان) بين الجار والمجرور، والتقدير: على المسومة العراب.

واعترض عليهم أبو حيَّان من أنّهم اعتبروها زائدة وهي ليست كذلك بقوله:" والظاهر أنّها ناقصة فتكون بمعنى(صار)، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، ولا يدلّ ذلك على الانقطاع كما لم يدلّ في قوله تعالى:" ﴿ دَرَجَٰتٖ مِّنۡهُ وَمَغۡفِرَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٩٦﴾ ﴾[النساء: ٩٦]، والمعنى كان وهو الآن على ما كان،ولذلك عبر بعض أصحابنا عن كان هذه بأنّها ترادف (لم يزل)،وما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة لا خبر لها، وهذه نصبت(صبيا)، خبرا لها ليس بشيء؛ لأنّه إذ ذاك ينتصب على الحال، والعامل فيها الاستقرار"[1].

ذهب السيرافيّ[2]،والصيمري[3] إلى تفسير الزائدة أنْ لا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها كأنّه قيل: كان هو، أي: كان الكون، وزيد قائم كان، أي كان ذلك الكون[4].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّها لا فاعل لها، محتجّاً بأنَّ الفعل إذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل لم يحتجَّ إليه، بدليل: أنَّ(قلما)فعل. وعندما استعملته العرب للنفي لم يحتجَّ لفاعل مثلما(ما) لا تحتاج إلى فاعل، وهذا ما اختاره ابن مالك[5]بأنّها تشبه الحرف الزائد.

وذهب الرضي[6]إلى أن المفروض أن تسمّى زائدة مجازا، لعدم عملها، كذلك ذهب السيوطي[7] إلى أنَّ الصحيح أنَّ ما قيل فيها زائدة لا يجوز، وذلك لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه.

---

[1]أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (177/6).
[2]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (214/4)، **شرح ابن يعيش**، (99/7)،السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (381/1).
[3]الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، (192/1)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (213/4)، السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (382/1).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (213/4).
[5]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 1(/382).أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (213/4).
[6]الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (188/4).
[7]ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (382/1)،**والدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع اللوامع**، (229/1).

وذهب ابن هشام[1]إلى أنَّ القول بزيادتها ضعيف، في حين قال ابن عصفور بما نقل عنه ابن هشام:" باب زيادة (كان) الشعر فقط"[2].

والراجحأنَّ اعتراض أبي حيَّان على الطائفة التي ذهبت بزيادة(كان) غير موفق، وأنَّدليلهم الذي اعتمدوه في تفسير قوله تعالى:﴿ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾[النساء: ٩٦]، هو الصحيح.

(كان)المتّصلة بالضمير:

أختار أبو حيَّان الرأي الذي يذهب بعدم زيادتها بقوله:" والذي نختاره في البيت[3] أنَّ(كانوا)و(لنا): كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهم النحويّون عنهما، إنَّما أرادوا بالزيادة أنّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفُهم أنَّ هؤلاء القوم كانوا جير فيما مضى، وأنّهقدْ فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: (كانوا لنا)على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلّا تأكيد ما فُهم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنّها زيدت كزيادة: ما كان أحسن زيداً، ولا كزيادة (على كان المسوّمة العراب) ويدلّ على أنّه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا البيت [4]

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا نرى العرصاتِ أو أثرَ الخيامِ

فهذا يصف حالة الأحباء التي مضت وانقضت.

ولا يمتنع أيضا أن يكون قوله: (كانوا) التامة، ويكون على حذف مضاف، أي: وجدت جيرتهم في الزمان وحدثت ثمَّ حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فقيل كانوا: وتكون الجملة صفة، ويكون معنى الزيادة على ما أقررناه لا على ما فهمه النحويّون حتى احتاجوا في

---

[1]ابن هشام، **مغني اللبيب**، (726).
[2]المرجع السابق، (726).
[3]بيت الفرزدق: فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2705).الشاهد للفرزدق في **ديوانه**، (290/2).

تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلّفات وكلامهم في ذلك يمكن ردّ أكثره ولا كبير فائدة في نقضه"[1].

للنحاةفي (كان)المسندة إلى واو الجماعة عند قول الفرزدق[2]:

فكيف إذا مررتُ بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

آراء ثلاثة: أولا أنّها زائدة[3]، وثانيا أنّها ليست زائدة[4]، وثالثا أنّها زائدة دون الواو، وهو تخريج ابن عصفور للبيت[5]، وهي على التقديم والتأخير شعرياً لمناسبة القافية.

ويرجح الباحث المذهب الأول، الذي رجحه أبو حيَّان كما مر بنا سابقا.

(كان) بين الاستمراروالانقطاع.

كان تدلّ على حدّوث فعل في الزمن الماضي انقطع وانتهى، إلّاأنّنا نجدها تدلّ على فعل مستمر، واختار أبو حيَّاندلالتها على الانقطاع ولا تفيد الاستمرارإلّا بقرينة، بقوله:" والذي تلقيناه من الشيوخ: أنَّ(كان) تدلّ على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع لكن مثل قوله تعالى:﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾[النساء: ٩٦]،وإن دلّ على الماضي المنقطع، فإنّه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمانكلّها من دليل خارج لا من حيث وضع اللفظ "[6].

والنحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب: الأول: دلالتها على الاستمرار، ذهب إلى ذلك السيرافيّ[7]وابن مالك[8] والسيوطي[1]وابن عقيل، وأكثر ما يكون في صفات الله عز وجل نحو

---

[1]أبو حيَّان،**التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (221,222/4).
[2]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (2767).الشاهد للفرزدق في **ديوانه**، (290/2).
[3]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (153/2)، وابن مالك،**شرح التسهيل**، (361/1)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (319/4-320).
[4]ينظر:رضي الدين الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (190/4)،والمبرّد،**المقتضب**، (116/4، 117).حيث قال:" وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء(كان)، وذلك أن خبر(كان)(لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"
[5]ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (409)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (220/4)، سيبويه، **الكتاب**، (49/2).
[6]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (212/4).
[7] ينظر: **شرح ألفية ابن معطي**، (864/2).
[8] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (360/1).

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾[النساء: ٩٦]، ومسوغ ذلك أنَّ صفات الله عز وجل لا تتغير ثابتة في الماضي والحاضر والمستقبل، فالله غفور ورحيم كان وما زال وسيكون إلى قيام الساعة، ومنه قول الشاعر[2]:

وكنت امرءاً لا أسمع الدهرَ سبَّةً أُسَبُّ بها إلّا كشفتُ غطاءَها

فيفهم الاستمرار من اللفظ دون الحاجة إلى قرينة تدلّ على الاستمرار.

الثاني:دلالتها على الانقطاع دون أن تدلّ على الاستمرار، ولا تدلّ على الاستمرارإلّا بقرينة، فدلالةالاستمرار في الآيات السابقة سببه قرينة ليس لفظ(كان)، وهو مذهب ابن عصفور([3]، وابن الحاجب[4]، والرضي[5]، وقدْ ذهب إلى ذلك الفقهاء الأصوليون كما قال الزركشي[6].

الثالث: دلالتها على شيء وجد في زمان ماض مبهم ولا دليل فيه على عدم سابق، ولا انقطاع طارئ وقدْ ذهب إلى ذلك الزمخشري [7]، قال الزمخشري: في قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[آل عمران: ١١٠]"كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا انقطاع طارئ "، ومنه قوله تعالى :(كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ)كأنّه قيل: وجدتم خير أمة "[8].

وقدْ رجح الزركشي ما قاله الزمخشري بقوله:" والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري، وأنّها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمان الماضي لا غير و لا دلالة لها في نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه، بل إن أفاد الكلام شيئاً من ذلك كان لدليل آخر"[9].

---

(1) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (380/1).
(2)القائل قيس بن الخطيم ،وذكر في **شرح التسهيل**، (360/1)، **واللسان**، (367/13)، وبلا نسبة في **المساعد**، (267/1).
(3) ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (419/1).
(4) ينظر: الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (186/4).
(5)المرجع السابق، (186/4).
(6) ينظر: بدر الدين الزركشي،**البرهان في علوم القرآن**،(122/4-123).
(7)الزمخشري،**الكشاف**، (188-189).
(8)المصدر نفسه، (189).
(9)الزركشي، **البرهان**، (121/4-125).

وقدْردّ أبو حيَّان على ابن مالك فيما ادعاه فقال :" وما اختاره في (كان)، وادعاه فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدلّ على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا "[1].

ثمَّ نقل نص ابن عصفور فقال" قال أصحابنا اختلف النحاة في (كان)هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ؟ فأكثرهم على أنّها تقتضي الانقطاع، وإنك إذا قلت: كان زيد قائماً، فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم وهذا هو الصحيح"[2]، وقدْ اختار هذا المذهب في الارتشاف [2]وفي البحر المحيط [3].

والظاهر أن رأي أبي حيَّان هو الراجح بتقييده لدلالة(كان) بالقرائن، فمنها ما يدلّ على الاستمرار ومنها ما يدلّ على المضي ومنها ما يدلّ على الحال.

العامل في اسم (كان) وخبرها.

أختلف النحاة في عمل كان وأخواتها في ركني الجملة الأسمية(المبتدأ والخبر): الأول: أنّها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها وهو مذهب البصريين[4].

أو ربما سُمِّي فاعلا مجازاً تشبيها له، وذكر ذلك المبرّد بقوله:" وهذه أفعال صحيحة كضرب إذا كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد وإنما مجاز هذه الأفعال، مجاز الابتداء والخبر"[5].

واختار أبو حيَّان مذهب البصريين بقوله" والصحيح الأول، ويدلّ على ذلك اتصال الضمائر بها،فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله وأيضا فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل ،وهو أجنبي"[6].

---

[1] أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل،** (211/4)، وينظر: **شرح الجمل لابن عصفور،** (412/1-413).
[2] ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** (1184/3).
[3] ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط،** (300/3).
[4] ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل،** (115/4)،والسيوطي، **همع الهوامع في شرح شرح جمع الجوامع،** (352/1).
[5]المبرّد، **المقتضب،** (86/4).
[6]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل،** (115/4).

الثاني: لا تعمل شيئا في المبتدأ الذي بقي على رفعه، وهو مذهب الكوفيين[1]، الثالث: مذهب الفرّاء[2] أن الاسم مرفوع تشبيها بالفاعل، وأن الخبر منصوب تشبيها بالحال فـ(كان زيدٌ ضاحكاً)مشبه عنده: بـ(جاء زيدٌ ضاحكاً).

تقديم خبر (كان) عليها.

لا يجوز التقديم عند أبي حيَّان قال:" ويحتاج جواز تقديم خبر (كان) عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكاد يوجد: قائماً كان زيدٌ"[3].

أمَّا البصريون [4]، ومنهم المبرّد[5] وابن السراج [6]، وأبو البركات الأنباري[7] وابن مالك مالك [8] وعبد القاهر الجرجاني[9]، والعكبري[10]، وابن يعيش[11]، وأبو علي الفارسي[12]، والحيدرة[13]، فقدْ ذهبوا إلى جواز التقديم نحو: قائماً كان زيدٌ، واستدلّ هؤلاء بالسماع والقياس، السماع نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾[الحدّيد: ٤]، فـ(أين)خبر لـ(كان) وقدْ تقدّم عليها، واحتجوا للقياس بأنّها أفعال متصرفة وتصرفت في معمولها كتصرف الأفعال، قال ابن السراج:" قال قوم (أبوه قائم كان زيد)خطأ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدَّم قبل(كان) والقياس ما خبرتك به فإذا لم يصح سماع الشيء من العرب لجئ فيه إلى القياس"[14].

---

(1) ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (115/4)،والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (353/1).
(2) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (353/1).
(3)أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (173/4).
(4)ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، (89/1)،**وشرح ابن يعيش**، (113/3)،وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (174/4-175).
(5) ينظر: المبرّد، **المقتضب**، (87/4).
(6)ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، (88/1، 89).
(7)ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل والتكميل**، (115/4).
(8)ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (355/1).
(9) ينظر: الجرجَّاني، **المقتصد**،(406/1).
(10)ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القران**، (483/1).
(11) ينظر: **شرح ابن يعيش**، (113/7).
(12)ينظر: الأنباري، **البيان في غريب إعراب القران**، (9/2).
(13)ينظر: الحيدرة، **كشف المشكل**، (222).
(14)ابن السراج، **الأصول في النحو**، (88/1-90).

وقدْ منع الكوفيون التقدم ولم يجوزوه، واحتجوا إلى أنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وعندهم لا يجوز نحو: قائماً كان زيدُ؛ لوجود ضمير في (قائما) يعود على المبتدأ، وهو (زيد)، فليس جائزا تقدم الضمير على ما يعود عليه أصلا[1].

وذهب الكسائي إلى جواز أن يكون (قائما)، خبر (كان)، مقدَّما مرفوعا به(زيد)، وفي (كان) ضمير الشأن، ولا يثنى(قائم) ولا يجمع لرفعه الظاهر[2].

والذي ذهب إليه أبو حيَّان من منعه التقديم وذكره للعلل هو الراجح؛ كون الشواهد التي ذكرها البصريون هي تقديم معمول الخبر وليس الخبر، فلا توجد علاقة بينهما.

وقدْ فصل أبو حيَّان مسألة توسط خبر(كان) بينها وبين اسمها بردّه على ابن مالك، حيث قال أبو حيَّان:" ذكر أنّه يجوز في جميعها توسط الخبر، وليس كما ذكر، بل الخبر في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه ذلك، نحو: كان في الدار ساكنها، وقسم يمتنع فيه، نحو: كان موسى عيسى، وقسم يجوز، نحو: كان قائما زيدٌ، خلافا للكوفيين في منعهم توسيط الخبر"[3]، أمَّا إذا كان الخبر جملة، فللنحاة في ذلك مذاهب:[4]

أولا: لا يجوز التقديم إذا كان جملة، سواء اسمية أو فعليّة، ونسب هذا الرأي إلى البصريين[5]، ثانيا: جواز التقديم، وقدْ ذهب إلى ذلك كلّ من: المبرّد[6]، وأبو علي الفارسي[7]، وابن جني[8]، وابن مالك[9]، وظاهر ما ذهب إليه الجرجاني[10]، وابن يعيش[11]، وليس لديهم دليل دليل سوى القياس.

---

[1]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (173/4)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (374/1)، أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (216/1).
[2]المصدر نفسه، (173/4).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (211/1)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1168)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (169/4)، السيوطي،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (428/1).
[4]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (211/1)، والمبرّد، **المقتضب**، (87/4).
[5]ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، (88/1)، وأبو حيَّان، **البحر المحيط**، (556/8)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (374/1).
[6]ينظر: المبرّد، **المقتضب**، (101/4-102).
[7]ينظر: ابن جني، **المحتسب**، (321/1).
[8]ينظر: المرجع السابق، (321/1).
[9]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (355/1).
[10]ينظر: الجرجَّاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، (406/1).
[11]ينظر: **شرح ابن يعيش**، (113/7).

قال ابن السراج:" قال قوم: أبوه قائم كان زيد، خطأ، لأن ما لا تعمل فيه (كان)، لا يتقدم قبل(كان)، والقياس ما خبرتك به، إذا كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: مطلقا، فهو بمنزلته، فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس"[1]، وقال:" ويقولون: لا يتقدم كان فعل ماضٍ ولا مستقبل، وما جاز أن يكون خبرا، فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم، إلّا أني لا أعلمه مسموعا من العرب"[2].

قالوا: فتقدم معمول الخبر- وهو جملة- في بعض الشواهد مؤذن بتقدم العامل كقوله تعالى:﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾[الأعراف: ١٧٧]، فـ(وَأَنفُسَهُمْ)، معمول لـ(يَظْلِمُونَ)، وهي جملة في محل خبر كان، ولا يتقدم المعمول إلّا حيث يتقدم العامل، فمثلا قولنا: القتال زيد حين يأتي، لا يجوز حيث لم يجز تقديم عامله الذي هو يأتي لأنَّ المضاف إليه لا يتقدم المضاف وقدْ علل بعضهم ذلك، قال ابن مالك:" ذكر ابن السراج أنَّ قوما من النحويّين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضا أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنّه وإن لم يسمع مع كان فقدْ سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:[3]

إلى ملكٍ ما أمّهُ من محاربٍ أبوهُ ولا كانت كُليبٌ تصاهرُهُ

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فـ(أبوه) مبتدأ و(أمه) مبتدأ ثان و(من محارب) خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقُدِّم الخبر وهو جملة، فلو دخلت (كان) لساغ التقديم أيضا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه"[4]

قال أبو حيَّان:" وصحح المصنف الجواز" [5].

إن المنع هو الراجح، لعدم ورود السماع من العرب، والذي ذكر من كلام العرب لا يقاس عليه.

---

[1]ابن السراج، **الأصول في النحو**، (88/1).
[2]المصدر نفسه، (89/1).
[3]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1058).الشاهد للفرزدق في **ديوانه**، (250/1).
[4]ابن مالك، **شرح التسهيل**، (355/1).
[5]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (182/4)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، (355/1).

معمول خبر (كان).

هل يجوز تقديم معمول خبر كان على اسمها، في نحو: كان طعامك زيد يأكلُ، وكذا كان طعامك يأكلُ زيد؟

الأول: لا يجوز أن يتقدم المعمول والخبر متأخر، وقدْ ذهب إلى ذلك البصريون[1]، فسيبويه لا يجيز[2] نحو قولك: كان طعامك آكلًا زيد، الثاني: جواز التقديم وهو قول الكوفيين[3]واستدلّوا بقول الشاعر:[4]

قنافدُ هَدّاجونَ حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا

فكان هنا عاملة على رأي الكوفيين، وتقدم معمول خبرها(إياهم) على اسمها(عطية)، ويذهب البصريون أن يضمر قبل المنصوب ضمير شأن اسما[5].

وفي ذلك قال أبو حيَّان:" وهذا البيت الذي استدلّ به الكوفيون تأوله أصحابنا على أن في (كان) ضمير الأمر والشأن، و(إيّاهم) مفعول مقدم، و(عطية) مبتدأ، و(عوّد) في موضع خبر المبتدأ، والجملة في موضع خبر(كان)"[6].

ولا يجيز الكوفيون تقديم معمول الخبر إذا كان فيه ضمير مرفوع، وبيّن أبو حيَّان أن بعض أصحابه تأوَّلوا خلاف ما ذكره ابن مالك بقوله:" وتأوله بعض أصحابنا أيضا تأويلا آخر غير التأويل الذي أشار إليه الناظم، وهو أن تكون(كان) زائدة، ومن أصحابنا من لم يتأوله، وجعل تقديم المعمول فيه ضرورة"[7].

---

[1]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (367/1)، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (375/1).
[2]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (70/1-71).
[3]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (367/1)، **وشرح الكافية**، (299/2)، **وشرح الألفية** لابن الناظم، (98-99)، أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (221/1)، **البسيط** لابن أبي الربيع، (705).
[4]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (656).
[5]ابن هشام **مغني اللبيب**،(700).
[6]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (224/1).
[7]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك**، (225/1)، ابن عصفور، **شرح الجمل**، (393/1).

الثالث: يجوز التقديم بشرط أن يتقدم معه الخبر نحو: كان طعامك آكلًا زيد، وإلّا لا يجوز إن تقدم المعمول وحده، قال ابن هشام:" فجمهور البصريين يمنعون مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور"[1].

وقال أبو حيَّان:" وأجازه بعض البصريين منهم ابن السراج والفارسي وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور"[2]، وقال ابن عصفور:" والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا إنما أوليتها الخبر وهو الصحيح"[3].

واعترض أبو حيَّان على ابن عصفور بقوله:" وليس بصحيح لأنّه ليس مسموعا من لسانهم، وإنما أجازها بالقياس"[4]، ورجح أبو حيَّان مذهب البصريين رادا بذلك مذهب الكوفيين بقوله:" وهذا قياس لا يصح لأن المبتدأ يطلب بلا واسطة و(كان) تطلبه بوساطة(اسمها)، وهي فعل كسائر الأفعال فلا تخرج عنها إلّابدليل وتشبيهه الفعل بالاسم غير المشتقّات الخارج عن النظائر لا ينبغي؛ لأن الاسم الجامد يرفع ولم يوجد في كلامهم إلّاالابتداء على الخلاف الذي فيه مرفوع يتقدم على رافعه ولم يوجد إلّا في هذا الباب فهو خارج ولا يقاس عليه خلافه"[5].

أمَّا إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا فجائز عند أبي حيَّان يقول:" وذلك لاتساع العرب في الظرف والمجرور، ألا تراهم فصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليه، وقدْ أجيز ما غدا زيدٌ ذاهب، فإجازة ذلك في كان أولى"[6].

وقال أبو حيَّان في ردّه على ما استدلّ به الكوفيون في(بما كان إياهم عطية عودا):" وقدْ ذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ هذا التخريج لا يجوز لأنّه يؤدي إلى ما لا يجوز، وذلك أنَّ خبر المبتدأ لا يتقدَّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلا"[7].

---

[1]ابن هشام، **أوضح المسالك**، (248).
[2]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،(239/4).
[3]ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (393/1)، وأبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (239/4).
[4]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (239/4).
[5]المصدر نفسه، (240/4).
[6]المصدر نفسه، (241/4-242).
[7]المصدر السابق، (242/4).

تعدد خبر (كان).

الخلاف في تعدد خبر كان هو الخلاف نفسه في تعدد خبر المبتدأ، فمانعو تعدد خبر المبتدأ منعوا تعدد خبر (كان) وذلك من باب أولى، وحجّة المانعين أنَّ هذه الأفعالقدْ شبهت بما يتعدى إلى واحد، فلا يزاد على ذلك، وحجّة المجوزين: خبر كان في الأصل خبر المبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى[1].

واختار أبو حيَّان جواز التعدد بقوله:" قدْ تقدَّم الكلام في تعدد الخبر، إذا كان المبتدأ واحد والخلاف فيه، وذكرنا ما اختاره أصحابنا من أنَّ الخبرين أو الأخبار إذا كانت في معنى خبر واحد جاز ذلك. وإذا كان يصحُّ تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدَّم والعامل غير(كان) فلأنّه يصح معها بطريق الأولى، إذا كانت أقوى من ذلك العامل إذا نسخت حكمه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازه مع الأقوى أولى"[2]. وجوَّز أيضا تعدد الخبر في منهاج السالك بقوله:" ويجوز عندنا تعداد الخبر، فتقول: كان زيدٌ فقيهاً شاعراً، وخالف ابن درستويه فمنع من تَعداد الخبر"[3].

خبر (ليس).

لم يجوِّز أبو حيَّان تقديم خبر ليس عليها حيث قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾[هود: ٨]" وقدْ تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله إلّا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية"[4]،وهو يوافق كلام الكوفيين في عدم تجويزهم تجويزهم تقدم خبر ليس عليها[5]، وذهب إلى ذلك المبرّد[6]،

---

[1]السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (363/1).
[2]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (131/4).
[3]ينظر: أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (207/1)، **وارتشاف الضرب من لسان العرب، العرب**، (1150)، **والتذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (131/4).
[4]أ ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (178/4)، وا**رتشاف الضرب من لسان العرب**، (1172)،و**البحر المحيط**، (206/5).
[5]ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 19).
[6]ينظر: المبرّد، **المقتضب**، (87/4-156)، وابن هشام، **قطر الندى**، (229).قال ابن هشام في قطر الندى:" وأمَّا امتناع ذلك في خبر(ليس)، فهو اختيار الكوفيين، والمبرّد، وابن السراج، وهو الصحيح، لأنّه لم يسمع مثل(ذاهبا لست) ولأنها فعل جامد، فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلّين بقوله تعالى:" ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾[هود: ٨]، وذلك لأن (يوم) متعلق بـ(مصروفا)، وقدْ تقدم على (ليس)، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، والجواب: أنّهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها، ونُقِلَ عن سيبويه القول بالجواز، والقول بالمنع" وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، (277/1-278).

وابن السراج[1]، والزجّاج والسيرافيّ[2]، والجرجاني[3]، وأكثر المتأخرين[4].

وأجاز البصريون ذلك قياسا على (كان) من إجازة تقديم خبرها عليها، ولم يجوز الكوفيون القياس على (ليس) قياسا على فعل التعجّب، لعدم التصرف، واحتج البصريون بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود: ٨]، وهذه الآية حيث تقدم معمول خبر ليس عليها، وتقديم خبرها عليها أولى لتقدم المعمول، والقاعدة التي استند إليها البصريون في مسألة تقدم خبر (ليس) عليها:(ولا يتقدم المعمول إلّا حيث يتقدم العامل)[5].

أمَّا سيبويه فلم يكن له نصاً صريحا يدلّ على تقديم خبر ليس عليها، لذا اخْتُلِف عليه في هذه المسألة، فنسب إليه الجواز والمنع[6]، وقال بعضهم:" ليس في كلامه ما يدلّ على ذلك"[7]، ومن النحاة الذين تأولوا عليهأنّه أجاز التقديمالسيرافيّ[8]، وأبو علي[9]، وابن برهان[10]، والزمخشري[11].

---

[1]ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، (89/1-90).
[2]ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، **شرح التسهيل**، (53).
[3]المصدر نفسه، (351/1).
[4]ينظر: الشلوبين الأزدي، **التوطنة**، (228).
[5]هذه القاعدة ليست مطردّة تمام الاطراد، وان كان العلماء قدْ اتخذوها دليلا في كثير من المواطن، لكن هناك مواضع عدة أُجيز فيها تقديم المعمول دون تقديم العامل من هذه المواضع:
أولا: إذا كان خبر المبتدأ فعلا، لم يجز التقديم على المبتدأ عند البصريين؛ منعا للالتباس بين المبتدأ والفاعل، فلا يصح عندهم، نحو: ضرب زيد، على أن يكون في ضرب ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو: عمرو ضرب زيدا، فيقولون: زيدا عمرو ضرب.
ثانيا: خبر(إنّ)، إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا، لم يجيزوا تقديمه على اسمها، وأجازوا تقديم معموله على الاسم فيقولون: إن عندك زيدا جالس.
ثالثا: الفعل المنفي بـ(لن، ولم) لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو: زيدا لن أضربَ، وعمراً لم أصاحبْ، ينظر: رأي البصريين في **الإنصاف**، المسألة(19).
والغالب في هذه القاعدة أن لا يتقدم المعمول إلّا بتقدم العامل ، لكن لا يضر أن يتقدم المعمول دون تقدم العامل في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله، ينظر:**شرح ابن عقيل**، (278/1-279).
[6]ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1172)
[7]الجرجَّاني، **المقتصد**، (409).
[8]ينظر: السيرافيّ، **شرح السيرافيّ**، (363/2).
[9]ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، (101).وابن يعيش، **شرح المفصّل**، (114/7).
[10]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (179/4).
[11]ينظر: الزمخشري، **المفصّل**، (269).

(زال) الناقصة.

يرى أبو حيَّان أصل زال قسماً ثالثاً فقال:" وزعم الفرّاء أن (زال) التي هي ناقصة مغيَّرة من (زال) التامة، وأجاز ابن خروف أن تكون(زال) الناقصة من (زاله يزيله) إذا مازه منه، فعينها ياء، وما ذهبا إليه باطل لأنّه لم يوجد فعل من باب(كان) وأخواتها إلّا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبيَّن أنّ (زال) الناقصة ليست من (زال يزول)، ولا من(زال يزيل)، لأن مضارعها ليس كمضارع واحد منهما، والصحيح أنّها قسم ثالث، وأن معناها معنى برح، وعينها ياء لقولهم: زايَلْته، أي بايَنْته، وقالوا أيضاً: زيَّلته، قال :

سائلُ مجاورَ جَرْم هل جنيتُ لها حرباً تُزيِّل بينَ الجيرة الخُلُطِ

وزيّلَ فَعَّلبدليل مصدره، قالوا: تَزْييلاً، وزايَلَ وزَيَّلَ من زال الناقصة كجالَسَه من جَلَسَ، و إلى هذا ذهب سيبويه"[1]، وفي البحر ذهب هذا المذهب أيضاً[2]، وكذلك في الارتشاف[3].

والنحاة لم يتفقوا على مسألة أصل(زال) وكانوا في ذلك على مذاهب:الأول: ذهب كلّ من ابن مالك[4]، وابن يعيش[5]، وأبي علي الفارسي[6]،إلى أن (زال) الناقصة مضارعها يزال احترازا احترازا من التامة فإن مضارعها يزول.

الثاني: ما حكاه الكسائي[7]من أن مضارع زال الناقصة (يزيل) على وزن يبيع، نحو قولك: (لا أزيل أقول ذلك) .

الثالث: أن زال الناقصة مأخوذة من زال التامة، فجعلوها مكسورة العين للتفريق بينها وبين التامة بعد أن كانت مفتوحة العين، وهذا مذهب الفرّاء[8].

---

(1) ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (122/4)، وسيبويه، **الكتاب**، (367/4)
(2) ينظر: أبو حيَّان، **البحر المحيط**، (50/6).
(3) ينظر: أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1158).
(4) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (344/1).
(5) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (108/7).
(6) ينظر: الفارسي، **المسائل الحلبيات**، (271-272).
(7) ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (122/4).
(8) المصدر نفسه، (122/4).

خبر (ما انفك).

لم يتفقالنحاة في مسألة دخول (إلّا) على (ما انفك) في قول ذي الرمة[1]:

حَراجيج ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً ... على الخَسف أو نَرمي به بلداً قَفْرا

أنَّ(تنفك) تامة عند أبي حيَّان، وردَّ على ابن هشام في مسألة تمامها بقوله:" وما ردّ به ابن هشام غير محقق لأن (انفك) إذا كانت تامة تدلّ على الانفصال وهو معنى ثبوتي، فإذا نفيتهنفيت ذلك الانفصال الذي معناه الثبوت، فيصبح إذ ذاك دخول (إلّا) ألا ترى أنك تقول: ما انفصل زيد عن عمروٍ إلّا راضياً بصحبته فكذلك تقدير هذا ما تنفك عن السير"[2] .

والنحاة لهم تخريجات حول دخول (إلّا) على تنفك في قول ذي الرمة منهاأنّها زائدة، إلى ذلك ذهب كلّ من: ابن جني[3]، وابن يعيش[4]، والأنباري[5]،وفيقول الشاعر [6]:

مازال مذ وجبت في كلّ هاجرةٍ بالأشعث الوردإلّا وهو مهموم

لا يجوز في هذا البيت أن تدخل (إلّا) على خبر مقرون، كما خرجه كلّ من ابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، وابن خروف[9]، والكسائي[10]،والمرادي[11]، على اعتبار أن (تنفك) تامة ومناخة حال، واعتباره مغلوطا وجعلوه على الضرورة، حسب تخريج الجرمي[12]، والصيمري [13]، وأبي عمرو بن العلاء[14].

---

[1]حنا حدّاد، **معجم شواهد النحو الشعريّة**، الشاهد برقم، (1170).
[2]ينظر:أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (203/4)).
[3]ينظر: ابن جني، **المحتسب**، (329/1).
[4]ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (107/7-108).
[5]ينظر: أبو البركات الأنباري،**الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف**، (المسألة 17).
[6]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (201/4)، والبيت في **لسان العرب**، (160/2)، برواية:ما ظل

مد وجفت في كلّ ظاهرة بالأشعث الورد إلّا وهو مهموم

[7]ينظر: **شرح الجمل** لابن عصفور، (398/1-399).
[8]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، (357/1-358).
[9]ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل**، (195/1)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (202/4).
[10]ينظر: أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (202/4).
[11]ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (521).
[12]ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (107/7).
[13]ينظر: الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، (190/1)
[14]ينظر: الفارسي، **المسائل الحلبيات**، (273).

وشعر ذي الرمة لم يحتج به كثير من النحاة؛ لمخالطته الحاضرة، ومنهم الأصمعي حيث يقول:" لا يحتج بذي الرمة فطالما أكلّ الزيت من حوانيت البقالين"[1].

إن ما ذهب إليه أبو حيَّان ومن نَهَجَ هذا المنهج من النحاة هو الراجح؛ وذلك خروجاً من التعليلات و التأويلات التي عللها مخرجو هذا البيت.

ثانيا: أفعال المقاربة:

ذكر أبو حيَّان علة تسميتها (الأفعال الناقصة)، وأنّها أيضا أفعال ناقصة، تعمل عمل كان وأخواتها من رَفْعٍللمبتدأ ونصبٍللخبر، واتفق مع ابن هشام في أنّها أفردّت عن كان وأخواتها، لما يختص به خبرها من أحكام ليست لخبر كان وأخواتها[2].

وأفعال المقاربة منها متفق على فعليتها ما عدا (عسى) ففيها خلاف، وسميت أفعال مقاربة، لا أنّهاكلّها للمقاربة، وإنما فيها ما هو للمقاربة، وهي على ثلاثة أقسام: قسم منها يسمّى أفعال الشروع: أي أخذ في الشروعبالفعل، وأخذ في التلبس، وهي لا تسمّى أفعال مقاربة، وقسم للتراخي، وأيضا لا تسمّى مقاربة، وقسم للمقاربة نحو: كاد، فإطلاق لفظة المقاربة إنما مجازي، تسمية للمجموع ببعض أفراده[3].

---

[1]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (200/4).
[2]ابن هشام، **شرح اللمحة البدربة**، (13/2).
[3]أبو حيَّان، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، (261/1).

(عسى).

في مسألة (عسى)، جمع أبو حيَّان بين قول سيبويه الذي ذهب إلى أن (عسى)، في بيت عمران بن حطان:[1]

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

بمنزلة(لعل)[2]، وقول المبرّد:" هو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلّا كما تعمل في الظاهر"[3].

حيث قال أبو حيَّان:" وبقي الترجيح بين مذهب سيبويه وأبي العباس إذ في كلّيهما خروج عما استقر في (عسى)، لكن ينبغي مراعاة المعنى ، إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب سيبويه الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبراً و الخبر مخبراً عنه خبراً، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك"[4] .

وللنحاة في هذه المسألة مذاهب شتى[5]، وقدْاختار أبو حيَّان مذهب سيبويه بقوله:" الصحيح مذهب سيبويه"[6]، ثمَّ ختم القول بردّه على الأخفش فقال:" إذ لو كان في موضع نصب لقال: عساها نار كأسٍ، ونصب"[7]، وقدْاختار هذا الرأي في الارتشاف أيضا[8]

---

[1]الشاهد للشاعر عمران بن حِطّان في: سيبويه، **الكتاب**، (375/2)، **المقتضب**، (72/3)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (325/4)، **وخزانة الأدب**،(337/5)، **وأوضح المسالك**، (33/1)، **المفصّل في صنعة الأعراب**، (176/1)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، (346/1)،**وشرح الكافية الشافية**، (463).

[2]ينظر: سيبويه، **الكتاب**، (374/2-375).

[3]المبرّد، **المقتضب**، (71/3).

[4]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (363/4).

[5]ينظر هذه المسألة في: أبي حيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1233)، و**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (359/4)، سيبويه، **الكتاب**، (374/2)، والسيرافيّ، **شرح السيرافيّ**، (165/2)، والبغدادي، **خزانة الأدب**، (428/4)، والمبرّد، **المقتضب**، (73/3)، والحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، (464).

[6]أبو حيَّان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، (362/4).

[7]المصدر نفسه، (362/4-363).

[8]ينظر: أبوحيَّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (1233).

الخاتمة:

ناقش الباحث الفعل ودوره في بناء الجملة العربية عند المتأخرين من النحاة،(أبو حيان الأندلسي أنموذجاً) وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

1. إنّالفعل صيغة ذات بناء تركيبي متصل بزمن محدد قد يأخذ شكل الماضي أو الحاضر أو المستقبل.
2. إنّ كل صيغة من هذه الصيغ الثلاث، قد تكون متسقة في بنائها التركيبي، أو في تصريفاتها ضمن أقسامها التي تندرج خلالها إلاّ أن هذه الصيغ قد لا تكون مقيدة، أو محصورة في إطار زمني محدد في القسم الذي تنتمي إليه.
3. تتبادل الصيغ الثلاث الزمن فيما بينها أحيانا، كان ينقل خبر المستقبل بصيغة الفعل الماضي، نحو قوله تعالى:﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ ﴾الزمر: ٧١، وربما يتم الإخبار عن الماضي بصيغ المضارع والأمر نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾[البقرة: 40]﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ﴿٤٩﴾ ﴾[البقرة: ٤٩]،
4. تتعارض صيغ الأفعال الثلاث أزمان بعضها بعضا، ولا يعدّ هذا التعارض خروجاً على الأطر الزمنية لتلك الصيغ، ولكنّه ربّما يعدّ اتساعاً في توظيف بعضها مكان بعض، فيكتسي النصّ جمالاًبالعدول من صيغة إلى أخرى، كأنّه نمط من أنماط الالتفات المعهود بين ضمائر: (المتكلم، والمخاطب، والغائب).
5. التغيّر الدلالي في معاني بعض الأفعال بصيغها الثلاث في إطار النص مسبوقة أو متبوعة بقرائن مختلفة من أدوات النفي والاستفهام، والتعجب، والترجي، والتمني، والتوكيد، وحرف النصب، والجزم، والاستفهام، أو بحروفالإتباع والتعليل.

6. امكانية تقوية الأفعال وزيادة قدراتها الذاتية درجةً واحدةً تتمكن فيها الأفعال اللازمة من التعدّي لمفعول واحد بعدها، وهكذا تتمكن الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد بذاتها من التّعدّي لمفعولين،والأفعال المتعدّية بذاتها إلى مفعولين من التعدّي لثلاثة مفاعيل، وتكتسب الأفعال هذه القدرات الإضافية بحروف الجر أو بإحداث تغيير صيغتها الذاتية بالتضعيف على وزن (فعّلَ)، أو بألفالمشاركة على وزن (فاعَلَ)، أو(بالألف والسين والتاء على وزن استفعل)، وما يهمالبحث بموضوع زيادة قدرات تلك الأفعال ليس محصوراً في تعديها فحسب، وإنّما في التغيير الذي يطرأ على معانيها الدلالية أيضا.

7. الإعمال والإلغاءوالتعليق في أفعال القلوب وبعض الحروف العاملة، وهي موضوعات عامة، ولكنّها غير متداولة في المؤسسات التعليمة والمناهج الأكاديمية في الجامعات، ولا يتداولها إلاّ بعض المتخصصين في مجالات اللغة والنحو.

8. القرائناللفظية المصاحبة للأفعال من حروف وكلمات وما تحدثه من تغيير فيالمعاني الدلالية المعجمية لتلك الأفعال بصيغها وأزمانها المختلفة.

9. الأساليب النحوية من نفي،واستفهام، وتعجب، واستثناء، ونداء، وغير ذلك وأثرها السياقي في دلالات الأفعال وتحويل أزمانها من ماض، إلى مضارع، أو مستقبل.

10. جمع البحث بين خصوصية الكلمة المفردة كفعل وعموم استعمالها في الجملة فكان متناوبا بين علوم (الصرف)، و(النحو)، و(علم المعاني أو الدلالة)، من خلال اختصاص اللفظ بالمعني المعجمي، وتغييره وفق موضعه التركيبي في الجملة.

التوصيات:

رغم تواضع البحث ومحدودية التجربة العلمية للباحث فإنني آمل أن يكون دافعا لي في مواصلة الأبحاث العلمية، وحافزاً لغيري من الباحثين على التوسع في هذا المجال،وتعميم الفائدة المرجوّة والغاية المأمولة، وأن يكون مرجعاً في المكتبة العلمية، والله ولي التوفيق.

Abstract

The Verb and it's role in the Arabic sentence ad in the ArabLatecomers Grammarians:(Abu Hayyan Al-Andalusi as a Model)

Prepared by : Mahmoud Ibrahim Faisal.

Supervisor: Dr. Mahmoud Mohammad Al-Deeky.

This study investigated the verb and it's role in the Arab syntax among the latecomers, Abu Hayyan Andalusian as a model, and the verb is on of the verb clause elements which represents the predicate, and the second element is the predicated which is the subject. The verb characterizes from the subject that it refers to the event that is related to the time .

The study included an introduction and interface and three chapters, the first chapter came in three parts, the first one investigated the verb form in Abi Hayyan , and what he differs from other grammarian in the verb and it's concept and marks, in the second one, the researcher investigated the verb time, and the third part investigated the verb semantic on the event.

The second chapter included two parts, the first one is verb construct and marks and the second one is the grammar.

While the third chapter includes, tow parts. In the first one the researcher investigated the transitive and intransitive, and the second part investigated the verbs which divide into two parts, the

first one is "Kana and it's sisters" and the second on is the approximating verbs.

المصادر والمراجع:

- الأبذيّ، شهاب الدين، (ت 860هـ)،**كتابان في حدّود النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الأردن، دار الأمل.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفشالأوسط، (ت 215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، (ت 915هـ)،**شرح التصريح على التوضيح**، إعداد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
- الاستراباذي رضي الدين،محمد أمين بن محمد شريف،(ت 686هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، (ت 918هـ)،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375هـ-1955م.
- الأعشىالكبير، ميمون بن قيس، **ديوانه**، صنفه: محمد فوزي حمزة، مطبعة الآداب، القاهرة، ط1، 1433هـ-2012م.
- امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي، (ت545م)،**ديوانه**، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرَّفة، بيروت، ط2، 1425هـ-2004م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت 577هـ)، **أسرار العربيّة**، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ-1957م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت 577هـ)،**الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري،ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1380هـ-1961م.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت 577هـ)،**البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقاء الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.
- أنيس، إبراهيم،**من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت 1093هـ)،**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ-1997م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت 1093هـ)، **شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.
- التهانوي، الباحث العلامة محمد علي، (ت 1191هـ)،**كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت 471هـ)، **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربيّة، دمشق،1392هـ-1973م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت 471هـ)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982.
- جرير،**ديوانه**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، (ت 607هـ)،**المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق، حامد أحمد نيل، و فتحي محمد أحمد جمعة.
- الجزولي الأبذِيّ، أبو الحسن علي بن محمد، (ت 680هـ)،**شرح الجزولية**، تحقيق: حسن بن نافع الجابري، المملكة العربيّة السعودية، 1424هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمَّان بن جني الموصلي، (ت 392هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- ابن جني،أبو الفتح عثمَّان بن جني الموصلي، (ت 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: عبد الحليم النجار، وعلي النجدي ناصف، دار سركين للطباعة، القاهرة، 1386هـ.
- الجواري، أحمد عبد الستّار،**نحو الفعل**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1394هـ-1974م.

- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمرو بن أبي بكر المصري المالكي،(ت:646)**الكافية في علم النحو**،تحقيق:صالح عبد الحكيم، مكتبة الآداب، ط1، 2010م.
- الحديثي، الدكتورة خديجة،**أبو حيَّانالنحويّ**، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ-1966م.
- حدّاد، حنا جميل،**معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1404هـ-1984م.
- حسان بن ثابت، **ديوانه**، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، القاهرة.
- حسان، تمام،**اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
- حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ط3، 1966م.
- الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت 756هـ)،**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.ط1، 1991م.
- الحموي،شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، (ت 623هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1397هـ-1977م.
- أبو حيَّان،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمَّان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)، **تذكرة النحاة، تحقيق**: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- أبو حيَّان،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم.
- أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)،**تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادلّ أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، و زكريا عبد المجيد، و أحمد النجولي، وعبد الحي الغرماوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م.
- أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)،**تقريب المقرب**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1402هـ-1982م.
- أبو حيَّان**: منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق وتقديم: شريف عبد الكريم النجار، و أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2015.

- أبو حيَّان،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، (ت 745هـ)، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
- الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد المدني، (ت 599هـ)، **كشف المشكل**، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1984م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبدالله، (ت 370هـ)'**الحجّة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ.
- ابن الخبّاز، العلامة شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي، (ت 640هـ)، **النهاية في شرح الكفاية**، تحقيق ودراسة رسالة ماجستير: عبدالله عمر حاج إبراهيم، إشراف: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، 1412هـ-1992م.
- الخضري، محمد بن عفيفي الباجوري، (ت 1345هـ)،**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر.
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت 808هـ)، **مقدّمة ابن خلدون**، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، دار البلخي، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م.
- ابن دريد، أبو محمد بن الحسين الأزدي، (ت 321هـ)،**الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
- الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، (ت 1089هـ)،**نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، ،1979م.
- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المقدري، ط1، 1403هـ-1983م.
- ذو الرمة،**ديوانه**، قدّمه وشرحه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الأشبيلي السبتي، (ت 688هـ)، **البسيط في شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق: عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ-1986م.
- الرقيات، عبيدالله بن قيس**: ديوانه**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1387هـ-1958م.

- الزبيدي، سراج الدين أبو عبدالله، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي، (ت 802هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربيّة، ط1، 1407هـ-1987م.
- الزجّاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل، (ت 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ-1988م.
- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت 337هـ)،**الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط3، 1399هـ-1978م.
- الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي، (ت 794هـ)،**البرهان في علوم القرآن**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط1، 1988م.
- الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري الخوارزمي، (ت 538هـ)، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- زهير، زهير ابن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، **ديوانه**، شرحه وقدمه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- السامرائي، إبراهيم: **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحويّ البغدادي، (ت 316هـ)،**الأصول في النحو**،تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ-1996م.
- السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، (ت 770هـ)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ-1986م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله، (ت 581هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادلّ أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1912م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمَّان بن قنبر، (ت 180هـ)،**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1408هـ-1983م.

- السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان،(ت 368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)،**الاقتراح في أصول النحو**، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2، 1427هـ-2006م.
- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)،**بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1384هـ-1964م..
- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.
- الشاطبي، أبو اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي، **الإفادات والإنشادات**، تحقيق: محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، (ت 542هـ)،**الأمالي الشجريّة**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الخانجي، ط1، 1413هـ-1991م.
- الشلوبين، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (ت 645هـ)، **التوطنة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ط2، 1401هـ-1981م.
- الشلوبين، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (ت 645هـ)،**شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ-1993م.
- الشنقيطي،أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.
- الصبان، أبو العرَّفان محمد بن علي، (ت 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،تحقيق: محمد علي صبيح، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1990م.
- الصَّيْمَريّ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، (ت 386هـ)، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ-1982م.

- العاتكي، أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد، (ت 870هـ)،**الفضّة المضيئة في شرح الشذرة الذهبيّة**، تحقيق: هزاع سعد المرشد، الكويت، ط1، 1424هـ-2002م.
- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل**: ديوانه**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرَّفة، ط1، 1425هـ-2004م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، (ت 669هـ)، **شرح جمل الزجّاجي الشرح الكبير**، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف الدينية، بغداد، 1980م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، (ت 669هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، (ت 669هـ)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستّار الجواري، عبدالله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
- ابن عصفور،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، (ت 669هـ)، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرَّفة، بيروت،1407هـ-1987م.
- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العَقِيلي المصري الهمْداني، (ت 765هـ)،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث،ط20، 1400هـ-1980م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين، (ت 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البحاوي، عيسى الباب الحلبي. 1976م.
- العكبري،أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين، (ت 616هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودمشق. ط1، 1416هـ-1995م.
- علي، أسعد أحمد،**أساسيات النحو العربي**، دار السؤال، دمشق، 1980م.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (ت 855هـ)،**المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية**، بهامش خزانة الأدب. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1436هـ-2005م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)،**الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسين شادّلي فرهود، مطبعة دار التأليف، 1389هـ-1969م.
- الفارسي،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **البغداديات**، تحقيق: صلاح الدين عبدالله، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980م.
- الفارسي،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر،1985م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)،**المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ-1987م.
- الفارسي،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)،**المسائل العسكرية**،تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مصر، مطبعة المدني، ط1، 1403هـ-1983م.
- الفارسي،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **المسائل المنثورة**، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق
- الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي، (ت 972هـ)،**كتابان في حدّود النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الأردن، دار الأمل.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء،(ت 207هـ)، **معاني القرآن**، علم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثَمَّ المرواني الأموي، (ت 356هـ)،**الأغاني**، إشراف وتحقيق: إبراهيم الأبياري، مطبعة دار الشعب، القاهرة، 1974م.
- الفرزدق،**ديوانه**، دار صادر بيروت، 1966م.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، (ت 671هـ)،**الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي**، تحقيق: هشام البخاوي، دار عالم الكتب السعودية، 1423هـ-2003م.

- القزاز القيرواني، أبو عبدالله محمد بن جعفر، (ت412هـ)،**ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، 1401هـ-1981م.
- الكسائي، علي بن حمزة، (ت 189هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عيسى شحاته عيسى، الناشر: دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1988م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدمشقي، (ت 774هـ)، **البداية والنهاية**، دار صادر للفكر، 1407هـ-1986م.
- كثير عزة**: ديوانه**، جمعه وحققه: إحسان عباس،دار الثقافة، بيروت، 1391هـ-1971م.
- لبيد بن ربيعة العامري، أبو عقيل العامري، **ديوانه**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ-2004م.
- لسان الدين ابن الخطيب، محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، (ت 776هـ)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.
- المالقي، أحمد بن عبد النور**: رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي الدمشقي، (ت 672هـ)،**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، المطبعة النموذجية، 1984م.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي الدمشقي، (ت 672هـ)،**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر، دار الكاتب العربي، 1387هـ-1967م.
- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي الدمشقي، (ت 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ-1994م.
- متمم بن نويرة، **ديوانه**، جمع وتحقيق: ابتسام مرهون الصفّار. بغداد، 1968م
- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال، (ت 479هـ)،**عيون الإعراب**، تحقيق: حنا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط1، 1406هـ-1985م.
- المخزومي، د. مهدي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1377هـ-1958م.

- المرادي، الحسن بن قاسم، (ت 749هـ)،**الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المالكي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط1، 1428هـ-2008م.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني، (ت 421هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م
- مصطفى، د. إبراهيم: **إحياء النحو، القاهرة**، ط2، 1413هـ-1992م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الرويفعي الأفريقي، (ت 711هـ)،**لسان العرب** دار صادر، ط3، 1414هـ.
- الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، (ت 694هـ)،**شرح ألفية ابن معطيي**، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ-1985م.
- المياح، رسمية محمد: **إسناد الفعل**، رسالة ماجستير، ساعد على نشره: المجمع العلمي العراقي، 1384هـ-1965م.
- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، **ديوانه**، شرح وتعليق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
- ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الأمام جمال الدين محمد بن مالك، (ت 686هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ-2000م.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، (ت 778هـ)،**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاطر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1' 1427هـ-2007م.
- النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت 338هـ)،**إعراب القرآن**، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرَّفة، بيروت، ط2، 1429هـ-2008م.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت 214هـ)،**السنن الصغرى**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ-1986م.

- نهر، (د.هادي)، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، اربد-الأردن،عالم الكتب الحديث، ط1، 2014.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، (ت 206هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ابن هشام،أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)،**تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)،**شرح شذور الذهب في معرَّفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، دار الطلائع، 2004.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)،**شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة**، تحقيق: هادي نهر، عمان، دار اليازوري.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى** بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1414هـ-1994م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1411هـ-1991م.
- ابن هشام،أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله ابن هشام الأنصاري المصري، (ت 761هـ)، **مغني اللبيب**، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998م.
- يعقوب، إميل بديع: **المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة**، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1996م.

- ابن يعيش،(موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحويّ، (ت643هـ)، **شرح المفصّل**،مصر، المطبعة المنيرية.